

﴿أنجح المساعي﴾

في الجمع بين صفتي السامع والواعي
تأليف محمد بن الجواز الشهير

المرحوم الشيخ فالح بن

شمس الظاهري

المسني

﴿حقوق الطبع محفوظة﴾

لأنجال المؤلف

﴿الطبعة الأولى﴾

بالمطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٣١ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول عبيد بن ربه * المتفرق من النجاة من نعماته تسعده بقر به * فان
ابن محمد بن عبد الله الظاهري حامد الله تعالى لذاته * ومصليا ومسلما
أشرف مخلوقاته * محمد المبعوث بدین الفطرة * وعلى آله
المقامين له بالمحبة والنصرة * في حالي المنشط والمكروه بدون توان
(أما بعد) فان المصيب في العقليات واحد والمخطى آثم بل كافر
تقى الاسلام وهو التصدق بوجوده واحد متصف بصفات السما
والايمان برسالة الصادقين في المقال والاعتراف بوعده بشواب ووعبه
بعقاب لهذا الهيكل الانساني في المسائل والقيام بعبادات يعجده الله تعالى
فيها بنوع الجلال والالتقياد للقوانين الشرعية الحافظة للاموار المدنية
من طوارق الاختلال وهذا اجمال تفصيله ما أودعته في هذا المؤلف
الذي يسميه وسميته (أصبح المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي
وما أتوا الا أحداث نبويه وحكم مصطفويه ليس لي فيما الا زيادة
الترصيف اجاده وايضا المعنى لتتم الافاده والذي حدثني على ذلك ا
في الحديث في هذه القرون الثلاثة الاخيرة قد قويت شوكته وعلت
انفاقين رتبته وارتفع له أعلى منار وتبين ان زمنه قد استدار والسبب
ذلك بديارنا الحجازية وجود مسانيد الحجاز السبعة أولهم الحافظ الفقه
العلامة أبو مهدي عيسى النعماني الجعفي المتوفى سنة اثنتين وثمانين
والف ويليهِ الامام محمد بن محمد بن سليمان الروداني صاحب جميع القوا
ويليهِ الامام المسند العلامة أبو اسحق السكوراني السهراني بضم السين
المهملة فالهاء فالر ا فالألف فانون ويليهِ الفقهة المسندة قريش الطبر

رفقهاء الطبريين تروى عاليا عن الامام عبد الواحد بن ابراهيم الحصارى
 عن السيوطى وزكريا ويبنى وبينها واسطخان ووفاته سنة سبع
 مئة وألف ويلها أبو البقاء وأبو الاسرار حسن بن على العجمى
 روى ويايه الشمس محمد بن احمد النخلى ويلييه الامام المستند
 بن سالم البصرى المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائة وألف وهو
 وفاته وأسانيدى المتصلة بهم مهينة فىبقى الذى عنوانه ما اشتد اليه
 الحال حاجته الى ابيب الرجال كاصوله شمس البارق من دهم المارق والذات
 لت أيم الموفق هذا المجموع سمعك ما أهرك فأنت المندى المسافر
 الربانى الذى لم يزل على الحق لا اله الا الله ما شىء غما الاسم اذ ابو عبد الله
 بن على السنوسى المسمى الشريف المغربى أخبرنا أبو سليمان
 جيمى محمد المستند المذكور أنشدنا الامام المستند الشيخ محمد بن محمد
 بالمدنى المحدث الذى نقله رساله الهدى ومنها

وقول اعلام الهدى لا يعمل * بقولنا بدون نص يقبل
 فيه دليل الاخذ بالحديث * وذلك فى التقديم والحديث
 قال أبو حنيفة سنة الامام * لا يبنى لمن له اسلام
 أخذنا بأقوالى حتى تعرضا * على الكتاب والحديث المرتضى
 ومالك امام دار الحنيفة * قال وقد أشار نحو الحنيفة
 كل كلام منه ذو قبول * ومنه مردود سوى الرسول
 والشافعى قال ان رأيتم * قولى مخالفا لما رويتم
 من الحديث فاضربوا الجدارا * بقولى المخالف الاخبارا
 وأحمد قال لهم لا يكتبوا * ما قلته بل أصل ذلك اسألوا
 فاسمع من الالات الهداة الاربع * واعمل بها فان فيها منفعه
 لمة معها لكل ذى فهم * والمنصفون يكتفون بالنبي

الى أن قال

وقال بعض لو أتني مائة * من الأحاديث رواها الثقة
وجاءني قول عن الامام * قدمته يافيج ذا الكلام
من استخف عامداً بنص ما * عن النبي لجا كفرته العلام
فليحذر المفرور بالعصب * من فتنة برده قول النبي

الى أن قال في رد قولهم ان الاجتماع قطع

ان قيل بالعجز مع المخالفة * قال النبي لا زال طائفة
أوقيل بالعجز عن التحديث * فعصرنا أكثر للحديث
كم نرك الاول للاخير * وذلك فضل الواسع القدير
واجب لما قالوا من العصب * ان المسيح حنفي المذهب

والخاص ان قد جرب على عمر الاعصار ان محلات تكثير فيه مقلدة
المذاهب لا بد أن يؤل أمره الى البدع والمار ووقوعه بأخرة في فحمة
الفتنة السكار فلو اوجب على المسلمين وأهل حاف الفضول أن تكون
الصولة دائماً فهم لا قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله

(المصطلح)

اعلم أن الحديث محصور في أمرين السند والمتن والبحث في الاول من
ثلاثة أوجه من جهة كثرة طرقه وقلتها ومن جهة اشتماله على أوصاف
المقبول أو لا ومن جهة ثبات كل رجاله أو بعضهم الاول ان كثرت الطرق
بلا حصر فتواتر أو بحصر فتآحاد فان زادت عن اثنين فمشهور أو مهما فعز
أو بواحد فمريب وهو المسمى في المتن فردا ان سميت الرجال والافهم
وعدلت والافنكر ولم يجمع على ضعف بعضهم والافتروك الوجه الثاني
ان اشتمل على أعلا أوصاف القبول وهي الاتصال والعدالة والاضبط
وانتفاء الشذوذ والعلّة فصحيح أو أدناها فحسن أو على بعضها فضعيف

فإن خولف بأعدل فشاذاً فإن كان للفقهاء فيه مسامحة فعال الوجه الثالث أن
اتصل بسنده من أوله إلى منتهاه فتصل إلى الرسول مرفوع وإلى الصحابة
موقوف وإلى التابعي مقطوع فإن رفعه فمرسل وإن لم يتصل فإن حذف
السند كله فعاق أو واحد من وسطه فنقطع أو أكثر فمضل وما حذفه
احتما إلى مدلس والماتن أن زيد عليه غيره فدرج والمرى بأنه ما كان
له موافق في حكم والموافق له في آثاره ومعنى شاهد وإن كان له منافع فإن أمكن
الجمع في مختلف مؤلف والافتاسخ ومنسوخ أولاً ولا فقد وما صرح راويه
بافتراءه فوضوح كحديث فضائل السور صرح أبو عصمة نوح الجامع
بوضعه وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الاعتقاد)

ورد في منواتر الخبر عن الفاروق عمر رضي الله عنه قال سيدنا محمد بن عبد الله
ابن عبد المطالب بن هاشم العربي جيل القرشي قبيلة الحجازي اقلها
المسكن ولادة وبئس المذنب نصرته وتعظيمها السكائن لا رجاءاً للمشرفة به
ضميها الوارد في حقه قول الله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم
جميعاً وقوله جل شأنه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى انما الاعمال
بالنيات وانما السكلك امرى ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته
الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة تزوجها فهجرته
الى ما هاجر اليه وسئل صلى الله عليه وسلم والسائل جبريل كافي الصديقين
عن الايمان والاسلام والاحسان فقال الايمان أن تؤمن بالله وملائكته
وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله والاسلام شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان
وحج البيت من استطاعه والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن
تراه فإنه يراك اه وبجوهها الدين الخالص

﴿ أبواب العبادات والمعاملات ﴾

(باب المياه)

فيه حديث البحر الطهور ماؤه الحل ميتته أخرجه مالك والاربعة وأخرج
الثلاثة المساء طهور لا يتجسه شيء والاربعة وصححه ابن خزيمة اذا كان
المساء قلتين لم يحمل الخبث وروى البخاري لا يبول أحدكم في الماء
الدائم ثم يغتسل فيه ولا يداود ولا يغتسل فيه من الجنابة فالنهي عن كل
واحد بانفراده وروى مسلم عن ابن عباس رفعه كان يغتسل بفضل
ميمونة وعن أبي هريرة اذا ولغ السكب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات
أولاهن بالتراب وفي لفظ له فليرفه وروى الاربعة وابن خزيمة في المرفوعة انها
ليست بتجسه انما من الطوافين عليكم والطوافات وروى الشيخان ان
أعرايا بال في المسجد فأمر صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه
وروى أحمد وابن ماجه أحسن لنا ميتتان ودهان الجراد والحوت والسكبد
والطحال وروى البخاري اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليغمسه ثم
ليزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء وروى أبو داود والترمذي
عن أبي واقد رفعه ما قطع من الهميمة وهي حية فهو ميت والله الموفق

(باب الآنية)

روى الشيخان لا تنثر بواني آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما
فانما لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وروى مسلم والاربعة أيضا هاب دبغ
فقد طهر وصححه ابن حبان دباغ جلود الميتة طهورها وروى الشيخان
توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم من مزادة مشركة وروى البخاري عن
انس ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم اسكسر فاتخذ منه كان الشعب ساسلة
من فضة وضرمير اتخذله صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر وقد حكى الاجماع

على جواز المضغيب والله الموفق المعين

(ازالة النجاسة وبيانها)

روى مسلم والترمذى مرفوعاً سئل عن الحجر تتخذ دخلاً فقال لا وروى الشيخان ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحجر الا هلبة فانها رجس وروى مسلم والترمذى عن عمرو بن سارية الانصاري خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم عني وهو على راحلته ولعابها يسيل على كتفي وروى الشيخان عن عائشة كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل وروى ابو داود والنسائي يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وروى احمد وابو داود وابن خزيمة عن ام قيس سألتها عن دم الحيض فقال حكيمه بصلع واغسله بماء وسدر ابن القطان اسأله في غايه الصحة الصلح الحجر قال الاكثر التحريم يلزمه التنجيس والاقل لا وهو الا صوب والله الموفق المعين

(باب الوضوء)

روى الشيخان ان عثمان دعا بوضوء فغسل يديه ثلاث مرات ثم تمضمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يديه الى المرفق ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى الى الكعبين ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا وعن عبد الله بن زيد بن عاصم مسح صلى الله عليه وسلم رأسه فأقبل يديه وأدبر وروى مسلم عنه ومسح رأسه بماء غير فضل يديه وروى البيهقي عنه وأخذ لاذنيه ماء غير الماء الذي أخذ به رأسه قال القاضي أبو بكر ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من افرادهما بالذكر وتجديد الماء لهما أصل لا يرغز عاه وأكثرت ما وردت به الاخبار

انهما مسحان مع الرأس وهو قول الثوري وروى الشيخان اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثاء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده وروى الاربعاء مرفوعا وابن خزيمة أسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع والتغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما وروى الترمذي وابن خزيمة كان صلى الله عليه وسلم يخلل لحيته وروى الشيخان عن عائشة كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وروى الاربعاء اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم وروى الشيخان عن عبد الله بن زيد فضمض واستنشق من كف واحد يفعل ذلك ثلاثا وعن أنس رفعه كان يتوضأ بالماء يغسل بالصابغ الى خمسة أمماد وروى مسلم والنسائي من توضأ فأسبغ الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء زاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المطهرين والله الموفق المعين

(المسح على الخفين)

روى الشيخان دعما فاني أدخات رجلي فيهما طاهرتين فمسح عليهما وروى أبو داود والترمذي مسح صلى الله عليه وسلم أعلا الخف وأسفله وأبو داود عن علي لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيته صلى الله عليه وسلم مسح أعلا الخف وروى مسلم عن علي وقت صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوموا ولياليهن للمقيم وروى الدار فطنى والحاكم وموضعه عن أنس رفعه اذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا يجلبعهما ان شاء وبمعناه ما رواه أبو داود مرفوعا وثلاثة أيام قال نعم وما شئت قال القاضي أبو بكر أجزل الله مكافأته الا صوب الدوقيت اه قلت وهى رواية أشهب عن مالك والله

(نواقض الوضوء)

روى البخارى فى حديث المستحاضة ثم توضأ لىكل صلاة وروى الشيخان مرفوعاً سئل عن المذى فقال فيه الوضوء وروى عن عائشة قبل صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ وله طرق تقويه وروى مسلم اذا وجد أحدكم فى بطنه شيئاً فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وروى الخمسة من مس ذكره فليتوضأ قال البخارى هو أصبح شئ فيه وروى الخمسة أيضاً لا وضوء هل هو الا بضمة متك قال ابن المدينى شيخ البخارى هو أحسن من حديث بسرة اى المذكور قبله وروى مسلم أتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم قال القاضى أبو بكر وهو الا صوب وفى كتاب عمرو بن حزم لا يمس القرآن الا طاهر أرسله مالك ووصله النسائى وابن حبان وغلط الحافظ فى اعلاله لان راويه سليمان بن داود الخولانى وقد وثقه النسائى وروى الدارقطنى ولينه عن أنس رفعه احتجهم وصلى ولم يتوضأ وأخرج أحمد والترمذى وصححه لا وضوء الا من صوت أخرج وروى ابوداود عن على رفعه العين وكأ الله فن مام فليتوضأ وحسنه الحافظ المنذرى وحديث عائشة رفعته من اصابه قىء أو رعاف أو قلس فليتنصرف وهو لا يتكلم فيتوضأ وليس بن على صلاته ضمته أحمد وقال أبو عيسى انه جديده رسلا والا صوب فيه فهم مالك ان هذه الاشياء لا تنقض واذا حصلت فعل ما ذكر فى الحديث والمراد بالوضوء غسل آثار ذلك أما المذى فناقض اجماعاً ويفسل منه ذكره كله وأنثيه والله الموفق المعين

(آداب قضاء الحاجة)

روى الاربعة عن أنس رفعه كان اذا دخل الخلاء وضع خاتمه ورواه الحاكم

أيضا وروى السبعة عن أنس رفعه كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ
بك من الخبث والخبائث وروى الشيخان عنه كان يدخل الخلاء فأجل أنا
وغلام نحوي اداة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء وروى عن المغيرة قال لي
صلى الله عليه وسلم خذ الاداة فانطاق حتى توارى فغضى حاجته وروى
مسلم مرفوعا اتقوا اللاعنين الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم وعن جابر
رفعه اذا غوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثا
فان الله يفتت على ذلك رواه وصححه أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن
السكن البغدادي زيل مصر الحافظ. الحجة وابن القطان الحافظ أبو
الحسن علي بن محمد بن عبد الملك القاسمي المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة
الوهم والايهام على الاحكام الكبرى لعبد الحق الاشيلي وروى الشيخان
لا يسكن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه وروى
السبعة عن أبي أيوب رفعه اذا اتيم الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها
يبول أو غائط. ولكن شرقوا أو غربوا وروى أبو داود رفعه من أتى الغائط
فليستتر وروى الخمسة كان اذا خرج من الغائط قال غفرانك وحمل البهقي
حديث أبي أيوب على الصحيح روى دون العمران وهو واضح الحديث ابن
عمرانه رآه صلى الله عليه وسلم مستدبرا القبلة وروى البيهقي عن ابن مسعود
رفعه أتى الغائط فأمرني أن أتبه بثلاثة أحجار فأنتبه بحجرين وروثة
فأخذهما وألقاهما وقال انهما ركس زاد أحمد اثني بغيرها اشترط أهل الحديث
والشافعي وأحمدان لا تنقص الاحجار عن الثلاث فان لم تنق زيد ما يحصل
به الاتقاء وبحيث ان المدار على الاتقاء فالمسألة انما ظفر بها مالك رضي الله
عنه وروى الدارقطني مرفوعا وصححه في ان يستنجي بعظم أو زورث
وقال انهما لا يطهران وروى الدارقطني مرفوعا استنزهوا من البول فان
عامه عذاب القبر منه واتباع أهل قباء الحجارة المساء رواه البزار بسند ضعفه

(الفصل)

روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه إذا جالس بين شعبها
 الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل زاد مسلم وإن لم ينزل وروى أبو داود
 وصححه ابن خزيمة عن عائشة كان يغتسل من الجنابة والحجامة ومن غسل
 الميت ويوم الجمعة وروى السبعة عن أبي سعيد رفعه غسل الجمعة واجب
 على كل محتلم قال ابن القيم في الهدى وجوبه أقوى من وجوب الور
 وقراءة البسملة في الصلاة والوضوء من مس النساء والذكر والفقهة
 في الصلاة والرغاف والحجامة والقيء وروى أحمد والاربعة عن علي رفعه
 كان يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً وصححه الترمذي قال النووي وضعفه
 الأكثر اهـ وروى البخاري عن ابن عباس أنه لم ير بالقراءة للجنب بأساً
 وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتبوضأ
 بينهما وضوءاً زاد الحاكم فإنه أنشط للعود وفيه جواز المعالجة للباة وروى
 الاربعة عن عائشة كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء وهو يدل على
 أن ما في الصحيحين من وضوئه للنوم والجماع ندب وروى الشيخان عن
 عائشة كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله
 فيغسل فرجة ثم يتوضأ ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ثم
 يحفن على رأسه ثلاث حفنات ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه
 وفي حديث ميمونة ثلاث حفنات ملء كفيه بالثنية وروى بالافراد
 وفي آخره ثم أتته بالنديل فردده وجعل ينفض الماء يده وروى أبو داود كان
 يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماءه في رد النديل عدم
 مشروعية التشف وهو الأشهر وروى مسلم عن أم سلمة أني امرأة أشد
 ضمير رأسي أفألقضه لغسل الجنابة وفي رواية والحية ضبة فقال لا يكفئك إن

تحمي على رأسك ثلاث حشيات فساقى المختارة عن أنس رفعه اذا اغتسلت المرأة من حیضها نفضت شعرها وغسلته بخطمي أو شنان ندب بدليل ذكر الخطمي وروى أبو داود وابن خزيمة لأجل المسجد لحائض ولا جنب وقول ابن الرفعة في روايته موقوف لا يسمع وروى الشيخان عن عائشة كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة من ماء واحد يختلف أيدينا في زادا بن حبان وثالثي وروى أحمد عن عائشة رفعته اغسلوا الشعر وأتوا البشر فان تيمت كل شعرة جنابة وفيه راو مجهول قلت قال الجلال السيوطي الجهالة لا تضره ففي الحديث دليل على وجوب ذلك والله الموفق المعين

(التيمم)

روى الشيخان عن جابر رفعه أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأبى رجل أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم وأعطيت الشفاعة وبعثت إلى الناس كافة وروى مسلم عن حذيفة وجعلت ترابها لنا طهورا وفي المتفق عليه جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض وفي الثاني تعيين التراب وهو الأفضل وروى الشيخان عن عمار رفعه انما يكفيك ان تقول بيمينك هكذا ثم ضرب بيمينه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وفي رواية للبخاري عنه وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه وبه قال المحدثون وجماعة انه يكفي في اليد الراحتان وظاهر الكفين وترجم له البخاري بقوله باب التيمم للوجه والكفين اه وقال ابن عمر التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وروى الزار عن أبي هريرة وصوب الدارقطني ارساله الصعيدي وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليقلق الله وليمسح بسترته

والمرسل حجة عند مالك والنعمان وأحمد ورواه الترمذى عن أبي ذر
وصححه كابن حبان والدارقطنى مرفوعا وروى أبو داود والنسائى عن
أبي سعيد في رجلين تيمما فصليا فوجدنا المساء فى الوقت فأعاد أحدهما
الصلاة ولم يعد الآخر ثم أخبرنا صلى الله عليه وسلم فقال للذى لم يعد
أصبت السنة وقال الآخر لك أجر كمرتين وروى ابن ماجه بسندواه
عن علي رفعه انكسرت إحدى زندي فأمرنى أن أمسح على الجبهة وروى
أبو داود عن جابر رفعه فى الرجل الذى شح فاعتسل فسات كان يكفيه
أن يتيمم وبعصب على جرحته خرفة فيمسح عليها ويغسل سائر جسده
فيه الزبير بن خريق يضم الخاء المنقوطة ضعفه الدارقطنى وقال الذهبي هو
صدوق وروى الدارقطنى بإسناد فيه الحسن بن عمار عن ابن عباس
من السنة أن لا يصلى الرجل بالنيم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة
الآخرى وهذا الحديث وإن كان ضعيفا فقد نهض به إجماع الأئمة الثلاثة
إلى الصحة وقال النعمان هو على تيممه ما لم يحدث ورواه عن حماد عن
إبراهيم وهو قول الحسن وعطاء وجماعة من أئمة الحديث والله الموفق للمعبر

(الحيض)

روى أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان عن عائشة أنها صلى الله عليه
وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش إن دم الحيض دم أسود يعرف فإذا كان
ذلك فأمسكى عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئى وصلى وروى البخارى
عن عائشة رفعته أن أم حبيبة شكت الدم فقال امسكى قدر ما كانت
تحبسك حيضتك ثم اغتسلى وتوضئى لكل صلاة فالتميزتارة يكون بمسحة الدم
وتارة يكون بالعادة وروى البخارى وأبو داود عن أم عطية كذا لا نجد
الكثرة والصغيرة بعد الطهر شيئا

(كنا نفعل ونحوه مما أضيف الى العصر النبوي)

قال البخاري وعلماء الحديث هو حجة قال ابن الحاجب وهو قول الأكثر وروى مسلم عن أنس رفعه كان اليهود لا يؤا كُون الخائض فقال اصنعوا كل شيء إلا الذكاح وروى الخمسة عن ابن عباس في من بأتى امرأته وهي خائض أنه يتصدق بدinar أو نصفه وصحيح الحاكم وابن القطان رفعه وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم وروى عن عائشة رفعه أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن أم سلمة كانت النساء تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً زاد أبو داود ولم يأمرها صلى الله عليه وسلم بتضاء صلاة النفاس وصححه الحاكم ولحقه عن عثمان بن أبي العاص وقت صلى الله عليه وسلم في نفاسهن أربعين يوماً والله الموفق المعين

(كتاب الصلاة)

روى مسلم عن عبد الله بن عمر و رفعه وقت الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يصير ظل الرجل طوله ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ووقت المغرب ما لم يغب الشفق ووقت العشاء إلى نصف الليل ووقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس هذا حديث بديع في بيان الاوقات وهو حديث مبين لحديثه الآخر ليس في النوم تفریط انما المفراط من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى فما بين كل صلاتين وقت الا العشاء إلى نصف الليل والا الفجر إلى طلوع الشمس وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه كان يصلي العصر فيرجع احدنا الى رحله في اقصى المدينة والشمس حية ويستحب ان يؤخر العشاء ويكره النوم قبلها والحديث بعدها وينقل من صلاة العداة حين يعرف الرجل جليسه وكان يقرأ بالسيتين الى المائة صلى

الله عابه وسلم وروى مسلم عن عائشة رفعت له أعم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب
 عامة الليل ثم خرج فصلى وقال انه لو قتها اولاً ان اشق على امي وروى
 الشيخان عن ابي هريرة رفعه اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من فيج جهنم وروى الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان اسفروا بالفجر
 فانه اعظم الاجر وروى الشيخان عن ابي هريرة رفعه من ادرك ركعة من
 الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من
 العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومسلم عن عائشة نحوه وقال
 سجدة بدل ركعة ثم قال والسجدة هي الركعة وروى الشيخان عن ابي سعيد
 رفعه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب
 الشمس وروى ابو داود عن عائشة كان يصلي بعد العصر وينهى عنها
 ويواصل وينهى عن الوصال وروى مسلم عن عقبة بن عامر رفعه ثلاث
 ساعات كان فيها ان يصلي فيهن وان تقبر موتانا حين تطلع الشمس بازغة
 الى ان ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى نزول وحين تضعف الشمس
 للغروب وهذه احاديث عامة في النهي وخصص منها مكة مارواه الخمسة
 عن جبير بن مطعم رفعه يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحسدا طاف بهذا البيت
 وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وصححه الترمذي وابن حبان
 وروى الدارقطني عن ابن عمر رفعه قال الشفق الحرة وصححه ابن خزيمة
 وهو تفسير لقوله وقت المغرب ما لم يغب الشفق ورجحه القاضي أبو بكر
 منا والنووي من الشافعية وروى الحاكم عن جابر رفعه الفجر فجران
 أما الذي كذب السرحان فلا يحصل الصلاة ولا يحرم الطعام وأما
 المستطيل في الافق فيجوز الصلاة ويحرم الطعام وصححه كابن خزيمة
 وروى الترمذي والحاكم عن ابن مسعود رفعه أفتمسك الاعمال
 الصلاة في أول وقتها وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر

رفعه لاصلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر فهذا وقت سادس
لاوقات النهي عن صلاة النفل والله الموفق المعين المرشد

(باب الأذان)

فرض في السنة الاولى من الهجرة على الصحيح روى أحمد وأبو داود
والترمذي وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه أبو محمد
الانصاري الخزرجي طاف بي وأنا نائم رجل فقال تعول الله أكبر الله أكبر
فذكر الأذان أربع التكبير بلا ترجيع والاقامة فرأيت الا قد قامت
الصلاة فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انم الرؤيا
حق ولا بن خزيمة عن انس من السنة ان يقال في الفجر بعد حى على الفلاح
الصلاة خير من النوم اى مائة كما في رواية النسائي عن ابى مخذرة كنت
اقول في اذان الفجر الاول حى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة
خير من النوم زاد البيهقي بأمره صلى الله عليه وسلم وروى مسلم عن ابى
مخذرة ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان فذكر فيه الترجيع والتكبير
في أوله مرتين فقط ورواه الخمسة عنه فذكره مرثعا وروى الشيخان
عن أنس أمر بلال ان يشفع الأذان ويوتر الاقامة الا الاقامة ولم يذكر مسلم
الاستثناء وروى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بلا أذان ولا اقامة وافقه عليه عن ابن
عباس نعم ثبت الصلاة جامعة في الكسوف لا غير وروى مسلم عن ابى قتادة
في حديث النوم عن الصلاة ثم أذن بلال فصلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما كان يصنع كل يوم فيؤذن للفائتة كالمسبية وروى البخاري
عن ابن مسعود رفعه انه صلى المغرب بمزدلفة بأذان واقامة والعشاء بأذان
واقامة وروى مسلم عن جابر بأذان واقامتين وعن ابن عمر باقامة واحدة
زاد أبو داود عنه لكل صلاة والقصة واحدة والمقدم خبر ابن مسعود

لأنه أكثر اثباتاً وروى الشيخان عن ابن عمر وعائشة أن بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وعلة النداء الأول ماروته الجماعة ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وللبخاري عن معاوية ومسلم عن عمر و يقول عند الحيعتين لا حول ولا قوة إلا بالله فتقيد رواية أبي سعيد المطابقة بذلك وروى الخمسة وصححه الحاكم أن عثمان بن أبي العاص قال يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال أنت إمامهم وافئد بأضعفهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً المراد من الجماعة فبرزق من بيت المال أو الأوقاف المرصدة لذلك وروى السبعة عن مالك بن الحويرث رفعه إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وصلوا كما رأيتموني أصلي وروى الترمذي عن جابر رفعه إذا أذنت فترسل وإذا أقيمت فاحدروا جعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يقرغ الآلة كل من أكله وله عن أبي هريرة رفعه لا يؤذن إلا بتوضيء وله عن زيد بن الحريث ومن أذن فهو يقيم وضعت الثلاثة وقال في الأخير والاهمل على هذا عند الأكثرين من أذن فهو يقيم اه وروى ابن عدي عن أبي هريرة رفعه المؤذن أم لك بالأذان والإمام أم لك بالإقامة وضعفه وروى النسائي وصححه ابن خزيمة لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة وروى البخاري والأربعة عن جابر رفعه من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة

(شروط الصلاة)

الشرط ما يانزم من عدمه العدم عند الفقهاء وروى الخمسة عن علي بن طاق رفعه إذا قسم أحدكم في الصلاة فليزصر فليتوضأ وليعد الصلاة وصححه ابن

حبان وروى احمد وابوداود والترمذى عن عائشة رفعت له لا يقبل الله صلاة
 حائض الا بضمار وصححه ابن خزيمة وروى الشيخان عن جابر رفعه
 ان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فاتزر به وروى ابن هريرة
 رفعه لا يصلى احدكم فى الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شئ وروى ابو
 داود عن ام سلمة رفعت له أنصلى المرأة فى درع وخمار بغير ازار قال اذا كان
 الدرع سابغا يغطى ظهور قدميها وروى الترمذى عن عامر بن ربيعة صلينا
 معه صلى الله عليه وسلم فى ليلة مظلمة فلما طلعت الشمس اذا نحن صلينا الى
 غير القبلة فنزات فأبنا تولوا فم وجه الله وروى معناه الطبرانى عن معاذ بن
 جبل رفعه وفيه فقال قدر فعت صلاتكم بحجة الى الله ولم يذكر نزول الآية
 وفى حديثه أبو عبدة وثقه ابن حبان وحكى فى البحر الجامع على وجوب
 اعادته من لم يتحر وتيقن الخطأ وروى الترمذى وصححه عن أبى هريرة رفعه
 ما بين المشرق والمغرب قبلة وقوا بالبخارى وهذا هو الا صوب ان الجهة
 كافية ولو ان هو بمكة وعرب الحجاز لشدة معرفتهم بالجهات وحدودها
 لا يكاد يخفى عليهم أمر القبلة وفى الآثار ان الزبير بن العوام رضى الله عنه
 كان يتيمان وهو بالمدينة ويقول البيت تمامى وروى الشيخان عن عامر
 ابن ربيعة رفعه رأيت يصلى على راحلته حيث توجهت به زاد البخارى يومئ
 برأسه ولم يكن يصنع فى المكتوبة وفى أبى داود عن أنس انه كان اذا تطوع
 فى سفره يستقبل بناقته القبلة ويكبر ثم يصلى حيث وجهت ركابه واسناده
 حسن فيعمل به وهذا قيم كان له مع الله حضورا ما غيره فالذكر والتسبيح
 والتلهيل أولى به وروى الترمذى عن أبى سعيد رفعه الارض كلها مسجد
 الا المقبرة والحمام وصله حماد وأرسله الثورى أما حديث الترمذى عن ابن
 عمر رفعه نمى ان يصلى فى المذبة والمقبرة والجزرة وقارة الطريق والحمام
 ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله فقيه زيد بن جبيرة بفتح الجيم قال

البخارى متروك وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها وروى الترمذى وصححه عن أبي هريرة رفعه صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل وروى أبو داود عن أبي سعيد رفعه اذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فان رأى في تعليمه أذى فليمسحه وليصل فيه ما وصححه ابن خزيمة ورجح أبو حاتم وصله وروى مسلم عن معاوية ابن الحكم رفعه ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح والتكبير وقرأة القرآن فان اضطرب المصلى الى تنبيه غيره فروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه التسييح للرجال والتصفيق للنساء وروى النسائي وابن ماجه وصححه ابن السكن عن علي رفعه كنت اذا أتيت به وهو يصلى تمنح لي وروى أبو داود والترمذى وصححه عن بلال كانوا يسلمون عليه وهو يصلى فيقول هكذا وبسط كفه فيرد المصلى السلام بالاشارة لا بالنطق وروى الشيخان عن أبي قتادة رفعه كان يصلى وهو حامل امامة بنت زينب فاذا سجد وضعها واذا قام حملها زاد مسلم وهو يؤم الناس في المسجد فقدر هذا الفعل لا يبطل الصلاة واليه ذهب الشافعى وهو الاصحوب وروى الاربعة عن أبي هريرة وفعه اقتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب وصححه ابن حبان فالقول الذى لا يتم قتلها الا به لا يبطل الصلاة ومن هنا تعلم مشروعية ثقل الادوات من عصا وسيف بل فدور الصلاة بسيف خير من سبعين صلاة بدونها والله الموفق المعين المرشد

(سترة المصلى)

روى الشيخان عن أبي جهم عبد الله بن الحارث بن الصمة الانصارى رفعه لو يعلم المسار بين يدي المصلى ماذا عليه من الاتم لكان ان يقف أربعين خيراً له من أن يمر وروى البزار عنه أربعين خيراً **﴿أقول﴾** الخريف مقدر بالسنة الشمسية وهى أطول من العام العربى وروى مسلم عن

عائشة رفعته ستره المصلي قبل مؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الخاء شعبة
الرجل مما يلي الظهر وروى الحاكم عن سيرة بن معبد الجهني رفعه يستتر
أحدكم في الصلاة ولو يسهم وروى مسلم عن أبي ذر رفعه يقطع صلاة الرجل
المسلم إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الأسود
وهو شيطان الجوه والمراد نقص الاجر لا الإبطال وروى الشيخان عن أبي
سعيد رفعه إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتره من الناس فأراد أحدان يجتازا بين
يديه فليدفعه فإن أبي فليقلقه فأنما هو شيطان وهذا الدفع مندوب وقال
الظاهرية بوجوبه ومفهوم الحديث أن اتخذ ستره والأفلا دفع وروى أحمد
وصححه عن أبي هريرة رفعه فإن لم يجد فليخط خطاً ثم لا يضره من مر
وصححه ابن حبان قال أحمد ويكون الخط كالهلال وروى أبو داود عن أبي
سعيد رفعه لا يقطع الصلاة شيء وأدرؤا ما استطعتم ولذا جمل الجمهور حديث
أبي ذر على نقص الاجر كما يفهمه وأدرؤا الخ والله الموفق

(الحث على الخشوع في الصلاة)

الخشوع في الصلوات والبصر والخضوع في البدن والجمهور على عدم وجوبه
وقد اطلال في الإحياء في ذكر أدلة وجوبه وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه
نهى أن يصلي الرجل مختصراً وهو جعل اليد على الخصرة وفي البخاري عن
عائشة أن ذلك فعل اليهود في صلاتهم وهو أيضاً من أفعال الرواقص وروى
الشيخان عن أنس رفعه إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا المغرب حملة
الجمهور على الندب والوقت متسع فإن ضاق قالوا تقدم الصلاة وروى
الحسنه عن أبي ذر إذا قام أحدكم من الصلاة فلا يمسيح الحصى فإن الرحمة
تواجهه زاد أحمد قال واحدة أو دعو في الصحيحين عن معية قيبان كنت فاعلا
فواحدة وروى البخاري عن عائشة رفعته الالتفات اختلاس يختلسه
الشيطان من صلاة العبد وروى الشيخان عن أنس رفعه إذا كان أحدكم

في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله
أو تحت قدمه إذا مسلم وأحمد ثم أخذ طرف رداً فيه بصق فيه ورد بعضه على
بعض ثم قال أو يفعل هكذا ثم البصاق إلى القبلة حرام مطلقاً كما وردت به
عدة أحاديث وفي الطبراني عن أبي امامة فإنه يقوم بين يدي الله ومالك عن
يمينه وقرينه عن يساره وروى البخاري عن أنس رفعه ازلي عناقراً ما كان هذا
لا تزال تصاوره تعرض لي في صلاتي وروى مسلم عن جابر بن سمرة
رفع يديه ليتيمّن قوم عن رفع أبصارهم في الصلاة إلى السماء أولاً ترجع إليهم قال
عياض وجوزّه الاكثر في الدعاء في غير الصلاة وله عن عائشة رفعته
لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاختيان وروى مسلم والترمذي عن
أبي هريرة رفعه الثناؤب من الشيطان فإذا ثنّاء أحدكم فليكنظم الاستطاع
وروى أحمد فيضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع الثناؤب والله الموفق
المعين وصلى الله على محمد وآله

(أحكام المساجد)

روى أحمد وابدأ وداود والترمذي عن عائشة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ببناء المساجد في الدور وإن تطيب وتنظف قال سفيان في الدور يعني القبائل
وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبياءهم
مساجد والمراد الصلاة إليها أو عليها وفي مسلم لا تجالسوا على القبور ولا تصفوا
عليها ولا إليها وطها عن عائشة كانوا إذا مات فبهم الرجل الصالح بنوا على
قبورهم مسجداً أولئك شرار الخلق وروى الأربعة عن ابن عباس لعن صلى الله
عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فيحرم ذلك
كألباء عليها أفنّخار الالمة قصد الصلاة فإن الأمور بما قصد لها قال ابن فدامة
في المغنى ويباح التوسل بالأولياء والصالحين أحباؤهم وأتباعهم باتفاق المذاهب
الأربعة ﴿أقول﴾ فالواجب أن يزجر الناس عن المناسك وتعلم العوائد

الصخيخة فأن الناس قد كثرت مفاسدها حتى في مساجد الله أفنقول
 يهدمها لذلك هذا محال وروى الشيخان عن أبي هريرة بعث صلى الله
 عليه وسلم خيلاً فجاءت برجل فربطوه بسارية من سواري
 المسجد فيه جواز دخول المشرك المسجد الحاجة قال الشافعي إلا
 المسجد الحرام وروى عنه من عمر بحسان وهو ينشد في المسجد
 فليحظ إليه فقال حسان قد كنت أنشد وفيه من هو خير منك فيجوز أن
 ينشد فيه أشعار غير أهل البطالة وما تمس الحاجة إليه من ذلك من شاهد على
 لغة أو أعراب وروى مسلم عنه رفعه من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد
 فليقل لاردها الله عليك فإن المساجد لم تبن لهذا وروى الترمذي والنسائي
 عنه رفعه إذا رأيتم من يبسيع أو يتنازع في المسجد فقولوا لا أرى مع تلك
 قال الماوردي وإذا وقع انعقاد اتفاقاً وروى أحمد وأبو داود بإسناد لا بأس
 به عن حكيم بن حزام رفعه لا تقام الحدود في المساجد ولا يستعاقب فيها وروى
 الشيخان عن عائشة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد بن معاذ
 خيمة في المسجد ليزوره من قريب وروى عنها رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يستترني وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد فيجوز للمرأة
 النظر إلى الهيئة المجتمعة من دون تخصيص بعض الأفراد وروى عنها أن
 وليدة سوداء كانت لها خباء في المسجد تأتيني تحدث عندي وروى عن
 أنس رفعه البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها في
 تراب المسجد ورملة وحصاه والاولى التفلس في طرف الثوب والمنديل
 للحديث المار في الصلاة وروى أبو داود عن ابن عباس رفعه ما أمرت
 بتشديد المساجد وصحيحه ابن حبان وشاذ الخياط طلاء بالشبيد بعض
 الاطية وقال الحسن قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع أى بالتمظيم لا البناء
 قال ابن بطال المساكن أول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك في آخر

عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم خوفاً من الفتنة أو نظراً لحسن قصده
فانه كان متواضعاً لا بأس به وروى أبو داود والترمذي عن أنس رفعه
عرضت على أجور أمي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وصححه
ابن خزيمة وروى الشيخان عن أبي قتادة رفعه اذا دخل أحدكم المسجد فلا
يجالس حتى يصلي ركعتين أي لا في وقت كراهة على الأصوب وندباً عند
الجمهور وصلى الله وسلم على محمد وآله

(باب صفة الصلاة)

وروى السبعة واللفظ للجمعي عن أبي هريرة رفعه اذا قامت الى الصلاة
فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم
اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن
ساجداً ثم ارفع حتى تعتدل جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل
ذلك في صلاتك كلها الحديث دل على وجوب تسكيرة الاحرام ولفظها
المعين لها كإرفعه البزار عن علي بن إسماعيل عن أبي داود
والنسائي فان كان معك قرآن فاقرأ والا فالحمد لله وكبره وهله وقسده ورد
تعيين سبحان الله المكملات الخمس ودل على وجوب الركوع ودخول
الاعتدال فيه بل والاطمئنان وروى احمد وابن حبان حتى تطمئن قائماً على
شرطهما وعلى وجوب السجود ودخول الاطمئنان فيه وعلى وجوب
القعود بين السجدين ووجوب الاعتدال فيه والخاص ان كل هذا دخل في
هذا الحديث فهو واجب وكل ما خرج عنه فليس بواجب لان المقام مقام
تعليم وبيان فإجل هذا الحديث وما أبلغه ويعرف بحديث النبي صلى الله عليه
وهو خلا بن رافع الزرقى وروى البخاري عن أبي حنيفة الساعدي رفعه
رأيتُه اذا كبر جعل يديه حذو منكبيه الى أن قال واذا جلس في الركعتين
يجالس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وفي التمهيد الاخير قدم رجلاه

اليسرى وقعد على مقعده ونصب الاخرى في الحديث رفع اليدين في أول
 الصلاة قال الحافظ أبو الفضل رواه خمسون صحابيا منهم العشرة المشهود
 لهم بالجنة ذكره في الاصابة ثم قال الأئمة الاربعة والجمهور انه سنة وفيه انه في
 الجلسة الاخيرة بتورك وفي الاولى يفتش رجله اليسرى واختاره القاضي
 أبو بكر في العارضة وروى الخمسة عن أبي سعيد رفعه كان يقول في الافتتاح
 سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وروى
 مسلم الافتراض عن عائشة في الجلستين وأعل بالارسال وقد علمت انه ليس
 بعلة على الاصوب وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه كان يرفع يديه حدو
 منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه منه قال البخاري
 من زعم انه بدعة فقد طعن في الصحابة لأن الحسن وحيد بن هلال ذكر ان
 الصحابة كانوا يفعلون ذلك ولم يستثن الحسن أحدنا ﴿أقول﴾ صحة
 الحديث به كاف ومعارضه ان سلم من الطعن فهو ناف والمثبت مقدم كما هو
 معلوم وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة عن وائل بن حجر رفعه
 صليت معه صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره
 وذكره مالك في الموطأ قال أبو عيسى هو مجمع عليه ١٥٠ وارسال مالك أخيرا
 كان لعذر في يديه من ذلك الضرب والحجة روايته لافعله ولا قوله وروى
 الشيخان عن عبادة بن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن في هذا المحل
 نزاع طويل الذيل والاصوب ما اختاره القاضي أبو بكر الحافظ انه يقرأها
 الامام والمنفرد وفي السرية فقط المؤتم وهو قول مالك وسواه لا يخلو من
 تعسف وروى البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا
 بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين زاد مسلم لا يذكر
 البسملة في أول قراءة ولا في آخرها وعنه لا حمد والنسائي وابن خزيمة كانوا
 لا يجهرون بها وعنه لا ابن خزيمة كانوا يسرون بها الا صوب ان الرجوع في

هذه المسألة إلى أهل الاداء ومشهور المنقول عنهم ان كل العشرة يسدئون
القرأة بها اذا ابتدؤا أى سورة أما بين السورتين فيبسم الله الجواز كلهم
وعاصم والكمسائي وشجاع عن أبي عمر وابن عامر ومثله ذلك ما رواه
النسائي وابن خزيمة والبخاري تعليقا عن نعيم المجهري صليت وراء أبي هريرة
فقال بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى اذا بلغ ولا الضالين قال
آمين ويقول كلمة اسجد واذا قام من الجاوس الله أكبر ثم يقول والذي نفسي
بيده اني لا أشبهكم برسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة هذا تحري هذه المسألة
الطويلة الذيل أيضا والحمد لله حق حمده وروى الدارقطني وحسنه عن أبي
هريرة رفعه كان اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين وصححه
الحاكم وظاهره في الجهرية والسرية وروى البخاري عنه رفعه اذا أمن
الامام فأمنوا فانه من وافق تأميته تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
وروى أحمد وأبو داود عن عبد الله بن أبي أوفى رفعه اني لا أستطيع من
القرآن شيئا فلعنني بالبحراني قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصححه ابن حبان والحاكم
وظاهره انه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ به والا صوب أن يستطيع الاخذ
يقول هكذا الى أن يتعلم وروى الشيخان عن أبي قتادة رفعه كان يقرأ في
الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين ويطول
الركعة الاولى ويسمعنا الآية احتياجا ويقرأ في الاخرتين بفاتحة الكتاب
وروى ابن جبير بن مطعم رفعه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في
المغرب بالطور وروى البخاري انه قرأ فيها بالاعراف وثبت انه قرأ فيها
بقصر المفضل وكله صحيح وجميع باختلاف الاحوال والاشغال وروى
الشيخان عن أبي هريرة رفعه كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل
السيدة وهل أي على الانسان وللطبراني عن ابن مسعود يديهم ذلك وروى

الخمس عن حذيفة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسامر بآية رحمة
 الاوقف عندها يسأل ولا بآية عذاب الا تعوذ وحسنه الترمذي
 والا حديث متعاضدة على ان ذلك في النافلة وصلاة الليل وينبغي ذلك
 للقارى أيضا في غير الصلاة فيقول أعوذ بالله من النار اللهم اجعل لنا أوفر
 نصيب من رحمتك مثلا وروى مسلم عن ابن عباس رفعه نهيته أن أقرأ
 القرآن راكعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود
 فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم ظاهره وجوب ذلك وبه قال
 أحمد وقال الجمهور انه مستحب وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه انه
 كان يكبر في كل خفض ورفع ويجمع بين السجدة وركبتي الحمد ويكبر
 حين يقوم من اثنتين والجمع المذكور للمنفرد أيضا اجماعا قاله الطحاوي
 وأبو عمر قال الشافعي وللمؤتم وقال غيره الحمد للمؤتم ساروا وأبو داود اذا
 قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وهو الا صوب فهمما
 وروى الشيخان عن ابن عباس رفعه أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
 الجبهة وأشار إلى أنفه والبدن والركبتين وأطراف القدمين وفي حديث
 المسمى ثم أسجد حتى نطمئئ ساجدا وفي رواية حتى تمكن جبهتك فيبدل
 ان الجبهة والانف عضو واحد وللجوفين في البحر قال أبو حنيفة أيهما
 سجد عليه أجزأ لانهما عضو واحد وعاق البخاري عن الحسن كان
 أصحأب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد
 الرجل منهم على عنقه ووصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود
 موقوفا على الصحابة وروى الشيخان عن ابن جينة رفعه كان اذا صلى
 فرح بين يديه حتى يبدو بياض ابطنه والمراد انه يجافي يديه عن جنبيه
 كما رواه مسلم عن ميمونة وفي ترك ذلك رخصة رواها أبو داود وقال في
 الترخمة الرخصة في ترك الفريج وروى النسائي عن عائشة رفعه رأيته

يُصَلِّي مَثْرَبًا وَصَحِيحُهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ
 وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ مَثْرَبٌ جَالِسٌ وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مَالِكٍ
 ابْنُ الْحَوَارِثِ رَأَيْتُهُ يُصَلِّي فَإِذَا كَانَ فِي تَرَمَنِ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ
 قَاعًا وَمَشْهُورُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَشْرَعُ كَقَوْلِ مَالِكٍ وَالنَّعْمَانِ وَأَحْمَدُ
 وَاسْتَحَقَّ وَأَقُولُ لِأَقْلٍ مِنْهُمْ أَمْنٌ دَوْبَةٌ وَكَانَ سِرُّهَا الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ كُلَّ رُكْعَةٍ
 صَلَاةٌ تَامَّةٌ وَلَا شَكَّ فَإِنَّ الرُّكْعَةَ تَحْتَوِي عَلَى أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي
 الْعَالَمِ مِنْ قِرَاءَةٍ وَذِكْرِ وَقِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى أَنْعَامِهِ وَرَوَى
 الشَّيْخَانُ عَنْ أَنَسٍ قَنْتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى
 أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ هَذَا أَصْبَحَ مَا فِي الْقَنْوَتِ وَالْمَأْخُودُ مِنْ مَجْمُوعِ
 الْأَحَادِيثِ الْعَمَلُ بِهِ فِي النَّوَازِلِ الْهَالِكَةِ وَرَوَى الثَّلَاثَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَفَعَهُ إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَرْكُكُ بِكَامِرِكَ الْبَعِيرِ وَلِيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ
 وَرَوَى الْأَرْبَعَةُ عَنْ وَائِلٍ رَفَعَهُ رَأَيْتُهُ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ
 وَالْحَدِيثَانِ مُتَكَافِئَانِ فَالْأَمْرَانِ مُوسَعٌ فِيهِمَا وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ
 كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُدِ وَضَعَ يَدَيْهِ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى وَالْيَمْنَى عَلَى الْيَمْنَى
 وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَفَضَّ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأُتَى الْإِبْهَامِ
 وَهَذِهِ أَوْضَحُ مِنْ ذِكْرِ الْعَقْدِ وَكَيْفِيَّاتِ الْعُقُودِ تَقَالُهَا ابْنُ عَرَفَةَ الْمَسَالِكِي
 فِي مَخْنَصِرِهِ الْفَقْهِي عَنْ ابْنِ بَنْدُودٍ فَانْزَاجِ اسْمُخَهُ الصَّحِيحَةُ فَإِنَّ الْعَرَبَ
 تَشِيرُ إِلَى الْإِتِّحَادِ بِالْخَنَاصِرِ وَالْعَشْرَاتِ بِالسَّيْبَةِ وَالْإِبْهَامِ فَلَا وَاحِدَ عَقْدٍ
 الْخَنَصِرُ إِلَى أَقْرَبِ مَا يَلِيهِ مِنْ بَاطِنِ الْكَفِّ وَاللَّاتَيْنِ الْبَنْصَرُ مَعَهُ وَلِلثَلَاثَةِ
 الْوَسْطَى مَعَهُمَا وَالْأَرْبَعَةِ حُلُّ الْخَنَصِرِ وَالْخَمْسَةِ حُلُّ الْبَنْصَرِ وَالسَّيْبَةِ حُلُّ الْوَسْطَى
 الْبَنْصَرُ فَفَطَّ وَالسَّيْبَةُ بَسَطَ الْخَنَصِرُ إِلَى أَصْلِ الْإِبْهَامِ وَلِلثَمَانِيَةِ الْبَنْصَرُ كَذَلِكَ
 وَلِلتَّسْعَةِ الْوَسْطَى كَذَلِكَ مَعَهُمَا وَالْعَشْرَةُ عَقْدُ رَأْسِ الْإِبْهَامِ عَلَى طَرَفِ السَّيْبَةِ
 وَالْعَشْرِينَ إِدْخَالُهَا بَيْنَ السَّيْبَةِ وَالْوَسْطَى وَالثَّلَاثِينَ عَقْدُ رَأْسِ السَّيْبَةِ

على رأس الابهام عكس العشرة وللاربعين تركيب الابهام على العقد
 الاوسط من السبابة وللخمسين عطف الابهام الى أصل السبابة وللستين
 تركيب السبابة على ظهر الابهام عكس الاربعين وللسمعين وضع رأس
 الابهام في العقد الاوسط من السبابة ورد طرف السبابة الى الابهام وللتمانين
 رد السبابة الى أصلها واستطال الابهام على جنب السبابة من ناحية
 عطف السبابة الى أصل الابهام وضعها بالابهام والمؤن والالوف في اليد
 اليسرى كالأحاد والعشرات في اليمنى وروى الستة عن عبد الله بن مسعود
 واللفظ للبخاري التفت الينا صلى الله عليه وسلم فقال اذا صلى احدكم فليقل
 التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو وقد اختار هذا التشهد
 الاكثر ومسلم عن أبي موسى زيادة وحده لا شريك له قال الذهلي رواية
 ابن مسعود اصح ما روى في التشهد وروى مسلم عن أبي مسعود
 البدرى قال بشير بن سعد يا رسول الله كيف نصلي عليك فسكت ثم قال
 قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد زاد ابن
 خزيمة كيف نصلي عليك في صلاتنا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه
 اذا تشهد احدكم فليستعذ بالله من اربع عذاب جهنم وعذاب القبر وفتنة
 الحيا والممات وفتنة المسيح الدجال وروى ابو داود باسناد صحيح عن
 وائل بن حجر صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ورحمة الله ذهب الشافعي
 الى ان الركن تسليمة واحدة والثانية تسعة وحكى النووي الاجماع عليه
 ولا حمد في حديث الوتر ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم برفع يداوته

حتى يوقظنا وهو قول مالك انها واحدة وعليه عمل المدينة وقد تقرر في
 الأصول ان عملهم من المرجحات ولا سيما وحديث احمد قالوا فيه انه على
 شرط مسلم وقول الحنفية ان السلام ليس بركن يردمه ما خرجه الاربعة
 باسناد صحيح نحرىها التكبير وتحليلها التسليم وحديث ابى داود عن ابن
 عمر رفعه اذا رفع الامام رأسه من السجدة وفعد ثم احدث فقد تمت صلاته
 انفق الحفاظ على ضعفه ﴿أقول﴾ وفيه نظر لان اجتهاد المجتهد المسالك
 لازمة الشريعة يرفع الحديث الى الصحة وهذا لون آخر من الوعى لا يعرفه
 الحفاظ وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه كان يقول في دبر كل صلاة
 مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شى قدير
 اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند
 وروى مسلم عن ثوبان رفعه كان اذا فرغ من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال
 اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وروى
 مسلم عن ابى هريرة رفعه من سبح دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله
 ثلاثا وثلاثين وكبره ثلاثا وثلاثين فتلك تسع وتسعون وقال تمام المائة
 لا اله الا الله وحده لا شريك له ابلغ غفرت خطاياہ ولو كانت مثل زبد البحر
 وفي رواية له اخرى ان التكبير اربع وثلاثون وروى النسائي عن ابى امامة
 رفعه من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم عنه من دخول الجنة الا
 الموت وصححه ابن حبان ابو امامة اذا أطلق هو اياس بن ثعلبة الخارقي
 الانصارى واذا اريد صدى بن عجلان فيد الباهلي وروى البخارى
 عن مالك بن الحويرث رفعه صلوا كما رايتهمولى اصلى وروى البخارى عن
 عمران رفعه صل قائما فان لم تستطع فمقعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد
 النسائي فان لم تستطع فسنابك لا يكلف الله نفسا الا وسعها اه وكذا اذا خشى
 ضررا لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج او الله مشقة ولو بالنالم

كما في حديث عند الطبراني وإن لم يقدر الأعلى نية أو مع إيماء بطرف
فقتضى الأحاديث الوجوب وروى البيهقي بسنده موهية عن جابر بن عبد الله
صلى على وسادة فرمى بها النبي صلى الله عليه وسلم وقال صل على الأرض
والأفأوم إيماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك وصحح أبو حاتم
وقفه والله الموفق وصلى الله على محمد وآله وسلم

(سجود السهو والتلاوة والشكر)

روى السبعة عن عبد الله بن يحيى أنه صلى بهم الظهر فقام في الركعتين
الأوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانظر الناس
تسليمه كبير وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم والتكبير المذكورة
الاحرام وأما تكبير الانتقال فتفيده رواية مسلم يكبر في كل سجدة وهو
جالس ويسجد ويسجد الناس معه وروى الشيخان واللفظ للبخاري عن
أبي هريرة رفعه صلى إحدى صلاتي العشي ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة
في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي الناس أبو بكر وعمر فها با أن يكلماه
وخرج سرعان الناس فقالوا قصرت الصلاة ورجل يدعو النبي صلى الله
عليه وسلم ذا اليمين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة
فقال لم أنس ولم تقصر فقال بل قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم كبر فسجد مثل سجوده
أو أطول ثم رفع رأسه وكبر وفيه أن الخروج من الصلاة سهوا أو
أوظنا لاتمام لا يبطلها وكذلك الكلام وهو قول الجمهور سلقا وخلقا وإن
الكلام عمدا لأصلاحها لا يبطلها وإن الأفعال الكثيرة سهوا أومع ظن
التمام لا تفسدها وصحة البناء على الصلاة بعد السلام كذلك والجمهور عليه وإن
البناء عن طال الفصل ونسب إلى مالك ورابعة وإن سجود السهو لا يتعدد
بتعدد أسبابه وروى أبو داود وأبو داود عن عمران أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى بهم فسجد فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم وصححه الحاكم فقيه

زيادة التشهد والسلام وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه إذا شك أحدكم
أصلي ثلاثاً أو أربعاً فليقل على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن
كان صلى خمساً شك من صلاته وإن كان صلى تسماً كانتا رغيماً للشيطان
والى بناء الشك على اليقين ذهب الجمهور والحديث ظاهر في إطلاق كونه
مبتدأً أو متبلي وروى البزار والبيهقي بسند فيه خارجة بن مصعب وهو
ضعيف عن عمر رفعه ليس على من خلف الإمام سهو وإن سهوا الإمام فليبه
وعلى من خلفه وبه قال مالك كالنعمان والشافعي وروى أبو داود وابن
ماجه بسند فيه أسهميل بن عياش الشامي عن ثوبان رفعه لكل سهو
سجدتان بعد ما يسلم قال البخاري ما رواه أسهميل عن أهل بلده فصحيح
وهذا من روايته عنهم ذهب الجمهور الى أنه لا يتمدد السجود لتعدد وجوبه
والحديث لا يفيد ذلك كما زعم وأما كونه بعد السلام فهو حجة للنعمان
وقول مالك هو للزيادة بعد السلام وللتقص قبله هو ما تنفيه متون الأحاديث
المتينة ومن جوز الأمرين فهو مصيب أيضاً والله الموفق العين وروى مسلم
عن أبي هريرة سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانشقاق والقلم
سجود التلاوة مشروعا جماعا والجمهور أنه سنة في حق التالى والمستمع
إن سجد التالى والاصوب أنه يعتبر فيه شروط الصلاة من الطهارة وغيرها
لأن السجود هو الركن الأعظم من الصلاة وإذا ورد أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد وخينئذ هو الصلاة ولا صلاة الا بطهارة وكلام ابن
حزم تمسديق وروى الشيخان عن زيد بن ثابت قرأت على النبي صلى الله
عليه وسلم النجم فلم يسجد فيها وروى أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر
قلت يا رسول الله في سورة الحج يسجدتان قال نعم ومن لم يسجد هما فلا
يقرأهما واخبره القاضي أبو بكر بن العربي وروى البخاري عن عمر بن الخطاب
أنه قال لا يسجد في سجدة قد أصاب ومن لم يسجد فلا اسم عليه وفيه

كالوطا عنه ان الله لم يرض السجود الا ان نشاء وهو حجة الجمهور وروى
 أبو داود عن ابن عمر رفعه كان يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر
 وسجد وسجد ثامنه ورواه الحاكم عن عبيد الله (مصغرا) العمري وهو
 ثقة وكان الثوري يعجبه هذا الحديث قال أبو داود يعجبه لان فيه كبر وهي
 تكبيرة قل لا افتتاح كما هو مذهب مالك وروى أحمد وأصحاب السنن في
 دعائه سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
 زاد الحاكم فقبارك الله أحسن الخالقين وروى أحمد وأبو داود والترمذي
 عن أبي بكر رفعه كان اذا جاءه أمر يسره خر ساجدا لله وروى أحمد عن
 عبد الرحمن بن عوف سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطال السجود
 ثم رفع رأسه فقال ان جبريل أتاني فبشرني بان الله تعالى قال من صلى على
 واحدة صلى عليه بها عشرة وصححه الحاكم وذهب الى عشر وعينه الشافعي
 وأحمد وقال مالك هو مباح والله الموفق وصلى الله على محمد وآله وسلم

(صلاة التطوع)

روى مسلم عن ربيعة بن مالك الاسلمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لاسل فقال أسألك من افقتك في الجنة قال أو غير ذلك قلت هو ذلك قال
 فأعني على نفسك بكثرة السجود اي صلاة النافلة كانه رأه مفتوحا له فيها
 وقد قال من فتح له في باب فليأزمه وروى الشيخان عن ابن عمر حفظت
 منه صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين بعد الصبح
 وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته ولمسلم كان اذا طلع الفجر لا يصلي
 الا ركعتين خفيفتين وهما في رواية البخاري وركعتين بعد الصبح فهما
 معدودتان من العشر وأما ركعتا الجمعة فلم يعد هما ابن عمر فيها اعتبارا
 بالسكرار كل يوم وروا عن عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على

شيء من النوافل أشد منه تعاهدا على ركعتي الفجر وسلم عنهما رفعتهم ركعتا الفجر
خير من الدنيا وما فيها وروى مسلم عن أم حبيبة رفعتهم من صلى اثنتي عشرة
ركعة في يومه ولياته تطوعا بنى له بهن بيت في الجنة وفي رواية له عنهما حذف
تطوعا وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر رفعه ربح الله أمرا
صلى أربعا قبل العصر وصححه ابن خزيمة وروى الشيخان عن عائشة
كان يخفف ركعتي الفجر حتى أقول اقرأ بأم الكتاب وروى البخاري
عن عائشة رفعتهم كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن
وروى الترمذي غربا وصححه عن أبي هريرة رفعه إذا صلى أحدكم
الركعتين قبل الصبح فليضطجع على شقه الايمن ورواه أحمد وأبو داود
والاصوب في هذه المسألة فهم مالك انهم اتفعل استراحة لاستئناسنا ويؤيده
ما رواه البخاري عن عائشة كان إذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني والا
اضطجع حتى يؤذن بالصلاة وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه صلاة الليل
مثنى مثنى فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة وتوتر له ماقد صلى
وروى الحاكم عن أبي هريرة رفعه لا توتروا بثلاث لا تشبهوا بصلاة
المغرب وروى أبو داود والنسائي عن أبي أيوب رفعه من أحب ان يوتر
بثلاث فليقل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليقل والنسائي بصلاة المغرب
يرفعه ما رواه أحمد والبيهقي والنسائي عن عائشة كان يوتر بثلاث لا يجلس
الا في آخرهن ﴿أقول﴾ هذا هو الذي كان يعمل به شيخنا الاستاذ
أبو عبد الله بن السنوسي واسنم به عمله في اصطحابه وروى الخمسة
عن ابن عمر وصححه ابن حبان صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال
البيهقي هذا حديث صحيح علي بن عبد الله البارقي احتج به مسلم والزيادة
من الثقة مقولة وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه افضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وروى الترمذي والنسائي الوتر سنة سننها رسول الله صلى الله

عليه وسلم وليس يحتم قاله على وصحيحه الحاكم وروى الشيخان عن عائشة ما كان ين يد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعا كذلك ثم يصلي ثلاثا فقامت يارسول الله اتنام قبل أن توتر فقال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي وروى الشيخان عن عائشة من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى وتره إلى السحر وروى عن ابن عمر رفعه اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا وروى أحمد والثلاثة عن طلق بن علي سبعمائة صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة أي فيصلي بعده ما شاء ولا ينقضه وروى مسلم عن أبي سعيد أوتروا قبل أن تصبحوا يرفعوه قال خايسل ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر وضرويه للصبح وحكا ابن المنذر عن جماعة من السلف وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان أوتر قبل ان أرقد وروى الترمذي عن زيد بن أرقم رفعه صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رمض كسمع أصابته الرضاء وروى مسلم عن أبي ذر رفعه يصبح كل يوم على سلامي كل انسان صدقة وتحزى من ذلك ركعة الضحى والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة الجماعة والامامة)

روى الشيخان عن ابن عمر رفعه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ولهما عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزأ فيه حث على الجماعة ودليل على عدم وجوبها وقال الأوزاعي وأحمد وأبو ثور انها فرض عين لحديث هبة صلى الله عليه وسلم بتحريق المتخلفين عنها وهو فيها عن أبي هريرة وجوابه انه خرج مخرج الزجر لا نههم ولم يفعل وقال النعمان وصاحباها هي سنة مؤكدة وشهورة المسالكية انها سنة وروى الشيخان

عن أبي هريرة رفعه أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر لو
يعلمون ما فيها لآتوهما ولو حبوها ومن جهلة ما فيها وهو أعلاه مشاهدة
النبي صلى الله عليه وسلم ومشاركتها في العبادة والتشرف بسماع أقواله
وضبط أفعاله فهذا في زمنه وكذا اليوم إذا اتفق وأنى لنا بذلك أن الامام من
أهل الورثة النبوية المعروفة بتحقيق العلم واتقان العمل والسلامة من
الرعونات النفسية فإنه لا يتخلف عن الصلاة مع هذا المرحوم المحروم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وروى الدارقطني عن أبي موسى
رفعته من سمع النداء فلم يجبه من غير ضرورة ولا عذر فلا صلاة له فيه قيس
ابن الربيع وثقة شعبية والثوري والاعذار الخوف والمرض والمطر والريح
الباردة وأكل كرات ونحوه وروى احمد والثلاثة عن يزيد بن الاسود
رفعته اذا صليتما في رحا السكائم ثم أدركتما الامام لم يصل فصليامعه فانها السكائم
نافلة وصحة ابن حبان ويعلى من رجال مسلم وجابر بن يزيد وثقة النسائي
وغيره قاله البيهقي وظاهر الحديث صلى في رحله جماعة أو فرادى وفي
حديث يزيد أن ذلك كان في صلاة الصبح فيخص به عموم النبي عن
الصلاة في الوقتين وقال النعمان لا تعاد الا الظهر والعشاء ومالك لا تعاد
الصلاة في جماعة وروى الشيخان وأبو داود واللفظ له عن أبي هريرة رفعه
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كفر فكبر واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع
الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا سجد فاسجدوا واذا صلى فاعدا
فصلوا وعودوا أجمعين واذا خالفه فلا تفسد الصلاة من كبر الا حرام قبله
وذهب الى ما أفاده الحديث من القعود مع القاعد احمد واسحق وشيخهم
وذهب الشافعي الى صحة صلاة القائم خلف القاعد وذهب مالك وغيره
الى عدم صحة الصلاة مع القاعد لانه عاجز عن ركن ودليله لا يؤمن أحد
بعدمي قاعد قوموا قياما رواه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي

عن الشعبي مرسلا فيجعله محمد بن الحسن ناسخا والاصوب ان هذا خاص
 به صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ثم رأيت ابن عبد البر نقل الاجماع عليه
 وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه انه رأى في أصحابه تأخرا فقال تقدموا
 فاتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم وروى الشيخان عن زيد بن ثابت رفعه
 أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وروى مسلم عن جابر صلى معاذ
 بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنريد أن
 تكون فتانا يا معاذ اذا أمت بالناس فأقرأوا الشمس وضحاها وسبح اسم
 ربك الأعلى واقراء باسم ربك والليل اذ يعشى ومثله في البخاري وصلاة
 معاذ بالجماعة كانت تغلارواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي عن جابر
 بسند صحيح والاصوب ان ذلك لا يغتفر الا لاهل الفضل والدين وكون
 الامام لمن تشدد الرجال الى الاخذ عنه والتلقى منه كعاذ أعلم الامة بالحلال
 والحرام بشهادته عليه السلام ومن الفقه تنزيل الاحاديث الشريفة على
 أحوالها المختصة بها وروى الشيخان عن عائشة رفعته فجاء فيجلس عن
 يسار أبي بكر يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدى
 الناس بصلاة أبي بكر الاصوب ان أبا بكر في هذه الصلاة كان مأموما وفي
 رواية مسلم ان أبا بكر كان يسمعهم التكبير فيجوز للمقتدى اتباع صوت
 التكبير وهو قول الجمهور وروى مسلم عن ابن مسعود رفعه يؤم القوم
 أقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في
 السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا يؤمن
 الرجل الرجل في ساطعانه ولا يقعد في بيته على تكبرته الا باذنه وروى
 البخاري عن عمرو بن سلمة فلم يكن أحدا كثر مني قرأنا فقد مونى وأنا
 ابن ست أو سبع سنين لهذا الحديث وكره مالك والثوري امامة الصبي
 وهو الاصوب وواقعة عمرو لا نظير لها وهي بحال الضرورة أشبهه

وروى ابن ماجه من حديث جابر لا تؤمن امرأة رجلا ولا فاجر مؤمنا وهو
ضعيف كذا بالله صلوا وراعى كل برو فاجر ومذهب مالك رضى الله عنه لا يصح
الصلاة خلف المنبعت فى المعاصى أما المتصف بالعجب والكبر المتهاك
على جهات الوظائف كان مستحقا لها أولا فهذا كلام فيه وروى
أبو داود عن أم ورقة بنت نوفل الأنصارية ان النبي صلى الله عليه وسلم
أمرها أن تقوم أهل دارها وصحيحه ابن خزيمة وهذه أيضا واقعة حال لا نظير لها
فيخص ذلك بمن كان مثلهما فى الفضل والديانة وواحد حضرت قريشا الطبرية
أو عجيبة الباقدرائية أو عائشة المقدسية وهن من المسندات ككرية المروزية
لصليت وراهن غير مرتاب ولا متشكك وروى الشيخان عن أبي هريرة
رفعه إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف
وذا الحاجة وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء وروى أبو داود والنسائي
عن أنس رفعه رصوا صفوفكم وقاربوا بينهم وادعوا بالاعتاق وصحيحه ابن
حبان وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه خير صفوف الرجال أولها
وشرها آخرها وذكر فى النساء عكسه وروى الشيخان عن ابن عباس
صليت معه صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره فأخذ برأسى من
ورأى فيجعلنى عن يمينه وعن أنس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقامت ويقيم خلفه وأم سليمان خلفنا وروى البخارى عن أبي بكر انه انتهى
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف
فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا نعد زادا وروى
الصف وفوله لا نعد من العود وروى أحمد وأبو داود والترمذى عن وابصة
ابن معبد رفعه رأى رجلا يصل خلف الصف وسجد فأمره ان يعيد الصلاة
وصحيحه ابن حبان وبالطالان قال أحمد وأحد أئمة الاجناد ضعيفة
جسدا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه إذا سمعتم الإقامة فامشوا

وعليكم السكينة والوقار فسادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا واللفظ للبخاري
 وفيه ان فضل الجماعة يدرك ولو بدون ركعة وهو قول الجمهور واجابوا
 عن حديث من ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة بأن ذلك في الاوقات وبأن
 الجماعة مخصوص لا يقاس عليه وفي رواية فاقضوا واتقوا على اداء
 الشيء فهو بمعنى اتوا فالمدرك هو اول صلاته وقيل هو آخرها وروى
 أبو داود والنسائي عن أبي بن كعب رفعه صلاة الرجل مع الرجل اذ كان
 صلاته وحده ومع الرجلين اذ كان الواحد وما كان اكثر فهو واحد الى
 الله تعالى وروى احمد وابوداود عن انس رفعه انه استخلف ابن ام مكتوم
 على المدينة مرتين يوم الناس وهو اعشى ولفظ مرتين لابي داود وروى
 الدارقطني باسناد ضعيف عن ابن عمر رفعه صاوا على من قال لا اله الا الله
 وصاوا خلف من قال لا اله الا الله أما طرفة الاول فاجماع وأما طرفة الثاني
 فقد مرافيه وروى الترمذي عن علي رفعه اذا أتى أحدكم الصلاة والامام
 على حال فليصنع كما يصنع الامام وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه انه كان
 يأمر أن ينادى صاوا في رحالك في الليلة الباردة والمطيرة في السفر والله الموفق
 المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة المسافرين والمريض)

روى الشيخان عن عائشة أول ما فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة
 السفر وأتمت صلاة الحضر زاد أحمد عنهما الا المغرب فانها وتر النهار والا
 الصبح فانها تطول فيها القراءة والمعروف ان القصر رخصة والله يحب أن
 تؤتى رخصته كما يحب أن تؤتى عزائمه رواه أحمد وصححه ابن خزيمة
 وروى مسلم عن أنس رفعه كان اذا خرج مسافة ثلاثة أميال أو فراسخ
 صلى ركعتين وروى الدارقطني عن ابن عباس رفعه لا تقصر وا
 الصلاة في أول من أربعة برد والصحيح وقفه عليه وقال به مالك

والشافعي وقال بالاول الظاهرية والحديث الصحيح معهم قال ابن
القيم أطلق النبي صلى الله عليه وسلم القصر وجعله مربوطاً بمطلق سفر
وما ورد عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة لم يصح منه شيء اه
وهو مذهب كثير من السلف انه يجوز الجميع والقصر في طويل السفر
وقصيره وروى البخاري عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
من المدينة الى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا الى المدينة
وروى عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوماً يقصر
الصلاة وهذا في المزددد والى عشرين يوماً يتم كرمع إقامة أربعة أيام بدليل
نهي المهاجر بعد مضى النسك ان يزيد على ثلاثة أيام بمكة وروى الشيخان
عن أنس رفعه كان اذا ارتحل في سفر قبل ان تربع الشمس أخر الظهر الى
وقت العصر ثم نزل فيجمع بينهما فان زاغت الشمس قبل ان يرتحل صلى
الظهر ثم ركب وروى أبو نعيم في مسنده خرج صلى الظهر والعصر جميعاً ثم
ارتحل ومثله للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح وروى مسلم عن معاذ
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر
والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً فقد تبين لك جواز الجمع تقديم
نصاً واحتمالاً ويزيده بياناً الجمعة صلى الله عليه وسلم بعرفة فانه للسفر عند
الثلاثة وهو الاصحوب وقال النعمان انه للنسك بناء على رأيه انه لا يجوز الجمع
تقديماً واذا جاءهم الله بطل نهر معقل ورأفته صلى الله عليه وسلم بأتمته
ورحمته نص عليها القرآن العزيز ومن أراد ان يتصلب فليقصر تصليته على
نفسه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(أبواب الجمعة)

روى مسلم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبي هريرة انه اسمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعواد منبره ليتبين أحوالهم عن ودعهم الجمعة

أولي ختم من الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين والاكثر انها فرض عين
وقال الخطابي هي عند الفقهاء فرض كفاية وروى الشيخان عن سلمة بن
الاكوع كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف
وليس للاحيطان ظل يستظل به فوقت الجمعة وقت الظهر عند الجمهور وذهب
أحمد واسحق الى صحتها قبل الزوال ولهما على ذلك أحاديث وآثار قائمة
روى الشيخان عن سهل بن سعد الساعدي كنا في عهد صلى الله عليه وسلم
لا نقيل ولا نتغدى الا بعد الجمعة وروى مسلم عن جابر رفعه كان يخطب
قائما فجاءت عير من الشام فانقلب الناس اليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا
وروى النسائي والدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عمر رفعه من أدرك ركعة
من صلاة الجمعة فليضعف اليها الأخرى وقد تمت صلاته وروى مسلم عن
جابر بن سمرة رفعه كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما فمن
أنبأك انه كان يخطب جالسا فقد كذب وروى مسلم عن جابر رفعه كان اذا
خطب احمرت عيناه وعلاصوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول
صبحكم ومساكم وبقول أما بعد فان خبر الحديث كتاب الله تعالى وخير
الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة الا صوب ان
البدعة خارجة عما يشهد له الشرع فتتسميها الى الاحكام الخمسة طريقة
الوعاظ والقصاص دون العلماء المعتمدين بحزل العلم ومتيينه فاعرف ذلك
تستريح من هوس كثير وروى مسلم عن عمار بن ياسر رفعه طول صلاة
الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه اي تثبت من فقهه لان البليغ العارف
بأساليب الكلام في قدرته التعبير عن المعاني الكثيرة بالفاظ يسيرة جامعة
واضحة ولذا كان القرآن دون سبعة آلاف آية وكاستان الفرس الذي هو
مصحف فصاحتهم يز يد على ستين ألف بيت ولله وكلامه المثل الأعلى
واعبر ذلك في المؤلفات أيضا فان عبارات المتأخرين في كل فن أخصر وأرق

وأجزل وأجمع وأوضح من عبارات القدماء وان شئت فانظر عبارة التسهيل لابن مالك في النحو مع عبارة سيديويه في كتابه والحس أكبر شاهد وعن أم هشام الانصارية بنت حارثة بن النعمان قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد الا من اسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها اذا خطب الناس كل جمعة على المنبر رواه مسلم وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد اغوت وفي حديث رواه أحمد والذي يقول له انصت ليست له جمعة فيحرم الكلام حال الخطبة عند مالك والنعمان وان لم يسمع الخطبة لبعده مثالا وقوله ليست له جمعة اى حرم فضيلتها وكانت له ظهرا كما يفيد حديث عند أبي داود وابن خزيمة عن ابن عمر وأما الاجزاء فإجماع وروى الشيخان عن جابر دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال لا قال قم فحصل ركعتين فخرجت المسجد تصلى حالة الخطبة وبه قال طائفة من الفقهاء والمحدثين وذهب جمع من السلف والخلف الى عدم مشروعيها اذ ذاك وديانهم مارواه الطبراني في الكبير عن ابن عمر رفعه اذا دخل احدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام وفيه ايوب بن نهيك ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويؤيده اجماع فقهاء المدينة فانهم من المراجعة عند الاصوليين وحديث سليلك الغطفاني له سبب وهو انه صلى الله عليه وسلم أراد اشهار فقره ليتصدق عليه كما وردت به احاديث وان قبل بجواز الامرين كان صوابا أيضا وروى مسلم عن ابن عباس رفعه كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن زيد بن أرقم رفعه صلى العيد ثم رخص في الجمعة وقال من شاء أن يصلى فليصل وصححه ابن خزيمة وفي أبي داود من حديث أبي هريرة وانا مجمعون وبه قال جمع الا في حق الامام وثلاثة معه وذهب عطاء الى أنه يستقط فرضاها عن الجميع لظاهر

قوله من شاء أن يصلي فليصل ولأن ابن الزبير صلى بهم صلاة العيد يوم الجمعة
قال عطاء ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصيلنا وحدثنا وكان ابن عباس
بالطائف فلما قدم ذكر ناله ذلك فقال أصاب السنة وهذا معنى قول السيوطي
في المسلسل بالعيدين وفي استاده بهذا السياق مقال يعني أن المتن فمن أراد أن
يحضر الجمعة وفي الحديث المسلسل فمن أراد أن يحضر الخطبة وابن عباس لم
يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد الا سنة تسع وسنة عشر والحساب
يعطى أن ذلك العيد هو عيد الفطر سنة تسع فإنه كان يوم الجمعة بحسب
القواعد الحسابية والله أعلم وأحكم وعن النعمان بن بشير رفعه كان يقرأ في
الجمعة والعيدين سميت اسم ربك الأعلى والغاشية وروى أحمد وأبو داود
والسائي عن زيد بن أرقم رفعه صلى العيد ثم رخص في الجمعة وقال من شاء
أن يصلي فليصل وصحبه ابن خزيمة وإلى هذا ذهب جماعة إلا في حق
الامام وثلاثة معه وذهب الشافعي وجماعة إلى عدم الترخيص لأن دليل
وجوبها عام لجميع الأيام وما ذكر من الأحاديث في أنها نداء مآل وقد
علمت أن حديث زيد صحيح لا مطعن فيه فهو صالح للتخصيص وروى
مسلم عن أبي هريرة رفعه إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وعن
السائب بن يزيد عن معاوية أمرنا صلى الله عليه وسلم أن لا نصل صلاة
بصلاة حتى تشككم أو تخرج فيه مشروعية فصل النافلة عن القرينة وقد
ورد أن الوصول هلكة فيستحب التحول للنافلة إلى مكان آخر وقال في
الجامع الصحيح وبنو كرم عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الامام في مكانه ولم
يصح فهذا بالنسبة إلى الامام وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه من اغتسل
ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له ثم انصبت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم صلى
معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفضل ثلاثة أيام وروى الشيخان
عنه أنه صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم

هو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار بيده يقلها وهي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنقضي الصلاة روى هذه الجملة مسلم عن أبي موسى رفعه وقال به البيهقي والقاظمي أبو بكر وجماعة قال النووي هو الصواب وروى الدارقطني بإسناد ضعيف عن جابر مضمت السنة أن في كل أربعين فصاعدا جمعة قال عبد الحق الأشبيلي لا يثبت في العدد حديث اه والخلق أنها كهيئة الجماعة وعين النعمان أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام فهو الأصوب وروى أبو داود عن طارق بن شهاب رفعه الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا الأربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض قال أبو داود وطارقه له رؤية بلا سماع اه لكن رواه الحاكم عن طارق عن أبي موسى وروى المطبراني عن ابن عمر رفعه ليس على مسافر جمعة زاد أبو هريرة في حديث رفعه وأهل البادية قال ابن الأثير البادية تختص بأهل العمود والخيام دون أهل القرى وروى الترمذي عن ابن مسعود رفعه . كان إذا استنوى على المنبر استقبلناه بوجودهنا وهو مستمر في حكم المجمع عليه وروى أبو داود عن الحكم بن حزن شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام متوكئا على عصاه أو قوس فيندب للخطيب الاعتماد . رباط قلبه وهو أمر كانت العرب تفعله فأقره الإسلام والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة الخوف)

روى الشيخان عن صالح بن خوات عن علي بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة من أصحابه صفت معه وطائفة وجاه العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبث قائما وأتموا بالنفسهم وصوروا وجاه العدو وجاعت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبث جالسا وأتموا بالنفسهم ثم سلم بهم وفي المعرفه لابن مهنه عن صالح بن خوات

عن أبيه وهذه الكيفية من أوضح الكيفيات وأقرها إلى المعتاد من الصلوات وإن كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية في الحضر كان الانتظار في التشهد الأول ورويان ابن عمران حراسة الطائفة التي صلت أولا كان قبل أتمهم وإن الطائفتين أتموا بعد سلامه والراجح من حيث المعنى أنهم أتموا على التعاقب والاضاعت الحراسة وهكذا رواه أبو داود عن ابن مسعود وإن التي أتمت أولا هي الثانية وهذه أيضا كيفة واضحة وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بركعة وركعة وهم قلاء ركعة ولم يفصها وصححه ابن حبان ورواه ابن خزيمة عن ابن عباس وهذه أيضا كيفة تعجبية روى مسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة فإذا كان الأمر أعظم من ذلك صلى أيعاء وأخر كفعله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق سنة خمس وصلاة الخوف فرضت في الرابعة عند أهل السير وهمهم ابن القيم وهو الواهم والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة العيد)

روى الترمذي عن عائشة رفعت الفطر يوم يفطر الناس والا ضحى يوم يضحى الناس وحسنه وبه قال محمد أنه يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وقال الجمهور يجب عليه العمل في نفسه بما يقينه والوافق الناس وهو محل الحديث وروى أحمد وأبو داود بإسناد صحيح واللفظ له عن أبي عمير عن عمومة له من الصحابة أن ركبا جافا شهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم فيه أنها تصلى في اليوم الثاني إن لم يعلموا حتى يخرج الوقت وبه قال النعمان وطال مالك أنها لا تقضى ولو في يومها وروى البخاري عن أنس

رُفِعَ كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات وفي رواية علمتها ووصلها
 أحمد وأحمد بن أحمد وروى أحمد ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي فياً كل
 من أضحيتته وصحبه ابن حبان وروى الشيخان عن أم عطية قالت
 أمرنا أن نخرج العواتق والحائض في العيد ينسهدن الخبز ودعوة المساهمين
 ويعتزل الحائض المصلي وروى الشيخان عن ابن عمر كان النبي صلى الله
 عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيد قبل الخطبة وروى السبعة
 عن ابن عباس رفعه انه صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها قوله
 ولا بعدها أي في المصلي فقد روى ابن عباسه بإسناد حسن عن أبي سعيد
 رفعه كان لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع الى منزله صلى ركعتين وروى
 أبو داود عن ابن عباس رفعه انه صلى العيد بلا أذان ولا إقامة وأصله في
 البخاري وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه كان يخرج يوم الفطر
 والاضحى الى المصلي وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل
 الناس والناس على صفوفهم فيعظهم ويأمرهم وعن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه التكبير في الفطر سبع في
 الأولى وخمس في الأخرى والقراءة بعدهما كلتيهما قال الذهبي ثبت
 سمع شعيب عن جده عبد الله وقد احتج به أصحاب المسند ركات
 والستين الأربعة ونقل الترمذي في العلل المفرد عن البخاري تصحيح هذا
 الحديث ووردت عن الصحابة آثار بخلافه وليس فيها سند والعمل
 بهذا الحديث هو المنعني وعليه فقال مالك ان تكبيرة الافتتاح من السبع
 ولا تعد تكبيرة القيام من الخمس والقراءة بعد التكبير في الركعتين وبه قال
 مالك والشافعي هذا ما يفيد الحديث وسواه أقوال لا توازيه وروى مسلم
 عن أبي واقد رفعه كان يقرأ في الاضحى والفطر بقى واقتربت وذهب الى
 سنية ذلك مالك والشافعي وروى البخاري عن جابر رفعه كان اذا كان

يوم العيد خالف الطريق وذلك لتكثر شهادة البقاع له الى غير ذلك من الحكم
وروى أبو داود والنسائي عن أنس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم
الاضحى ويوم الفطر واستأذنه صحيح فيشرع اللعب والتوسعة على
العيال في أيام العيد وروى الترمذي وحسنه عن علي من السنة أن يخرج
الى العيد ماشيا وقال في الجامع الصحيح باب المشي والركوب الى العيد
فسوى بينهما وروى أبو داود عن أبي هريرة أنهم مطروا يوم عيد فمضى بهم
النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال مالك فالخروج الى المصلى افضل
لأنه اجمع وقال الشافعي الافضل المسجد اذا كان واسعا وتكبير العيدين
مشروع عند الجمهور والاكثر أنه سنة وأنه من الخروج الى الصلاة
الى ابتداء الخطبة ويزاد في الاضحى عقب الصلوات مطلقا واصبح ما ورد
في ابتداء هذا واتماته عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم
عرفة الى آخر أيامه واصبح ما ورد في لفظه ما رواه عبد الرزاق عن سلمان
الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا يقولها ثلاثا وروى الحاكم عن الحسن
السيطي أمرنا صلى الله عليه وسلم في العيدين أن نلبس أجود ما نوجد وأن
نتطيب بأجود ما نجد وفيه اسحق بن برخ و ثقة ابن حبان والله الموفق
وصلى الله على محمد وآله

(الكسوف)

روى الشيخان عن المغيرة بن شعبه انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم
قال أبو داود في ربيع الاول يوم الثلاثاء لعشر خاؤون منه فقالوا انكسفت
الشمس لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من
آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتوهما فصلاوا وادعوا الله

حقق تينجلي قال الجوهري الافصح كسفت الشمس وخسف القمر وقوله
يوم مات ابراهيم أى زمن موته كما يقال يوم صفيين وهو زمن ممتد وقوله
فصلوا أطلقه الجهور وقيدده احمد والخنفية بغير أوقات السكراهة وروى
الشيخان عن عائشة رفعتها انه جهر في صلاة الكسوف بقرائه فصل على أربع
ركعات في ركعتين واربع سجعات وروى عن ابن عباس انه أطال
القيامات والركوعات دون السجود والرفع منه وأنه خطب الناس بعدها
والروايات فيها اختلافه والحق عند كبار أئمة الحديث ان الواقعة واحدة قلنا
قال الخنفية هي ركعتان كسائر النوافل وأخذ الجهور بما في الصحيحين ثم
قال أحمد يجهر في الكسوفين وقال السلافة يسر في الكسوف ويجهر في
خسوف القمر وصلاة كسائر النوافل عند المالكية والى استحباب
الخطبة بعد الكسوف ذهب أكثر أئمة الحديث وعن الخنفية لا خطبة
للكسوف ولم يبايعهم الادل والله الموفق وروى الشافعي والطبراني عن ابن
عباس ما هبت ريح قط الاجنا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم
اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا وروى البيهقي عن ابن عباس موقوفا عليه
انه صلى في زلزلة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وقال هكذا صلاة
الآيات وظاهر اللفظ انه صلى بهم جماعة واليه ذهب احمد وذهب الثلاثة الى
أن غير الكسوف من الآيات لا تسن له صلاة وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الاستسقاء)

روى احمد وابن ماجه وأبو عوانة عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم
خرج الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب وروى أبو داود والترمذي انه
صلى الله عليه وسلم استسقى عند أحجار الزيت بالدعاء ورواه أبو عوانة في
صحيحه وفي حديث عائشة عند أبي داود انه دعا فرفع يديه حتى رأى
يباضا بطنه ثم حول الناس ظهروه فلب رداء وهو رافع يديه اه وقد ثبت

رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المنذرى في ذلك جزءاً
وروى أحمد وحول الناس معه وذلك ثابت في الجامع الصحيح وقال الليث
وأبو يوسف أنه يختص التحويل بالامام فلم يلقهما الحديث في ذلك ففي
البخارى من حديث عبد الله بن زيد فتوجه الى القبلة يدهم وحول رداءهم
صلى ركعتين جهراً فيها بالقراءة وظاهره أنه لم يكبر فيها كالعيد وهو قول مالك
وجماعة وهو الاصح وروى البخارى عن أنس ان عمر كان اذا قحطوا
استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال اللهم انا كنا نستسقى السك بنينا
فتسقىنا وانا نتوسل اليك بهم نينا فاسقنا فيسقون وفيه دليل على الاستسقاء
بأهل الخير والصالح وانه بالحنى أولى من الميت وان كان الميت أفضل
وروى مسلم عن أنس أصابنا مطر ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم فحسر
أوبه حتى أصابه من المطر وقال انه حديث عهد بربه أى ايجاداً وخلقاً
وروى أبو عوانة عن سمندر فعه انه دعا فقال اللهم جللتنا سبحاناً كثيراً
قصيفاً ضحكوا كادوا قاطر نامنه رذاذا قطة سجد لا يا ذا الجلال والاكرام
القصيف شديد صوت الرعد وهو أمطره والدواق بفتح الدال من دلق
السيل هجم والقطف كزبرج أصغر المطر فطرا قال أبو زيد ثم الرذاذ ثم
الطش وسجلت السماء سجلاً اذا صبيته وروى أحمد عن أبي هريرة
رفعة قال خرج سليمان يستسقى فقرأى قلعة مستلقية على ظهرها رافعة قواها
الى السماء تقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بنا غنى عن سسائك فقال
ارجعوا قد سقيتم بدعوة غيركم وصيحه الحاكمة في ان لها اسم ادراكا تعاق
بعرفة الله وذكره كتاب الله دال على ذلك ومثأولامة منمت

(باب اللباس)

روى أبو داود عن أبي عامر الاشعري عبيد بن وهب بنى الى خلافة
عبد الملك ورأيت له فى أمالى تعاليم قصيدة بديعة تدل على انه عمر وعم أبى

موسى عبيد بن سليم بن حضار قتل يوم حنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسكون من أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر وفي الكلام جناس وأما الخمر بالمثمة وطنين فثياب تنسج من الحرير والصوف وهذا حلال وروى البخاري عن حذيفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير وأن يجلس عليه والجمهور على تحريم الأمرين على الرجال دون النساء والصغير كالأكبر وفيهما عن عمر رفعه الترخيص في موضع أربع أصابع وروى عن أنس رفعه الترخيص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفر الحكة كما ثبتهما فيجوز لبسه للعداوى وادفع أذى السلاح واللقاؤون بالجواز لا يخصصونه بالسفر وروى أحمد والنسائي عن أبي موسى رفعه أحل الذهب والحرير لائت أمي وحرم على ذكرها ووصدحه الترمذي وروى البيهقي عن عمران رفعه أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده لأنه شكر فعلي للنعمة وروى مسلم عن علي رفعه نهى عن لبس القس والمعصر ذهب جواهر الصحابة والتابعين إلى جواز لبس المعصر وروى عنه قال الفقهاء لا أحمد والاحمر البحت حقق القاضي الشوكاني جواز لبسه خلافاً لابن القيم وروى أبو داود عن أسماء أنها أخرجت جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالدباج زاد البخاري في الأدب وكان يلبسها للوفد والجمعة وقوله مكفوفة أي جعل لها كفة بضم الكاف وهي المحيط مستطيلاً وبكسر الكاف المحيط مستديراً فله تعلب وفيه استعجاب التجميل للوافد ونحوه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الجنائز)

روى الترمذي والنسائي عن أبي هريرة رفعه أكثر رواذ كرها ذم اللذات وصدعته ابن حبان وابن السكن وروى الشيخان عن أنس رفعه لا يمتنن

أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان ولا بد متمنيا فليقل اللهم احيني ما كانت الحياة خيرالي وتوفي ما كانت الوفاة خيرالي ولخوف فتنة في الدين فقد ورد وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني اليك غير مفتون وروى الثلاثة وصححه ابن حبان عن يزيد رفعه المؤمن يموت يعرق الجبين معناه أنه يشهد عليه الموت ثم يحيا الذنوبه وروى الترمذي كانوا يستحبون شدة النزاع رجاء أن يكون مكفرا المساقى من الذنوب وروى مسلم والاربعة عن أبي سعيد رفعه لقنوا موتا كم لا اله الا الله قال ابن المنبر لا اله الا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين وكره العلماء الاكثر عليه والمؤالة وفي الحديث لا اله الا الله لا تترك ذنبا ولا يشبهها عمل أما موتى غيرنا اذا حضرناهم لموجب فيعرض عليهم الاسلام كفعله صلى الله عليه وسلم مع خادمه اليهودي فإنه حضره لماله عليه من حق الخدمة فعرض عليه الاسلام فرفع طرفه الى أبيه فقال له أطع أبا القاسم فأسلم وفي الصحيحين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وروى ابن أبي الدنيا كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته ليحسن ظنه بربه وروى أبو داود والنسائي عنه علق بن يسار رفعه أقرؤا على موتاكم يس وصححه ابن حبان وفي مسند الفردوس عن أبي ذر ما من ميت يموت فتقرأ عنده يس الا هو ن الله عليه وروى مسلم عن أم سامة دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سامة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض اتبعه البصر ثم قال اللهم اغفر لابى سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له في قبره ونور له فيه واخلفه في عقبه وروى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي يرد حبرة وهذه التغطية قبل الغسل ستر العيوب وتب المنعرة عن الاعين قال النووي هي مجمع عليهما وروى البخاري عن ابي بكر قبله صلى الله عليه وسلم بعد موته وروى الترمذي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن

مظعون وهو ميت وعيناه تهرقان وروى احمد عن أبي هريرة رفعه نفس
المؤمن معاقبة بدينه حتى يقضى عنه وحسنه الترمذي فيه حدث على التخلّص
من الدين قبل الموت وأنه أهم الحقوق وروى الشيخان عن ابن عباس
رفعته في الذي سقط عن راحلته وهو واقف بعرفة اغسلوه بماء وسدر
وكفوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا
الجمهور على وجوب غسل الميت واختاره القاضي أبو بكر وأنه تعبدى يشترط
فيه ما يشترط في الاغسال التعبدية وان المحرم لا يحنط ولا يغسل رأسه
وقول الخنفية أنه يتقطع حكم احرامه بالموت خلاف الظاهر وفيه وجوب
التكفين ولا يشترط الوترية وروى الشيخان عن أم عطية دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نغسل ابنته فقال اغسلوها بماء
وسدر ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتم واجعلن في الاخيرة كافورا
فلما فرغنا آذناه فأتى الينا حقه وقال أشعرنم اياه وفي رواية لمسلم عنها
وإني أنبئكم ما هو موضع الوضوء منها قوله بماء وسدر إن يخض السدر في
ماء ثم يدلك به الجسد ويصب عليه الماء القراح إلى أن يذهب فهدى غسله
والأكثر من خمس صادق بالسبع فما زاد كما رواه أبو داود وروى
سعيد بن منصور وأغسلنها وترا واجعلن شعرها ضفائر وفي لفظ للبخاري
فجعلنا شعثها ثلاثة قرون وألقيناه خلفها والحفوف بالفتح والكسر معقد
الازار أطلق على الازار مجازا وروى الشيخان عن عائشة كفن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف ليس فيها
قيص ولا عمامة بل هي ازار ورداء ولقاءة يلق بها من قرنه إلى قدميه كما روى
وروى الشيخان عن ابن عمر لما توفي عبد الله بن أبي جراح ابنه إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال اعطني قميصك اكنه فيه فأعطاه فقيه التكفين
بالقميص ويكون مكفوفاً زرا وروى احمد وأبو داود عن ابن عباس

رفعه ألبسوا الثياب البيض فأنها خير ثيابكم وكفتموا فيها موتاكم وصححه
الترمذي وروى مسلم عن جابر رفعه إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن
كفنه واحسانه بأخذ الصفات المتقدمة فيه وروى البخاري عن جابر
رفعته كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم
أكثر أخذ القرآن فيقدمه في اللحد ولم يغسلوا ولم يصل عليهم قوله في الثوب
الواحد ذهب إلا كثير إلى أنه يقطع بينهما والدفن في القبر الواحد للضرورة
حتى في الرجل مع المرأة ويقدم الرجل في اللحد وتجعل المرأة وراءه وقوله ولم
يغسلوا به أخذ الجمهور وقوله ولم يصل عليهم قال الشافعي جاءت الأخبار
كأنهم أعيان من وجوه متواترة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد
وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع أن ذلك بعد ثمان سنين أي فيكون
المراد به الدعاء والخالف يقول لا يصل على القبر إذا طالت المدة وهذا
احتجاج من الإمام الشافعي قاطع لعرق اللجاج وروى أحمد وابن ماجه
عن عائشة رفعته أومت قبلي لغسلتك وصححه ابن حبان وهو قول الجمهور
أن الرجل يغسل زوجه وقال النعمان لا يغسلها أما هي فتغسله وروى
الدارقطني عن أسماء بنت عميس أن فاطمة أوصت أن يغسلها على ما غسل
المرأة زوجها فلا خلاف فيه قال النعمان لبقاء العدة وإن ارتفع النكاح
روى البيهقي أن أبا بكر أوصى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله
واستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم يذكر واحد وروى
مسلم عن بريدة في القامدية التي أمر صلى الله عليه وسلم برحها قال ثم أمر بها
فصلى عليها ودفنت وروى مسلم عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه قال مالك لا يصل على الإمام
ولا أهل الفضل على الفساق زجرهم أما غير الإمام فقال القاضي أبو بكر
مذهب كافة العلماء الصلاة على كل مسلم وإن محدودا وقال نفسه وولدنا

وروى الشيخان عن أبي هريرة أن امرأة كانت تقيم المسجد فأتت ودفنت
ولم يؤذنها النبي صلى الله عليه وسلم بها فقال داود بن علي قبرها فادأوه فصلى
عليها وصلاته صلى الله عليه وسلم على القبر قد تعددت فإنه صلى أيضا على قبر
البراء بن معمر وعلى قبر غلام انصاري كما في الجامع الصحيح وبه قال
الشافعي وهو الحق ويصلى عليه ما لم يبل وقيل إلى شهر وروى الشيخان
عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه
فخرج بهم إلى المصلى فصنف بهم وكبر عليه أربعا قصة الصلاة على النجاشي
الاصوب أنها خصوصية فلا يصلى على غائب كما سالك والنعمان أما النعي
فقال القاضي أبو بكر يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات أعلام
الاهل والاصحاب واهل الصلاح هذه سنة ودعوى الجمع الكثير
للمفارقة مكره والاعلام بنوع آخر كالتياحة والتأبين وقول ياهلاك
العرب ياهلاك الناس فهذه احرم وروى مسلم عن ابن عباس رفعه مامن
رجل يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لم يشركوا بالله شبا الا شفيعهم
الله فيه وروى الشيخان عن سمرة بن جندب صليت وراء النبي صلى الله
عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها وروى أبو داود
والترمذي عن أنس رفعه انه صلى الله عليه وسلم صلى على رجل فقام عند
راسه اه ثم ان الواجب استقبال أى جزء من الميت مطلقا وروى مسلم
عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء في المسجد واليه ذهب
الجمهور وقال مالك والنعمان لا يصلى على الميت في المسجد ومن تأهله ووجدته
صوابا وروى مسلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى كان زيد بن أرقم يكبر على
جنازة نأرا واهوا انه كبر على جنازة خمس افسأته فقال كان صلى الله عليه وسلم
يكبرها وروته أيضا الاربعسة وروى ابو عمر في الاستئذان كار بسنده
الكبير اربع وخمسة وستة وثماني إلى أن صلى على النجاشي سنة تسع فكبر

اربعا فاستقر الامر عليها وروى البيهقي ان عمر شاور الصحابة فقرأ الامر
على الاربع وروى البخارى عن طلحة بن عبد الله بن عوف الخزاعي
صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب وقال لتعلموا انها
سنة وروى ابن خزيمة في صحيحه والنسائي وبه قال الشافعي واحمد
واسحق وموضعها عندهم بعد التسكيرة الاولى ثم يكبر ويصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ويدعوا لميت وروى مسلم عن عوف بن
مالك صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه اللهم اغفر له
وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزه ووسع مدخله واغسله بالماء والنج
والبرد وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا
من داره وأهلا خيرا من أهله وادخله الجنة وقه فتنة القبر وعذاب جهنم
وروى مسلم والاربعة عن أبي هريرة رفعه كان اذا صلى على جنازة يقول
اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنتا اللهم
من أحييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ولا
تحر منا أجره ولا تفتنا بعده وهذا الحديثان أصبح ما ورد عنه صلى الله عليه
وسلم في الدعاء للميت وروى أبو داود عن أبي هريرة رفعه اذا صلى على
الميت فاخضعوا له الدعاء وصحيحه ابن حبان وروى الشيخان عن أبي
هريرة رفعه اسرعوا بالجنازة فان تك صالحة فخيرتقد موثما اليه وان تك شوى
ذلك فشر تضعونه عن رقابكم الجمهور المراد بالاسراع ما فوق المشى المعتاد
وعنه أيضا رفعه من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى
تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين وفي رواية
أبي عوانة قلت بدل قيل وروى الخمسة عن سالم عن أبيه انه رأى النبي
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون امام الجنازة وصحيحه ابن حبان
وذهب اليه الجمهور وعلق البخارى عن أنس انه يمشى بين يديها وخلفها

وعينها وشمالها ورواه ابن أبي شيبة موصولا وهذا هو الصحيح وروى
 الشيخان عن أم عطية تميمية عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا واليه ذهب الجمهور
 ان النهي للسكرانة وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه اذا رأيت الجنازة
 فقوموا فن تبعها فلا يجلس حتى توضع أى على الارض قال النووي المختار
 ان القيام لها مستحب وذلك اعظام لله تعالى كبروا ابن حبان مرفوعا
 وروى أبو داود عن السبيعي ان عبد الله بن يزيد الخطمي أدخل الميت من
 قبل رجل القبر وقال هذا من السنة والاصوب ان تجلب القبر بثوب عند
 ادخال الميت خاص بالنساء وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر
 رفعه اذا وضعتم موتاكم في القبور فقولوا بسم الله وعلى ملأه رسول الله
 وروى أبو داود باسناد على شرط مسلم عن عائشة رفعته كسر عظم الميت
 ككسره حيا أى في الانتم كما زاده ابن ماجه عن أم سلمة وروى مسلم
 عن مسعود بن أبي وقاص الحداد الى الحداد انصبوا على اللبن نصبا كما صنع
 برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما قيل له أنيخذلك صندوقا زاد
 البيهقي عن جابر ورفع قبره عن الارض قدر شبر وروى مسلم عن جابر
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقع عليه وان يبنى
 عليه قال الجمهور النهي في التجصيص والبناء للتنزيه وتقدم في احكام المساجد
 ان الواجب ان تعلم الناس العقائد الخفية والاحكام الصريحة لا ان يعمد الى
 ما فعله اهل الصلاح لقصد صالح بين وجهه في الشرعة فيعبروا بنكاروا كبارا
 لمخالفة الشرع الشريف بزعم المغير ونحن لم نمن بغير الحانات والمواضع
 المسندة للمعاصي جهارا بل مارأينا الا لمن يعجب بها ويتفكه به كرها والله
 الامر من قبل ومن بعد وروى الدارقطني عن عامر بن ربيعة صلى على
 عثمان بن مظعون واتى القبر فحشا عليه ثلاث حشيات وهو قائم وروى
 أبو داود عن عثمان رفعه كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال

استغفروا لاختيكم واسألو الله التثبيت فإنه لا ينسئل وروى مسلم عن
 يزيد بن رفعة كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها وروى الترمذي
 عن أبي هريرة رفعه أنه لعن زائرات القبور وروى صحيحه ابن حبان قال أبو عيسى
 قال بعض أهل العلم كان هذا قبل الرخصة فلما وردت دخل فيها الرجال
 والنساء وروى أبو داود عن أبي سعيد رفعه أنه لعن النائحة والمستمة
 وروى الشيخان عن أم عطية أخذ علينا صلى الله عليه وسلم أن لا ننوح وعن
 ابن عمر رفعه أن الميت يعذب في قبره بما نوح عليه قال الجوهري ما ذلك إذا
 أوصى به وروى البخاري عن أنس شهدت بنتا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان دمع العين
 والبكاء بلا صوت وبياحة لا يدخل في المحظور السابق وروى مسلم عن
 جابر بن جبران قبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه قال أبو عيسى رخص أكثر
 أهل العلم في الدفن ليلا أي إذا أحسن تجهيز الميت وصلى عليه فإن الزجر في
 حديث مسلم ورد في رجل لم يكن يكفن بكفن طائل ولم يصل عليه وتقدم حديث
 عقبة بن عامر المتضمن بأن انتهى عن قبر الميت من تضييف الشمس للغروب
 إلى أن تغرب وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن جعفر لما جاء
 نسي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما
 فقد أتاهم ما يشغلهم وروى مسلم عن سليمان بن يزيد عن أبيه كان صلى
 الله عليه وسلم يعلمهم إذا أخرجوا إلى المقابر السلام على أهل الديار من
 المسلمين والمؤمنين وإنا نشاء الله بكم لأحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية
 وظاهره في جمعة أو غيرها وإنهم يعلمون بالسار بهم فالدعاء لهم نافع بلا
 خلاف وأما قراءة القرآن فلا رجحان إلا أن الإنسان أن يسدي ثواب عمله من
 خراة وصلاة أو أي عمل بركان إلى غيره هذا ما عليه أحمد وجماعة من أهل

السنة وأنه يصليها والحاديث تؤيده فقد تقدم أقرأ على موتا كيمس واللفظ شامل للميت بل هو الحقيقة فيه وأخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش وروى البخارى عن عائشة رفعته لا تسبوا الاموات فانهم قد أفضوا الى ما قدموا هذا اذا كان السب لمظلمة دينية اما اذا كان هذا الميت من المعوفين في الدين والمتصين بالحسد للاماء والصالحين فهذا داخل في حديث مروا بجماعة فانوا اشراقا لصلى الله عليه وسلم وجبت أنتم شهداء الله في أرضه

(كتاب الزكاة)

روى البخارى عن أنس ان أبابكر كتب له هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله في كل أربع وعشرين من الابل فسادونها الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثنى فان لم تسكن فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثنى فان زادت الى خمسة عشر ففيها حقة طروقة الفحل فان زادت الى خمسة عشر ففيها جذعة فان زادت الى خمسة عشر ففيها بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم اذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة فاذا زادت الى مائتين ففيها شاتان فاذا زادت الى ثلثمائة فثلاث شياه ثم في كل مائة شاة ولا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا تحرج هرمة ولا ذات عوار ولا نيس الا أن يشاء المصدق بتخفيف الصداد أى الساعى وفي الرقة أربع العشر فان لم تسكن الا تسعين ومائة فليس فيها صدقة ومن بلغت ابله صدقة الجذعة وعنده حقة قببات منه وجعل معها شاتين ان استيسر أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة

الحقة ولم يجد الا جذعة قبلت منه وأعطاه المصدق ما ذكره وبنت الخاض
الموفية سنة ثم كذلك واشترط السوم الجمهور دون مالك وروى الخمسة
عن معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن فأمره أن يأخذ من
البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حامل دينارا
أو عدله معافى يا وصي صلح ابن حبان والحاكم والحديث من رواية مسروق
عن معاذ وهو كان في أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن وإذا أمكن اللقاء حكم
بالاتصال عند الجمهور وروى احمد عن عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم ولا يداود لا تؤخذ صدقاتهم الا
في دورهم وروى البخاري عن أبي هريرة رفعه ليس على المسلم في عبده
ولا قرسه صدقة اهـ وزكاة أموال التجارة اذا انضمت أو جمعها الجمهور
وقالت الظاهرية لازكاة فيها لعدم الدليل الصالح وروى احمد وأبو داود
والنسائي عن ابن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة التميمي رفعه
قال الذهبي هذا اسناد ما تركه عالم قط في كل سنة ابل في أربعين بنت لبون
لا تفرق ابل عن حسابها من منعها فانا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات
ربنا لا يحل لأهل محمد منها شيء قوله وشطر ماله منصوب عطفا على الضمير
المنصوب والعقوبة بالمال أفتى بها حافظ المغرب الامام البرزلي استنادا لهذا
الحديث وغيره وواضح ان من قصص المسلمين بالبوائق مستعينا على ذلك
بما له ان جزاءه ااجاحدة ماله كسر امن عتوه وتمرده وردعاه عن الفساد ولا يكل
بحال مثله ولا يكل قوم هاد وروى أبو داود عن علي رفعه اذا كان لك مائتا
درهم وحال علم الحول ففيها خمسة دراهم واذا كان لك عشرون دينارا
وحال علم الحول ففيها نصف دينار فما زاد في حساب ذلك وليس في مال
زكاة حتى يحول عليه الحول قوله فما زاد الخ أي فلا وقص في العين وفيه
خلاف وأما الحبوب فقال الذوري لا وقص فيها اجماعا وأما الزكاة في

الذهب فاجماع ثقله الشافعي وروى الترمذي عن ابن عمر رفعه من استغنى
مالا فلا زكاة حتى يحول عليه الحول وروى الترمذي والدارقطني
عن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده رفعه من ولي يتيما له مال فليمتجر له
ولا يتركه تأكله الصدقة و به قال الجمهور ان مال الصبي فيه الزكاة وعن ابن
مسعود انه يخرج الصبي بعد تسكيفه وقيل لازكاة فيه رأسا وروى
الشيخان عن عبد الله بن أبي أوفى رفعه كان اذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم
صل عليهم وذلك خاص به قلذالم يعلمه الساعة وفي حديث رواه النسائي انه
دعا الرجل بعث بالزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله وفي خلاصة الفتاوى قال
أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة الاتباعا ومن صلى على
أحد سواهم لا على وجه التبعية فهو غال ضال كالأرفضه اه وروى
الترمذي والحاكم ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم تعجيل صدقته
قبل أن تحل فرخص له في ذلك قال أبو عيسى واليه ذهب أكثر أهل العلم
وروى مسلم عن جابر رفعه ليس فيما دون خمسة أوسق من النور صدقة
وروى البخاري عن ابن عمر رفعه فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا
العشر وفي ما يستقى بالتضيق نصف العشر الجمهور حديث الأوسق مخصص
لهذا الحديث وهو الأصوب وقد زاد أبو داود في حديث ابن عمر
وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وروى الطبراني والحاكم قال
واسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري ومعاذ ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لهما لا تأخذا الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة
الشعير والحنطة والزبيب والتمر واليه ذهب الثوري وروى عن
أحمد وهو الأصوب لانه حصرا لا يطاقومه العموم والقياس وروى أحمد عن
سهل بن أبي حنيفة رفعه اذا خرصتم فدعوا الثلث أو الربع وهو في المحاسن
الثلاثة وصححه ابن حبان وروى أبو عمر عن جابر رفعه خففوا في الخرص

فان في المال العربية والواطئة والاكلة وروى الخمسة عن عتاب بن
أسيد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج من العنب كما يخرج من
النخل وتأخذ زكاته زيبا وهو مرسل أرسله ابن المسيب قال النووي لكنه
يعتضد بقول الأئمة وروى الثلاثة بسند عمرو بن شعيب رفعه ان
امراة أتته وفي يدها بنتها مسكتان من ذهب فقال لها أعطيني زكاة هذا قالت لا
قال هما سواران من نار يوم القيامة وقال مالك وأحمد لا يجب الزكاة في
الحلية وهو أحد قول الشافعي وروى أبو داود عن سمرة بن جندب رفعه
كان يأمرنا ان نخرج الصدقة مما نملكه للبيع وفيه سليمان بن سمرة وهو
مجهول قال ابن المنذر وهو قول الفقهاء السبعة أما ذعن المسألة المهم فأقول
قال مالك الأمر عندنا فيما يدار للعروض من التجارة ان كان أصله مالا زكاة
فيه فباعه بعد تحول أصله فإنه يزكى زكاة واحدة وان أقام عنده سنين وان
كان أصل ذلك العرض من فائدة أو غيرها ولم يكن للتجارة لم يكن عليه في
ثمنها زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم باعها ومن هذا تعلم ان زكاة ما يمد
للتجارة ليست في ذاته وإنما هي في ثمنه فان كان خلاف أهل الظاهر في هذا
فالمسألة خلافية وان كان الكلام في الذات فالمسألة اجماعية انه لا زكاة
وقول أبي حنيفة في التحيل المعادة للنسل ان فيها الزكاة بناء على انها غير محرمة
الا كل وقد قال صاحباه بالحلية وبه الفتوى عندهم وروى الشيخان
عن أبي هريرة رفعه وفي الركاك الخمس وهو دفن جاهلي عند مالك والشافعي
ونصره البخاري في الجامع الصحيح وروى ابن ماجه بإسناد حسن عن
عمرو بن شعيب بسنده رفعه انه قال في كنز وجده رجل في خربة ان وجدته
في قرية مسكونة فعرفه والا فقبسه وفي الركاك الخمس وروى أبو داود
عن بلال بن الحرث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من معادن القبلية
الصدقة وفي الموطأ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد

ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحرث المزني معادن القبلية
فذلك المعادن الى اليوم لا يؤخذ منها الا الزكاة واعتبر النصاب فيه مائة
والشافعي وأحمد وان الواجب ربع العشر لحديث وفي الرقة ربع العشر
وذلك عندهم بخلاف الركاز والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صدقة الفطر)

روى الشيخان عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من
تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من
المسلمين وأمر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة وروى الشيخان عن
حكيم بن حزام رفعه اليه العلياً خبير من اليد السفلى وأبدأ عن يعول وخير
الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله
روى اسحق في مسنده عن حكيم رفعه العلياً هي التي تعطى ولا تأخذ فقول
المتصوفة انها الاخذة جرياً على أسابهم والتخاف بأخلاق الله قال تعالى
اخبرار عن نفسه ويأخذ الصدقات وأخذ الصوفية من هذا التميل فقول ابن
قنينة رد على تفسيرهم ان هؤلاء ألقوا السؤال فهم يحتملون لداعة ارتظام
في غفلته يدل على انه ليس عنده من أحوال اهل اليقظة خبر ولا أثر وان
شئت فانظر الى مجذوب من مجاذيب الوقت واعطه مائة دينار فإنه اما أن
يصبك بها وجهك واما ان ينظمها عقوداً يطوق بها الكلاب وحينئذ تعرف
ان السالك منهم اذا أخذ فهو ذو اليد العليا حضرت شيخنا الاستاذ أعلا الله
درجاته في علمين وقد اهديت له هدية فيها - كسبية وثياب وثلاثمائة ريال
فأخذ الثلاثمائة ريال وناولها الشريف فقبروا عن ابن قنينة من أهل الآداب
الظاهرة المتوسل بها الى استماتة جائر واستمالة عاهرة اى الآداب التي
هذه آثارها ومعاذ الله أن اصنفه بلازمها نعماً أم مفضي تناوله من قوم هم
صفوة الامة وسخاها غفر الله لى وله واسائر المسلمين آمين وروى البخارى

عن زينب امرأة عبد الله انما قالت يا رسول الله ايجزى عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقسير وابناء أخايتام في حجورنا فقال صلى الله عليه وسلم لك أجر الصدقة وأجر الصلاة وفيه جواز صرف زكاة المرأة الى زوجها وهو قول الجمهور وقال النعمان لا يجوز وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه لا يزال الرجل يسأل حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة سلم وقيده البخاري في الترجمة بمن يسأل تكثرا وروى البخاري عن الزبير رفعه لان يأخذ أحدكم حبله فيأتي بمزمنة حطاب على ظهره فيبيعه اخير له من أن يسأل الناس فيحرم السؤال على مزنة القدرة على التكسب وروى الترمذي وصححه عن سمرة رفعه المسألة كد يكدر الرجل بها وجهه الا أن يسأل سلطانا أو في أمر لا بد منه ظاهره انه وإن سأل السلطان تكثرا فلا بأس لا نهجه له قسيم الامر الذي لا بد منه وهو فقر مدقع أو دم موجع أو غرم مفضع ونسأل الله العافية وصلى الله على محمد وآله وسلم

(باب قسم الصدقات)

روى أحمد وأبو داود عن أبي سعيد رفعه لا تحل الصدقة لغني الا الخمسة لعامل عليهم أو رجل اشتراها بحاله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين نصديق عليه فأهدى لغني ويلحق بالغازي من قام بمصاحبة عامة كالتمضاء والافتاء والتدريس وروى مسلم عن عبد المطالب بن ربيعة بن الحرث رفعه ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وآله هناهم بنوهاشم وروى البخاري عن جبير بن مطعم مشيت أنا وعثمان بن عفان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطالب من خمس بخير وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال انما بنوهاشم وبنو المطالب شيء واحد وروى أحمد والثلاثة وابن خزيمة عن أبي رافع رفعه مولى القوم من أنفسهم ولا تحل لنا الصدقة والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(كتاب الصيام)

روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه وروى الخمسة عن عمار من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وهو يوم الثلاثاء من شعبان وروى الشيخان عن ابن عمر صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له وللبخاري عن ابن عمر أيضا قالوا كلوا العدة ثلاثين ورواه بهذا اللفظ أيضا عن أبي هريرة لكنه قال قالوا كلوا عدة شعبان فلا صوم ولا افطار إلا بالرؤية أو الكيال العدة وروى أبو داود عن ابن عمر رأى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه وصححه ابن حبان والحاكم ومثله مارواه الخمسة وصححه ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم أخبره أني برؤية الهلال فأمر بالصيام ولم يسأله النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن الأقرار بالشهادتين وفي الحديث دليل على أن الأمر في الهلال جاز يجري الأخبار لا الشهادة فيقبل خبر المرأة والعبد وإن الناس مجمعون على العدة وظاهره أن الصوم والافطار مستويان في كفاية خبر الواحد وكنا نراينا الهلال مرة سنة إحدى وسبعين وكنت أذذاك دون البلوغ إلا أني حدثت بالبصر فراه رجل ورأيت معه بعسر والحال أن السماء لا علة فيم أفشهد الرجل لعند شيخنا إلا سناذ رحمه الله تعالى فلما شهد تقدمت وأخبرت فقال لي بعض الشمامسة الشياطين ما خرابي كم هلالا رأيت فزجره الشيخ وقال لي قل قلت يا سيدي نا الشيخ رأيت هلالا واحدا فأمرهم بالافطار وقال هذا العيد عيد فلان يعني وغالب ظني أنه اعتمد على رؤية الشاهد الواحد وذلك أن افطار رمضان حرام وصوم يوم العيد حرام وما ترفع به حرمة الأول ترفع به حرمة الثاني والاحوط أن لا يفطر إلا بخبر شاهدين كما يدل عليه حديث ابن عباس رفعه لا افطار إلا بخبر شاهدين وفيه ضعف من عمر

الايلي وهو ضعيف وروى الخمسة عن حفصة رفعة من لم يبيت الصيام
 قبل الفجر فلا صيام له فلا يصح الصيام الا بنية مبيتة مع الفجر وكنت نية
 لا يجب تنابعه وروى الشيخان عن سهل بن سعد رفعه لا يزال الناس
 بخير ما عجلوا الفطر زاد أبو داود لان أهل الكتاب يؤخرون الى اشتباك
 النجوم اه وقد صار في ملتنا شعار الاهل البدعة وللتزمذي عن أبي هريرة
 رفعه قال الله عز وجل أحب عبادي الى أعجلهم فطرا وروى الشيخان
 عن أنس رفعه نسحروا فان في السحور بركة وروى الخمسة عن سلمان
 ابن عامر الضبي رفعه اذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر وان لم يجد فعلى ماء فانه
 طهور قال أبو عمر لا ضبي في الصحابة سواء قال ابن القيم في التمر والماء
 خاصية لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها الا أطباء القلوب اه وقد صح
 لنا والله الحمد المسائل بالاضافة على الاسودين التمر والماء وروى الشيخان
 عن أبي هريرة رفعه نهى عن الوصال فقال رجل فانك تواصل فقال وأيكم
 مثلي اني أبيت يطعمني ربي ويسقين قال الاكثر انه حرام مطلعا وقيل
 في حق من يشق عليه وروى البخاري عن أبي سعيد رفعه لا تواصلوا
 فأيكم أراد ان تواصل فالى السحور وروى الشيخان عن عائشة كان يواصل
 وهو صائم ويقبل وهو صائم ولكنه كان املككم لاربه وروى احمد وابو
 داود عن عمر رفعه قبلت واناصم فأخبرته صلى الله عليه وسلم فقال أرأيت
 لو تمضمضت بماء قلت لا بأس قال فقيم اه فالاباحة اقوى الاقوال فلو قبل
 او نظر او باشر فأنزل او امدى فالاصوب لا قضاء ولا كفارة وروى
 البخاري عن ابن عباس احتجتم صلى الله عليه وسلم وهو محرم واحتجتم
 وهو صائم وروى الترمذي والنسائي عن شداد بن أوس انه صلى الله
 عليه وسلم أتى على رجل بالقيع وهو يحتجتم في رمضان فقال أفطر الحاجم
 والمحتجتم وصححه احمد وابن خزيمة قال ابن حزم هو ثابت بلا ريب

لكن وجدنا في حديث اسناده صحيح انه نهى عن المجاعة للصائم وعن
 المواصلات ولم يحرمهما ابقاء على اصحابه رواده أبو داود كالدارقطني بمعناه عن
 أنس وقواه بأن رجاله ثقات ولا نعلم له علة وروى ابن ماجه عن عائشة
 رفعته انها كتبت في رمضان وهو صائم وبجوازه قال الشافعي وجماعة وهو
 الا صوب وجديث انه قال في الاعتماد فيه الصائم قال يحيى بن معين انه
 منسكرو وروى الخاكم عن أبي هريرة رفعه من أفطر في رمضان ناسبا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة وهو قول الجمهور قال ابن دقيق العيد ولفظ افطر يعم
 الجماع وروى الخمسة عن أبي هريرة رفعه من ذرعه القى أفلا قضاء عليه
 ومن استقاء فعليه القضاء وقواه الدارقطني ونقل ابن المنذر الاجماع ان تعمد
 القى عيظرو وروى مسلم عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خرج عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم ثم دعا بقدر من ماء فرفع
 حتى نظر اليه الناس فشرب قليل له بعد ذلك ان بعض الناس صام فقال
 أولئك العصاة أولئك العصاة وفي رواية قليل له ان الناس قد شق عليهم
 الصيام وانما ينتظرون ما تفعل فدعا بقدر من ماء فشرب بعد العصر فيه ان
 المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وان صام أكثر النهار وعليه الجاهل وعليه
 ما تفيد الغاية أكثرهم هذا اذا نوى الصيام في السفر فان نواه مقيما ثم سافر
 فكذلك عند احمد واسحق وجماعة وهو ظاهر الحديث وقال الجمهور ليس له
 الافطار وروى الشيخان عن عائشة ان ضمرة بن عمرو الاسامي قال
 يا رسول الله اني أجدني قوة على الصيام في السفر فقال هي رخصة من الله فن
 أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وروى الدارقطني
 والخاكم عن ابن عباس وصححه رخص للشيخ الكبير ان يفطر ويطعم
 عن كل يوم مسكينا وأخرج الدارقطني أيضا عن ابن عباس وابن عمر في
 الحامل والمرضع انهما ان ولا قضاء وعن جماعة من الصحابة كذلك

وتطعمان عن كل يوم مسكينا وهذه كلها أفهام لهم من الآية وإنما غير منسوخة
 وهو الاظهر لانه اعمال الآية والنسخ الغاها وروى السبعة عن أبي
 هريرة جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هاتك يا رسول الله
 قال وما هاتك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعق رقبة
 قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
 ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأبى النبي صلى الله عليه وسلم يعرق فيه
 ثم قال تصدق بهذا قال على أفقر منى ما بين لا يقيم أهل بيت أحوج اليه منا
 فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابيه ثم قال اذهب فاطعمهم
 أهالك وإنما ضحك منه النبي صلى الله عليه وسلم لا من أحدهما ان هذا
 الرجل لا يكف نفسه عن الجماع ولا يملك شيئا يكفر به وان جاءه شيء على
 وجه الاعانة تقلت على أكله وهذا حال ذو عجب ثانيهما وهو الالهام ان سؤال
 الرجل كشف المسألة تمامها ولم يدع فيها خفاة فقوله صلى الله عليه وسلم خذ
 فاطعمهم أهالك يفيد ان المعسر مسقط عنه ولا تتعاق بذمته وهو أحد قولى
 الشافعى وهو الاصول وأما القضاء فروى أبو داود من حديث أبي هريرة
 كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله وظاهر الحديث انه لا تلزم الا
 كفارة واحدة ولا شيء على الزوجة وبه قال الا وزاعى وهو أصح قولى
 الشافعى وقال الجمهور عليها السكفارة وروى الشيخان عن عائشة وأم
 سلمة رفعناه كان يصوم جنبنا من جماع ثم يعتسل ويصوم زاد مسلم عن أم
 سلمة ولا يقضى قال النووي هو اجماع وروى الشيخان عن عائشة
 رفعته من مات وعليه صوم صام عنه وليه أى نذر ما ويجزئ ذلك عن الميت
 عند أبي ثور والمحدثين وقال مالك والنعمان لا يجزئ انما الواجب
 السكفارة والله الموفق المعين

(صوم التطوع)

روى مسلم عن أبي قتادة رفعه صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية
 وصوم عاشوراء يكفر السنة الماضية ويوم عاشوراء هو العاشر عند الجماهير
 وروى مسلم عن أبي أيوب رفعه من صام رمضان ثم اتبعه سبعا من شوال
 كان كصيام الدهر وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يحل للمرأة
 ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه زاد أبو داود وغيره رمضان ويقاس به القضاء
 وروى عن أبي سعيد رفعه نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر
 وروى مسلم عن نبيشة الهذلي رفعه ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر
 الله عز وجل وروى البخاري عن عائشة وابن عمر لم يرخص في ايام
 التشريق أن يصوم الا لمن لم يجد الهدي وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه
 لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام ولا يومها بصيام فيحرم صوم يومها منفردا وروى
 الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يصوم من احدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما
 قبله أو بعده فلو افرد به بالصوم وجب فطره روى البخاري واحمد عن
 جويرية رفعته اصمت امس قالت لا قال اتصومين غدا قالت لا قال
 فافطري وروى الخمسة عن أبي هريرة رفعه اذا انتصف شعبان فلا
 تصوموا وفيه العلامة بن عبد الرحمن وهو من رجال مسلم وروى احمد
 وابوداود والنسائي عن أبي هريرة رفعه انه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة
 والحديث ظاهر في تحريم صومه و به قال يحيى بن سعيد الا انه روى وهو
 الا صوب وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه لا صام من صام الا بد قال
 القاضي أبو بكر ان كان دعاء فيا ويح من دعا عليه النبي صلى الله عليه
 وسلم وان كان خيرا فمعناه انه لم يصم شرعا وخينئذ فسكيف يكتب له
 ثواب والله الموفق

(الاعتكاف)

هو لزوم شيخن مخصوص المسجد على صفة مخصوصة روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعن عائشة رفعته كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه وكان يدخل على رأسه في المسجد فأرجله ولا يدخل البيت الحاجة فسرّها الزهري بالبول والخائط وألحق بهما الخرج للقصد والمجامة وروى الشيخان عن ابن عمر أرى رؤيا كما قد تواطأت في السبع الاواخر فن كان متحريهما فقيها وعن أبي سعيد الخدري رفعه لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والاقصى اقول نحن لا نقول تشد الرحال الى المسجد الاول والاخير الا ان يارة السكينة التي هي القبلة الا ان والصخرة التي هي القبلة الاولى فشد الرحال الى مسجده صلى الله عليه وسلم انما هو ان يارته في قبره فانه فيه حتى هذا هو الامر المأقول من صحيح هذا المنقول والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(كتاب الحج)

أول فرضه سنة ست عند الجمهور روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور لا يجزأه الا الحجة ظاهر الحديث عموم الاوقات للعمرة وهو قول الجمهور ونقل الزمذني عن الشافعي ليس في العمرة شيء نابت منها تطوع وفي اجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة اه فلا صوب انما سنة وروى مسلم عن ابن عباس رفعه انه رفعت اليه امرأة حبشية قالت اهدنا حج قال نعم ولك أجر واذا كان غير مبزأ حرم عنه وليه بأن يقول بقاءه يجعله محرماً وروى الشيخان عن ابن عباس ان امرأة من خثعم

قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده أدركت أبى شيخنا كبير لا يشبث
على الرحلة فأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع وروى البخاري
عنه ان امرأة من جهينة قالت يا رسول الله ان أبى نذرت أن يحج فأتيت قال
حجى عنها أرايت لو كان على أمك دين أكننت فاضيمته افضوا الله فالله أحق
بالوفاء وروى أبو داود وصححه ابن حبان سمع النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ومن شبرمة قال قريبى فقال حججت عن
نفسك قال لا قال حجج عن نفسك ثم عن شبرمة اه وهو قول الا كثيرا
لا يصح لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره فاذا أحرم عن غيره انعقد
أحرامه عن نفسه وروى البيهقي وابن أبي شيبة عنده رفعه أي أصبى حج
ثم بلغ الحنث فعليه حجة أخرى وقال في العبد اذا حج ثم عتق مثله وروى
الشيخان عنده رفعه لا يخاون رجل امرأة الا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة
لا مع ذي محرم وتقوم النساء والثقات مقام المحرم كما تدل عليه أفعال الصحابة
والله الموفق

(المواقيت)

روى الشيخان عن ابن عباس رفعه انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة
إذا الخليفة ولاهل الشام الخليفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلزم
هن لمن ولمن أتى علمن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة ومن كان دون
ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة يحرمون من مكة وقوله ولمن أتى علمن أطح
قال مالك ما لم يكن ميقاته أمامه وقال الجمهور ان الشامي اذا مر بذي الخليفة
وجب عليه الاحرام فان أخره أساء ولزمه دم ومعنى الحسد يث مع مالك
فان الشامي من أهلهم وقوله ممن أراد الحج أو العمرة فان لم يفحص نسكا
فلا احرام عليه وروى أبو داود والنسائي والدارقطني عن عائشة
باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم نذرت لاهل العراق ذات عرق وفي

القصّة ان ذلك كان في حجة الوداع وأما حديث ابن عباس وقت لاهل
المشرق العتيق اى وهو أبعد من ذات عرق فقال القاضى أبو على اذا كان
كل من قال قولاً اخترع له حديثاً فلا مر غير مضبوط وأنكر ذلك
والله الموفق .

(وجوه الاحرام وصفته)

روى الشيخان عن عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجئنا من اهل بعمرة ومنا من اهل بحج ومنا من اهل بحج وعمرة فأما من اهل
بعمرة ففل عند قدمه وأما من اهل بحج او جمع بينهما فلم يصل حتى
كان يوم النحر واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج وروى
الشيخان ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد
فيه ان الاحرام لا يكون قبل الميقات وروى الخمسة عن خالد بن السائب
عن أبيه رفعه أمرني جبريل ان أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالاهلال
ولذا كانوا يرفعون أصواتهم حتى تبصر رواه ابن أبي شبة والى رفع الصوت
مطلقاً ذهب الجمهور وقال مالك الا في المسجد الحرام ومسجد منى وروى
الشيخان عن ابن عمر رفعه لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات
ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجرد النعلين فليلبسهما وليقطعهما أسفل
من الكعبين ولا ثوبا مسه زعفران او ورس وروى ابن عباس سمعته
صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن
لم يجد نعلين فليلبس خفين والا صوب انه لا فدية حينئذ على لابس الخفين
وعن عائشة كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهرامه قبل ان
يحرم وطله قبل ان يطوف بالبيت قال النووي الا صوب قول الجمهور انه
يستحب الطيب للاحرام وروى مسلم عن عثمان رفعه لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا يخطب ورواية ابن عباس تزوج ميمونة وهو محرم تعارضها

رواية أكثر الصحابة أنه تزوجها وهو حلال ونقل البخاري عن ابن المسيب
 أن ابن عباس غلط في ذلك أقول لا سبيل إلى التوهم فتحمل روايته ابن
 عباس على الخطبة وإن النهي في الحديث عنها للتنزيه وقد حكى الإجماع
 على ذلك فلا أقل من أن يكون قول الجمهور وروى الأربعة وابن خزيمة
 صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصد لكم ويدخل في الشق الأول
 الإشارة إليه أو الأمانة عليه كما في حديث أبي قتادة فهم ما في الصحيحين وروى
 الشيخان عن عائشة خمس من الدواب فواسق يقتل في الحل والحرم
 الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وروى الشيخان عن
 ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم الحجامة لحاجة جائزة
 إجماعاً مطلقاً وبغيرها جائزة عند الجمهور في غير الرأس ولا فديته وفي
 الصحيحين في خطبة الفتح لا ينفر صيدها ولا يختلي شوكرها وفي رواية
 خلاها وهو العشب وحرمه قطع شجرها وخلاها غير المستنبت اتفاق
 والجمهور على جواز قطع المستنبت وروى الشيخان عن عبد الله بن زيد
 ابن عاصم أن إبراهيم حرم مكة ودعا لاهلها وإنى حرمت المدينة كما حرم
 إبراهيم مكة وإنى دعوت في صاعها ومسدها كما دعا إبراهيم لاهل مكة
 وروى مسلم عن علي أرفعه المدينة حرم ما بين عبر وثور وهو جبل صغير
 مدور شمالي أحد والله أعلم

(صفة الحج وبيان المناسك)

روى مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج
 فخرجنا معه حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم اغتسلي واستنفرى ثوب واحرمي وصلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في المسجد أي صلاة الظهر ثم ركب القموصا حتى إذا أسنوت
 به على اليماء أهل بالتوحيد لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك إن

الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك حتى اذا أتينا البيت استلم الركن فرمل
ثلاثا ومشى أربعاً ثم أتى مقام ابراهيم فصلى ورجع الى الركن فاستلمه ثم
خرج من الباب الى الصفا فلما دنا منه قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله
وابداً ببدء الله به فرقى الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير صديق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك
ثلاث مرات ثم نزل من الصفا الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي
فرمل حتى اذا صعد مشى الى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا فلما
كان يوم التروية توجهوا الى منى وركب النبي صلى الله عليه وسلم فصلى
بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طاعت
الشمس فأجاز حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى
اذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فيخطب
الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ثم
ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات وجعل حبل
المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت
الصفرة قليلاً حين غاب القرص ودفع وقد شق للقصواء ازاماً حتى ان
رأسها يصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى يا أيها الناس السكينة السكينة
كلما أتى حبلاً أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب
والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع حتى طلع
الفجر فصلى الفجر حين تبين الصبح بأذان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر
الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهال فلم يزل واقفاً حتى امسك جداً فدفع
قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق
الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة

فرماها بسبع حصصيات يكبر مع كل حصاة منها رمى من بطن الوادي ثم
انصرف الى المنحرف فجر ثم ركب فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر
وروى مسلم عن جابر رفعه منى كلها منجر وعرفة كلها موقف وجمع كلها
موقف وروى الشيخان عن ابن عمر انه كان لا يقدم مكة الا بات بذي
طوى حتى يصبح ويغتسل ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروى الشيخان عن ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طاف
أول ما يقدم يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويشئ أربعة في الحج والعمرة
والرمل عند الجهور من الحجر الى الحجر وروى مسلم عنه لم أر رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت الا الركنين اليمانيين وروى مسلم
عن أبي الطفيل رفعه رأيت يستلم الركن بمحجن ويقبل المحجن وروى
الشيخان عن أنس كان يمل من المهل فلا ينسرك عليه ويكبر من الماكبر
فلا ينسرك عليه هذا الحديث ورد في صفة غدوهم الى عرفات وروى
الشيخان عن ابن عباس بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في القل
أوقال في الضمعة من جمع بابل وروى أحمد وأبو داود والترمذي
عن ابن عباس رفعه لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس وفيه الحسن
العرني كوفي ثقة احتج به مسلم الا انه لم يسمع من ابن عباس قال الثوري انه
بعد طلوع الشمس للقادر وهو الاصبوا رواه أبو داود بإسناد على شرط
مسلم عن عائشة أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سامة لبله النجر
فمرت الجرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت وروى الخمسة وصححه ابن
خزيمة عن عروة بن مضر رفعه من شهد صلاة تناهذه فوقف معنا حتى
يدفع وقد وقف يعرفه قبل ذلك لئلا أونهارا فقد تم حجه وقضى تشه قوله
صلاة تناهذه الاشارة الى صلاة الفجر بمزدلفة والجهوران الوقوف بمزدلفة
ليس ركنا فيجبر بالدم لسا رواه الاربعة من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر

فقد أدرك الحج وروى البخاري عن ابن عباس وأسماء لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جرة العقبة وروى مسلم عن جابر رفعه رمى جرة العقبة يوم النحر ضحى وبعده أذات الشمس قوله وبعده الخ هو قول الجماهير وروى الشيخان حديث لم أشعر فخلعت قبل أن أذبح لم أشعر فنحرت قبل أن أرى فأسسئل عن شيء قدم أو أخر الا قال افعل ولا حرج وظائف يوم النحر مرتبة الرمي فالذبح فالخلق فالطواف فان خالف فلا حرج عند جمهور السلف وأهل الحديث وروى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقائه وروى الخمسة عن عاصم بن عدي رفعه رخص إرعاء الأبل في البيئتين عن منى يرمون يوم النحر ثم اليومين بعده ثم يوم النفر وروى مسلم عن عائشة رفعته طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك الحجتك وعمرتك وروى أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه وبه قال الجمهور وروى الشيخان عن ابن عباس أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض وبوجوبه قال الجمهور وقال مالك لا يجب وهو الأصوب الحديث أحاديثها هي فلما أخبرناهم أفاضت قال فلا إذا ولو كان فرضا لحبسوا وروى الشيخان عن ضبيعة قالت يا رسول الله أنى أرى بد الحج وأنا شاكية فقال صلى الله عليه وسلم حجي واشترطي أن محلى حيث حبستني وروى الخمسة عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو رفعه من كسر أو عرج فقد حل فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا صدق والحاصل أن من أحصر بعد وقد حل ولا يلزمه قضاء ولا هدى أن لم يكن معه على الأصوب ومن اشترط ثم مرض فقد حل ومن كسر أو عرج فكذلك وإذا حصل له ما ذكر في حجب الفريضة لزمه الادعاء زمن آخر والله الموفق وبه الأمانة وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الصيد والذبائح)

التذكية بالحيوان الجارح والمحدد والمقتل روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه من اتخذ كلباً الا كلب صيد أو ماشية أو زرع نقص من أجره كل يوم قيراط وكالثلثة الا اتخذ لحفظ الدور وروى مسلم عن عدي بن حاتم رفعه اذا أرسلت كلبك فاذا كراسم الله تعالى عليه فان أمسك عليك فأدر كته حياً فاذا بجه وان أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وان وجدت معه كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله وان رميت بسهمك فاذا كراسم الله فان غاب عنك يوماً فلم تجد فيه الا أثر سهمك فكل ان شئت وان وجدتته غريباً في المساء فلا تأكل قيد الا رسال اعتبره الجمهور وعند طائفة المعتبر كونه معلماً وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية ولا يحصى عن ذلك بالنسبة للذباكر وقوله فان أدركته حياً فاذا بجه هو اتفاق وما فيه بقية حباؤه وهو منه وذو المقاتل فانه يحل بالذكاة اجماعاً نقله النووي وقوله قد قتل ولم يأكل فكله زاد أبو داود بإسناد حسن عن أبي ثعلبة كل ما أمسكن عليك قال وان أكل قال وان أكل الا صوب الحاق الفهود والبراكة بالكل في حل الاضطهاد به وهو قول مالك وروى البخاري عن عدي رفعه سأله عن صيد المعراض فقال اذا أصاب بجمده فكل واذا أصاب بعرضه فقتل فإيه وقيد وبه قال الاربعة والثوري وقال الاوزاعي وعلماء الشام يحل صيد المعراض مطلقاً والصواب الاول وروى مسلم عن أبي ثعلبة رفعه اذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدر كته فكل ما لم ينن وروى البخاري عن عائشة رفعه ما به قيل له ان فوما حديثي عهد بالكفر يا توننا بالحكم لا ندري أذ كراسم الله عليه أم لا فقال سموا الله عليه أنتم واكلوه وبه سنداً يتأيد ما رواه أبو داود في مراسيله عن الصلت السديسي رفعه ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر وانما صحت به الغزى في الاحياء وحيتاتها فالاصوب عنده ان الخطور ما أهل به لغير الله وان

التسمية مندوبة، كما هو مذهب امامه والحق ان هذين الحديثين محمولان على الناسي والا تقي في حديث ابن عباس وروى مسلم عن ابن عباس رفعه لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضاً وروى البخاري عن كعب بن مالك ان امرأة ذهبت شاة بحجر فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمر بأكلها فيه صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير وجواز تصرف المودع للمصلحة لان في الحديث ان المرأة كانت راعية لكعب بن مالك وروى الشيخان عن رافع بن خديج رفعه ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة الذكاة في الابل طعن بلبه وفي ما عداها قطع الخلقوم والودجين بمحمد وهذا هو الاصول في تحريم الذبح بالسن والظفر مطلقاً قال الجمهور وعن النعمان وصاحبيه يجوز بالمنقحين وروى مسلم عن شمس الدين أوس بن ثابت رفعه ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليجد احداكم شفرته وليرح ذبيحته وروى احمد وصححه ابن حبان ذكاة الحنين ذكاهه رفعه ابو سعيد الخدري زادها مالك في الموطأ عن ابن عمر موقوفة اذا اشعر وروى الدارقطني عن ابن عباس رفعه المسلم يكفيه اسمه فان نسي التسمية عند الذبح فليس ثم يأكل ووقعه عبد الرزاق علي ابن عباس باسناد صحيح وقد علمت انه الحق والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الاطعمة)

روى مسلم عن ابى هريرة رفعه كل ذى ناب من السباع فأكله حرام ورواه عن ابن عباس بالفظنسى وزاد وكل ذى مخالب من الطير وروى الشيخان عن جابر رفعه نهي يوم خير عن لحوم الحمر الأهلية واذن في لحوم الخيل وفي لفظ للبخاري ورخص وروى الشيخان عن ابن ابى اوفى

غزو نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات بأكل الجراد وفي
الطب لابن نعيم وبأكله معناه الجمهور يؤكل واومات بغير سبب من الانسان
وروي عن انس بعث بورك ارنسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله
والاجماع واقع على حل اكلها وروي احمد وابوداود عن ابن عباس
رفعه نهى عن قتل اربيع من الدواب النملة والنحلة والهدد والهدد وعلى
انه للتحريم الجمهور اى تحريم اكلها وروي الخمسة عن ابن ابي عمير
القس قلت لخبار الضبيع صيد قال نعم قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصححه البخاري وابن حبان القس هو عبد الرحمن بن ابي عمار المكي
صاحب سلامة المغيرة ذكر له تعاب في اماله اشعارا وعشا في هذه الفينة
ومع هذا فقد وثقه ابو زرعة ولم يتكلم فيه احد واعل ابن عبد البر الحديث به
لما ذكر والا صوب قول مالك انها مكروهة روى الترمذي مرفوعا أو
بأكل الضبيع أحدو في اسناده عبد الكريم الجزري وفدروى له مالك في
الموطأ فلا سمع تعقبهم لجمع توثيق القس وسعى القس لعبادته فاعرف ذلك
فانها من مغربات الدهر والله الهادي وروي أبوداود والترمذي وحسنه
عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وألبانها وروي
الشيخان عن ابن عباس أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروى الطحاوي عن ابن مسعود رفعه ان الله لم يمسخ قوما فيجعل لهم نسلا
ولا عاقبة وأصله في مسلم وروي أحمد وأبوداود عن عبد الرحمن بن عثمان ان
طيبا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع يجعلها في دواء فنهى عن قتلها
وصححه الحاكم

(الاضحية)

روي مسلم عن عائشة أم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن بطأ في
سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فأتي به فقال يا عائشة هاهي المديّة ثم

قال اشهدني بها بحجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكباش فاضجعهم ثم قال بسم الله
 اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ذبحه وروى الشيخان عن
 جندب بن مسفيان البجلي شهدت الاضحية مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلما قضى صلاته نظر الى غنم قد ذبحت فقال من ذبح قبل الصلاة فليذبح
 شاة مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله قال مالك لا يجوز في قبل صلاة
 الامام وخطبته وذبحه ولم يشترط أحمد والاوزاعي واسحق ذبحه لانه لم
 يأت في الاجاديت الا تقييدها بالصلاة وأيام الذبح العاشر ويومان بعده
 عندما ملك وأحمد وقال الشافعي وثلاثة أيام بعده ثم قال مالك لا يجوز في الليل
 وقال غيره يجوز وروى أحمد والاربعة عن البراء بن عازب رفعه أربع
 لا تجزى في الضحايا العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها والعرجاء
 البين ضامها والكبيرة التي لا تنقى أى لا تقى لها وهو المخ الجهور ويقاس عليها
 ما كان أشد منها أو مساويا وروى مسلم عن جابر رفعه لا تذبحوا الا مسنة
 أو جذعة من الضأن المسنة الثنية من الابل والبقر والغنم وأخرج أحمد
 والاربعة عن علي رفعه أمرنا ان نستشرف العين والاذن وان لا نضحي بقبالة
 ولا مدبرة ولا خرقاء ولا ثرماء وروى الشيخان عن علي أمرني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان أقوم على بدنه وان أقسم لحومها وجلودها وجلالها
 على المساكين ولا أعطي في جزارتها من شاة نقوة على انه لا يجوز بيع لحمها
 قال الجمهور وكذا جلدوها وشعرها وروى مسلم عن جابر نهي نافع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وما فيها
 عن رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم عدل البهي بعشر شياه فهذا في غير
 النسك أما في النسك فكفى ابن رشد الاجماع على انه لا يجوز ان يشترك فيه أكثر
 من سبعة ونقله عن الطحاوي ثم انها تجزى الشاة عن الرجل وعن أهل بيته
 لما تقدم اللهم عن محمد وعن آل محمد وبسته حب ترك حاق وقلم اضي عشر ذي

الحجة كما أفاده حديث مسلم عن أم مسalama

(الحقيقة)

أصله الشهير الذي على رأس الموائد والشاة المذبوحة مأخوذة منه روى
أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين
كباشا كبشاً وصبيحة ابن خزيمة وعبد الحق وفي الموطأ رفعه من والده ولد
فأحب أن ينسك عنه فليقل فلهي سنة عند الجمهور وأخرج البيهقي عن
عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه الحقيقة تذب لسبع ولا رسع عشرة ولا حتى
وعشرين وروى أحمد والأربعة عن سمرة رفعه كل غلام مرتين
بالحقيقة تذب عنه يوم سابغوه ويحلق ويسهي والله الموفق

(الإيمان والنذور)

روى الشيخان عن ابن عمر رفعه أن الله ينهاكم أن تحلفوا بآرائكم من كان
حالفاً فليحلف بالله أوليه صمت قال أبو عمر لا يجوز الحلف بغير الله تعالى
بالاجماع وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه اليمين على نيسة المستحلف
وروى الشيخان عن عبد الرحمن بن سمرة رفعه إذا حلفت على يمين ورأيت
غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير وفي رواية للبخاري
فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك وإلى جواز تقديم الكفارة على الحنث
ذهب الجمهور وروى أحمد والأربعة عن ابن عمر رفعه من حلف على يمين
فقال إن شاء الله فلا حنث عليه فجميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة
الصحيحة والصفات صريح في اليمين وروى البخاري عن ابن عمر
ابن العاص رفعه اليمين الغموس التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب
وظاهر الحديث أنه لا كفارة فيها ونقل عليه الاتفاق ابن المنذر وأبو عمر
وروى البخاري عن عائشة في تفسير اللغو هو قول الرجل لا والله وبلى والله

وعندنا كالحنفية ان يخالف على ما يعتقده فيظهر فيه وقال طاوس انما الخائف وهو غضبان وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه ان الله سمعه وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة وساقها الترمذي وابن حبان والاصوب انه ادراج من بعض الرواة وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه نهى عن النذر وقال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخل وأقل درجات النهي ان يكون مكروها وروى مسلم عن عقبة رفعه كفارة النذر كفارة يمين ورواه الترمذي بزيادة اذ لم يسم فيخير بين الوفاء وبين ذلك وهو قول جماعة من فقهاء المحدثين وهو ظاهر الحديث وروى أبو داود عن ابن عباس رفعه من نذر نذرا لم يسم فكفارة كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يسم فكفارة كفارة يمين روى البخاري عن عائشة رفعته من نذر ان يعصى الله فلا يعصمه وبه قال الجمهور وروى الشيخان عن عقبة بن عامر ان اخيه نذرت أن تمشي الى بيت الله حافية فاستنقذت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي واترك قال البخاري ولا يصح في حديث عقبة الامر بالاهداء وروى الشيخان عن ابن عباس ان سعد بن عبادة استنقذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال اقضيه عنها قال الجمهور ان ذلك لا على الوجوب وروى أبو داود عن ثابت بن الضحاك نذر رجل أن ينحر ابلا بوانة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال هل كان فيما وثق يبعده قال لا قال فهل كان فيما عيده من أعيادهم فقال لا فقال أوف بذكرك وانه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم واسناده صحيح وروى أحمد وأبو داود عن جابر ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله اني نذرت ان فتيح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هنا فسأله فقال صل هنا فسأله فقال له فمأذك اذا فلا يتعين المكان في النذر وان عين الاله لا تارة

فالمساجد عند مالك والشافعي وقال النعمان لا يلزمه شيء فيها وشدد الرجال
الى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة قال النووي الصحيح عند أصحابنا
واختاره امام الحرمين والمحققون انه لا يحرم ولا يكره ولبعض الجفافة هنا
كلام ساقط وروى الشيخان عن عمر قلت يا رسول الله اني نذرت أن
أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بندرك فيجب على الكافر الوفاء
بما نذره اذا أسلم وهو قول البخاري وابن جرير والحديث ظاهر في ذلك
والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الجهاد)

يزوى مسلم عن أبي هريرة رفعه من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات
على شعبة من النفاق وروى أحمد والنسائي عن أنس رفعه جاهدوا
المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنسكم وروى البخاري عن عائشة
استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال جهادكن الحج
والاحاديث دالة على جواز حضورهن لسقى الماء ومداواة الجرحى
ومناولة السهام وروى الشيخان عن ابن عمر جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال ففهمما
فجهاد فيسقط الجهاد اذا كان فرض كفاية بمنع الابوين المسلمين او
أحدهما وروى الثلاثة عن جرير البجلي رفعه أنا يرى من كل مسلم يقيم
بين المشركين واستاده صحيح وفيه دليل على وجوب الهجرة من دار
الشرك وهو قول الاكثر وذوهاب الاقل الى انها لا تجب والاحاديث في
ذلك منسوخة كالأية قلت الواجب ان يكون اختلاف اذا منع أهمل
الشرك المسلم من عبادة به وكان البلاد المهاجرة اليه شديدة الشوكة وافر الغلظة
على أهل الكفر والا فليعبد المسلم به في بلده أو حيث شاء ولا ينبغي أن
يجرى هنا خلاف والله الموفق اه وروى الشيخان عن ابن عباس رفعه

لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية قال الفقير أكثر أقايم المعهود اليوم
قد وقعت في السلطة الكفرية وبقايا تحت سيطرتهم قال ابن الترار
وروى الشيخان عن أبي موسى رفعه من قاتل لشكون كلمة الله هي العليا
فهو في سبيل الله فإذا كان هذا القصد هو المعهود إليه فلا يضرب ما انضم إليه
من تشوف إلى غنيمة وهو قول الجمهور أما طلب الذكر والشهرة فهذا رياء
وروى الشيخان عن ابن عمر أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني
المصطلق وهم غارون فقتل مائة منهم وسبى ذراريهم وأصببت يومئذ
جويرية فن بلغت الدعوة يجوز قتاله بدونها وهو قول الأكثر ويجوز
استرقاق العرب وهو قول مالك والجمهور ولم يحزه النعمان والأوزاعي لقول
عمر ليس على عرب ملك وروى أحمد واللائحة عن النعمان بن مقرن قال
شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال
حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر وروى الشيخان
عن الصعب بن جثامة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدار من
المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذراريهم قال هم منهم قتله المسألة أن
لا يقصد النساء والصبيان في البيات فإن أصيبوا لا عن قصد فلا ضير وقوله
هم منهم أي في اباحة القتل لا عن قصد ولا فالراجح في الصبيان أنهم من
أهل الجنة وروى مسلم عن عائشة رفعته أنه قال أرجل تبعه يوم بدر رجع
فإن أسثنين بمشرك فلما أسلم أذن له وقال النعمان وأصحابه ذلك جائز
اليوم وهو الأصوب وتدل عليه الأحاديث والسير وروى الشيخان عن
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه
فأنكر قتل النساء والصبيان وروى البخاري عن علي أنهم تبارزوا يوم
بدر وإلى جواز المبارزة ذهب الجمهور وروى الشيخان عن ابن عمر حرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وقطع وإلى جوارزه ذهب

الجمهور وروى أحمد والنسائي عن عبادة رفعه لا تغلوا فان الغلول نار ومار
على صاحبه في الدنيا والاخرة وصححه ابن حبان وروى أبو داود عن
عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسبا للقاتل زاد ابن
حبان ولم يخمسه وروى أبو داود في مراسيله عن مكحول ان النبي صلى
الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف ووصله العقيلي عن علي
رضي الله عنه باسناد ضعيف وروى الشيخان عن أنس انه صلى الله عليه
وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر فلما نزع جاءه رجل فقال ابن خطل
متعلق باسنان الكعبة فقال اقتبأوه ذهب مالك والشافعي الى أن الحدود
والقصاص تستوفي في كل مكان وزمان وهو الاصبوب وروى الترمذي
عن عمران بن حصين رفعه انه فدى رجلين من المسلمين بـ رجل مشرك
واليه ذهب الجمهور وقال النعمان بن عمار قتل الاسير او استرقاه وروى
أبو داود عن صخر بن العقيلة رفعه اذا أسلم القوم أحرزوا دماءهم
وأموالهم والا كانت غنيمة تقسم أموالها وتوقف الارض قاله مالك
ووافقه الجمهور وروى البخاري عن جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لو كان المطعم بن عدى حيا ثم كلمني في هؤلاء لثقتهم له
قاله في أسارى بدر فيجوز ان يمين على الاسير بشقاعة رجل عظيم وأن
يكافأ المحسن ولو كافرا وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري أصبنا سبائنا
يوم أوطاس هن أزواج فخرجوا فأنزل الله تعالى والمحصنات هن النساء
الا ما ملكت أيمانكم لكنهن استبرأ بحضمة لساواه أحمد من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يشكهن سبية حتى تحيض حيضتها وشرط الاسلام
لم ترد به الاحاديث وبه قال طاوس وجماعة كانت وثنية أو كناية ولعله
الاصوب وروى الشيخان عن ابن عمر بعث النبي صلى الله عليه وسلم
سرية قبل نجد فغزوه وابلا كثيرة كانت سهامهم اثني عشر بعيرا وتغلوا

بغير اعيان أو كثر الاخبار على ان النفل من أصل الغنيمة وقيل من الخمس
 وقيل من خمس الخمس وروى عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قسم يوم
 خيبر للفارس سهمين وللراجل سهما أى فللفارس ثلاثة أسهم وفي بعض
 روايات أبى داود فاعطى للفارس سهمين وللراجل سهما عن مجمع بن
 جارية الانصارى وعليه عمل أهل الاندلس قالوا لا تفضل البيهية على
 الاكدي وهو قول النعمان وروى أحمد وأبو داود عن معن بن يزيد رفعه
 لا نفل الا بعد الخمس وصححه الطحاوى وروى أبو داود عن حبيب بن
 سلمة النهري شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربيع في المبدأة
 والثلاث في الرجعة وذلك اذ تمضت سرية من الجيش مستندة اليه فغنمت
 فلهنهم ما ذكر وما بقي يصيبون بينهم وبين الجيش وروى الشيخان
 عن ابن عمر رفعه كان ينقل بعض السرايا لانفسهم خاصة سوى قسم عامة
 الجيش وروى البخارى عنه كذا نصيب في مغازنا العنبر والعمل
 فبأكله ولا نفعه زاد أبو داود عنه ولا يؤخذ منه الخمس وصححه ابن حبان
 والبيه ذهب الجمهور ان القوت والغلف ينتفع به قبل القسم ولا يخمس
 وروى أبو داود عن عبد الله بن أبى أوفى أصبنا طاماما يوم خيبر فكان الرجل
 يحبى عفاً خذمه مقدار ما يكفيه وصححه ابن الجارود وله استعمال السلاح
 فاذا انقضت الحرب رده وأما الثياب والخرق فيبقى قدر الضرورة وروى
 الشيخان عن علي ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم وعن أم هانئ قد
 أجزأنا من أجزت يا أم هانئ وعليه الجمهور ان الامان يصبح من كل مسلم
 ولو عيسدا غير مأذون وروى مسلم عن عمر انه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا يخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع
 الا مسالما قال المجدهى ما بين عدن ابين الى أطراف الشام طولا ومن جدة
 الى أطراف ريف العراق عرضا والا صوب اخراج أهل الكفر من هذه

المواضع كلها ولا يختص ذلك بالحجاز كما قاله الشافعي وروى الشيخان عنه كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنته وما بقي يجعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله تعالى ولا خمس في الفى عند الجمهور وادخار قوت سنة لا ينافي التوكيل وأجمع العلماء على جواز ادخار ما يستعمله الانسان من أرضه كالمشترى من السوق في وقت السمنة بلا تضمين على المسلمين قاله عياض عن الأكثر وروى أبو داود والنسائي عن أبي رافع رفعه اني لأخيس بالعهد ولا أحبس الرسل ومعنى لأخيس لا أقبض

(الجزية والهدنة)

روى البخاري عن عبد الرحمن بن عوف أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس هجر وروى أبو داود عن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد الى اكيدر دومة فأخذوه وانوابه فحقن دمه وصالحه على الجزية فقبض الجزية حتى من العرب لان اكيدر كلبي وروى الثلاثة عن معاذ بن جبل بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان آخذ من كل حالمدينارا او عدله معاقر يا قال في البداية الذكورة والبلوغ والحرية منهق على اشتراطها في اخذ الجزية واختلفوا في المجنون والمقعود والشيخ والصومعي والفقير ولا توقف في شيء منها وروى الدارقطني عن عائذ بن عمرو المزني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسلام يعاير ولا يعلى وذلك مطلق في كل شأن وروى مسلم عن ابى هريرة رفعه لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام واذا ائتموهم في طريق فاضطروهم الى اضييفه والنهي للتحريم عند جمهور السلف والخلف وذهب ابن عباس في طائفة الى جواز ابتداءهم بالسلام وروى

أبو داود عن المسوز ومروان قصة الخديجة وفيها هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشرين سنة بين يمينها الناس ويكف بعضهم عن بعض وأصله في البخاري وروى مسلم بعضهم من حديث أنس وفيه أن من جاءنا منكم لم نرده عليكم ومن جاءكم من أرددتموه علينا فقاتلوا نكتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا ثم صلى الله عليه وسلم لم يرد النساء بالحكم القرآني ورضيت قریش بذلك بعد ما اليوم فلا يجوز عقد الهدنة على أرجاع النساء وروى البخاري عن عبد الله بن عمر رفعه من قتل ما هذا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما قال المهلب فيه دليل على أن المسلم لا يقتل بالذمى إلا اقتصارا على ذلك الوعيد الاخرى والله الموفق

(السبق والرمي)

روى الشيخان عن ابن عمر سابق النبي صلى الله عليه وسلم بالخيل التي قد ضمرت من الحفيا وأمدتها ثنية الوداع وبين التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر في من سابق زاد البخاري قال سفيان من الحفيا إلى الثنية خمسة أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل وروى الثلاثة عن أبي هريرة رفعه لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر السبق محرمة الجعل أن كان من الامام للسابق فلا خلاف في جوازه وإن كان من أحدهما لم يحل لأنه قمار وغرر وروى مسلم عن عتبة بن عامر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي فالندرب فيه مشروع لأن من لا يحسنه لا يسمى محمدا والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(كتاب النكاح)

روى الشيخان عن ابن مسعود رفعه يامعشر الشباب من استطاع منكم
 الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه
 بالصوم فإنه له وجاء الباءة الجماع والمراد مؤنته والامر للندب عند الجمهور
 وعند داود للوجوب ووقع في رواية ابن حبان مدرجا تفسير الوجاء
 بالاختصاص وفي الكلام تشبيه يبلغ وروى الشيخان عن أنس بن مالك
 أن النبي صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال أنا أصوم وأفطر وأصلي
 وأنام وإن زوج النساء من رغب عن سنتي فليس مني فالمرع هو الاقتصاد
 وهو الذي انحط عليه كلام المخففين من الصوفية ويدل له ما رواه أحمد عن
 أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالباءة وينهى عن التبتل فيما
 شديدا ويقول تزوجوا الواوود الودود فأتى مكاتر بكم الانبياء يوم القيامة
 وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه نسكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها
 ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك فإن الاتصاف بالدين
 خلق جوامع لكل خير وروى أحمد والأربعة عن أبي هريرة رفعه كان
 إذا رفا أنسا نازوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير
 وروى أحمد والأربعة عن ابن مسعود علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التشهد في الحاجة أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من
 شرور أنفسنا ومن يده فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن
 لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ويقرا ثلاث آيات وفي الإرشاد
 لابن كثير عدد الآيات في نفس الحديث وهي يا أيها الناس اتقوا ربكم
 الذي خلقكم من نفس واحدة إلى رقبيا وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا
 الله حق تقائه الآية وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا
 سديدا إلى عظيمنا ويخطب العائد بنفسه وهي من السنين المهجورة وقال داود هي

واجبة وروى احمد وابو داود عن جابر رفعه اذا خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل قال جابر فخطبت جارية فكنت اتخبأ لها حتى رأيت ما دعاني الى نكاحها والنظر الى الوجه والكفين وقال داود ينظر الى جميع بدنها والحديث مطابق وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه لا يخطب احدكم على خطبة اخيه حتى يترك الخطاب قبله او يأذن له النهي للحرمة وذكر النووي الاجماع عليه الجمهور ويصح العقد وقال داود يفسخ قبل وبعد وروى الشيخان عن سهل بن سعد الساعدي رفعه هل كنتم كما بعامك من القرآن وفي رواية لمسلم انطلق فقد تزوجتكم فاعلمها من القرآن فيجوز كون الصداق منفعة وكون العقد بكل لفظ يقيس معنى النكاح اذا قرن به الصداق او قصد السكاح وروى احمد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن ابيه رفعه اعلنوا النكاح وصححه الحاكم وروى احمد والاربعة عن ابى بردة عن ابيه رفعه لا نكاح الا بولي ورواه ابو يعلى عن جابر مرفوعا قال الضمياء بأسناد رجاله كلهم ثقات الجمهور على اشتراط الولي وعليه دلت الاحاديث وروى ابو داود والترمذي عن عائشة رفعه أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وصححه ابن حبان وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا تنكح الا بمحق تستأمر ولا البكر حتى تستأذن واذنهما ان تسكت وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس رفعه ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر فلا يزوج الصغيرة الا الأب وروى ابن ماجه والدارقطني رجال ثقات عن أبي هريرة رفعه لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وروى الشيخان عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق وروى

أحمد وأبو داود عن ابن عباس أن جارية بكر أمت النبي صلى الله عليه وسلم
 قد كرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واختلف في وصله وإرساله والحكم للوصل وروى أحمد والأربعة عن
 الحسن عن سمرة رفعه أيمسا امرأة زوجها وليان فهي الأولى منهما فإن وقع
 العقد في وقت واحد أو التمس بطلا وروى أحمد وأبو داود والترمذي
 عن جابر رفعه أيمسا عبد تزوج بغير إذن مواليه أو أهله فهو عاهر فنكاح
 العبد بغير إذن سيده باطل عند الجمهور ويسقط عنه الحد إذا كان جاهلا
 بالتحريم وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يجمع بين المرأة وعهتها
 ولا بين المرأة وخالتها وهو إجماع كما ذكره أبو عمر والقرطبي والنووي
 وروى الشيخان عن عقبة رفعه أن أسحق الشروط أن يوفى به ما استحلتم
 به الفروج وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع رخص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها وروى الشيخان عن
 علي رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خير
 وروى أحمد والنسائي والترمذي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المحلل والحلل له والتحريم شامل لجميع العصور وروى
 الشيخان عن عائشة في مطابقة ثلاثا تزوجت فطلقت قبل الدخول فأراد
 زوجها الأول أن يتزوجها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحق يذوق
 الآخر من عسلها ما ذاق الأول الجمهور ذوق العسيلة كناية عن الجماع
 ويكفي منه تنسيب الحشفة

(الكفارة والخيار)

روى الحاكم عن ابن عمر رفعه العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي
 بعضهم أكفاء بعض إلا حائكا أو حجاما وفيه راولم بسم وأحسن ما قيل في
 الكفارة أنها الدين والحلال واختاره الإمام البخاري وروى مسلم عن

فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها انكحى أسامة
وروى أبو داود والحاكم بسند جيد عن أبي هريرة رفعه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال يا بني يا ضمة انكحوا أباهند وانكحوا أليسه وكان سخاما
وروى الشيخان عن عائشة خیرت بريرة في زوجها حين عنقت وهل كان
عبدا أو حرا وكونه عبدا أثبت وكونه حرا يساعده النظر الرجيع فالاصوب
انهم انخير مطلقا لانهم ازوجت في حال تلك وقهر فاذا تحررت تجددها حال آخر
قلا بد من تخييرها ونحو قولها اخترت نفسي فسخ كما يفيد الحديث وروى
أحمد وأبو داود والترمذي عن الضمك بن فيروز الديلمي عن أبيه قالت
يا رسول الله اني أسلمت ونحيت أختان فقال طلاق أيهما شئت وصححه
ابن حبان والبيهقي وفيه ان نكاح الكفر يبقى بعد الاسلام بلا تجدد عقد
وبه قال الثلاثة وقال النعمان لا يقر منه الا ما وافق الاسلام وروى أحمد
والترمذي وصححه ابن حبان ان غيلان بن سامة أسلم وله عشر نسوة
أسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يخيرهن من أربعاً وروى أحمد
وأبو داود والترمذي عن ابن عباس ردا النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب
على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يحدث
نكاحا وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ردا النبي صلى الله عليه وسلم
ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد قال أبو عيسى حديث
ابن عباس أجود استادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب اه وهو
قول الجمهور انه ان أسلم في عدتها فالنكاح باق وبعد انقضائها العدة تقع القرعة
بل ادعى الاجماع عليه ابن عبد البر والجويني وروى أحمد وأبو داود
عن ابن عباس أسلمت امرأة فتروجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله
اني كنت أسلمت وعلمت باسلامي فانزعها رسول الله صلى الله عليه
وسلم من زوجها الثاني وردا الى الاول وصححه ابن حبان والحاكم ومفاد

هذا مع حديث ابن عباس الاول انه لا يعتبر الاسلام قبل ان تزوج فتكون له ولا ينظر الى العدة وعلى ذلك انحط كلام ابن القيم وروى مالك الامام وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب ان عمر رضي الله عنه قال ابا رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاء او محتونة او مجذومة فلها الصداق بمسبسه اياها وهو له على من غره منها أكثر الامة على فسخ النكاح بالغيب ومنه الداء في الفرج كما رواه البيهقي عن ابن عباس والاصوب ان ذلك لا يخص بما ذكر بل كل عيب منفر لا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار كالتبرس والعوى والطرش والبخر والرجوع على الغار العالم هو الاصوب وبه قال مالك والشافعي في القديم وعليه أصحابه وروى سعيد بن منصور عن ابن المسيب قضى عمران يؤجل العنين سنة قال عياض اتفق العلماء ان لامرأة حقة في الجماع فتخير في المعيب ويضرب للعنين أجل سنة لا اختبار زوال ما به والله الموفق وصلى الله على محمد وآله

(عشرة النساء)

روى أبو داود والنسائي واللفظ له عن ابي هريرة رفعه ماعون من اتي امرأة في دبرها ورجاله ثقات والى هذا ذهبت الأئمة الا القليل وذهبت الامامية الى جواز اتيان الزوجة والامة والمملوك في الدبر كذا نقل وقضية المملوك لم نسمعها الا عن القرامطة وهم نادق وروى الترمذي والنسائي وابن حبان عن ابن عباس رفعه لا ينظر الله الى رجل اتي رجلا او امرأة في دبرها واعلى بالوقف وروى الشيخان عن جابر كنا في غزاة فلما قدمنا المدينة ذهبنا لدخل فقال صلى الله عليه وسلم امهلوا حتى تدخلوا ليلا كي تمشط الشمنة وتمسجد المغيبة وفي رواية البخاري اذا اطال احدكم الغيبة فلا يطرق اهله ليلا وروى مسلم عن ابي سعيد رفعه ان شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته ونفخني اليه ثم يندس سرها وروى

أحمد وأبو داود عن حكيم بن معاوية عن أبيه قلت يا رسول الله ما حق زوجة
أحدنا عليه قال تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب
الوجه ولا تقبض ولا تمسح ولا في البيت قال الجمهور والجمهور ترك الدخول عليها
وروى الشيخان عن جابر كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها
في قبلها كان الولد أحول فنزلت أسألكم حدث لكم فأثروا حرثكم أني شئتكم
وروى الشيخان عن ابن عباس رفعه لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله
قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما
ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبد المراتم يضره بطعنه حين يولد ولا يوسوسه
وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت
أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح وروى الشيخان عن ابن عمر لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
وروى مسلم عن جزمة بنت وهب حضرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم في أيام فداء له فهدمته أن أنهي عن الغيلة فآذا فارس والروم يفعالون
ذلك فلا يضر أولادهم ثم سأله عن العزل فقال صلى الله عليه وسلم ذلك
الوأد أنفي الغيلة وطء الموضع قاله مالك والأصمعي وقد أحاطه النبي صلى
الله عليه وسلم على التجارب وهي تقتضي أنها مضرّة وهو فهمه صلى الله عليه
وسلم أيضا والأصمعي بالأنهي والعزل الانزال خراج الفرج قال الجمهور
أنه يجوز عن الحرة باذنها ويجزم ابن حزم بحرمته ويرده ما رواه أحمد وأبو داود
عن أبي سعيد الخدري قال رجل يا رسول الله إن اليهود تزعم أن العزل هي
المؤودة الصغرى فقال صلى الله عليه وسلم كذبته يهود أو أراد الله أن يخالقه
فما استطعت أن تصرفه ورجاله ثقات وروى الشيخان عن جابر كنت أنزل
على أن ينزل فلما سلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينها وروى
أحمد والنسائي وابن زيد بن أرقم رفعه أن الرجل في الجنة يعطى قوة مائة

في الاكل والشرب والجماع والشهوة والله الموفق

(باب الصداق)

روى الشيخان عن أنس انه صلى الله عليه وسلم أعتق صفيية وجعل عتقها صداقها واليه ذهب أحمد واسحق وجمع وهو الا صوب ومنع ذلك الجمهور وروى مسلم عن أنس سلمة قالت عائشة رضي الله عنها كان صداقه صلى الله عليه وسلم لازواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأت ندرى ما اللش نصف أوقية فذلك خمس مائة درهم وروى احمد وابوداود عن عمرو بن شعيب رفعه أيمامرة نكحت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهي لها وما كان بعد فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته أو أخته وإلى ما أفاده الحديث ذهب مالك والثوري وهو الا صوب وروى احمد والاربعة سئل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ومات قبل ان يدخل بها فقال لها مثل صداق نساءها وعامها العدة ولها الميراث فقام لمقل بن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في روع بنت واشق امرأة هنا مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود قال البيهقي وابن حزم لا مغفر في اسناده وصحته الترمذي والحاكم وروى الترمذي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز نكاح امرأة على نملين وروى ابوداود عن عقبة بن عامر رفعه خيرا الصداق ايسره وروى ابن ماجه عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم طلق العاتذة وامر اسامة فتمتعها بثلاثة اواب والاكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداق وروى البيهقي في سننه عن ابن عباس قال في الآية المس النكاح والفريضة الصداق ومتعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم يطلقها قبل الدخول فأمر الله ان يمتعه على قدر عمره وييسره

(الولية)

روى الشيخان عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن ابن عوف أنصفره فسأله فقال تزوجت على وزن نواة من ذهب فقال بارك الله لك اولم ولو بشاة نقل عياض عن الاكثر ان النواة عبارة عما صرفه خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره الازهرى والامر بالولية للندب عند الجمهور وتكون بعد الدخول وهو المنقول من فعله صلى الله عليه عليه وسلم قاله ابن السكيت وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه اذا دعى أحدكم الى ولية فليأتها واسلم عنه رفعه اذا دعا أحدكم أخاه فليجب نقل أبو عمر وعياض والنووي الاتفاق على اجابة وليمه العرس والمخاض ان الدعوة مقتضية الاجابة ووجود المنكر مانع منها وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه اذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان منطراً فليطعم قال عياض استحب أصحابنا لاهل المسعة كونها أسبوعاً عملاً بما أشار اليه البخاري في ترجمة باب الولية وروى الشيخان عن انس أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبني عليه بصفة فما كان الا ان أمر بالانطاع فبسطت وألقى عليها التمر والاقط والسمن وروى أبو داود عن رجل من الصحابة رفعه اذا اجتمع داعيان فأجب أقربهما بابا فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق ورجال اسناده ثقات وروى الشيخان عن عمر بن أبي سلمة قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل بمسايليك وروى الاربعة عن ابن عباس رفعه أتى بقمعة من ثريد فقال كذا ومن جواربها ولا تأكلوا من وسطها فان البركة تنزل في وسطها وسند التمساني صحيح وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه ما عاب طعاماً قط الا اذا شتمى شيئاً كد وان كرهه تركه وعن أبي قتادة رفعه اذا شرب أحدكم فلا ينفس في الايام

(القسم)

وروى الأربعة وصححه ابن حبان عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم ويعدل ويقول اللهم هذا قسمي في ما أملك فلا تلمني في ما أملك ولا أملك وروى أحمد والأربعة عن أبي هريرة رفعه من كانت له امرأتان قال إلى أحدهما جاء يوم القيامة وشقة مائل وروى الشيخان عن أنس من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلثا ثم قسم وذهب إلى هذه النسخة الجمهور أبو عمر والجمهور أن ذلك حق لازوجة كانت عنده امرأة أم لا وروى الشيخان عن عائشة أن سودة بنت زمعة وهبت يومها عائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم عائشة يومها ويوم سودة وإذا وهبت نوبها للزوج فقال إلا كثير يصح ويخص بها من أراد وروى أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكنته عندنا وكان قل يوم الأ وهو يطوف علينا فيدنو من كل امرأة بلا مسيس حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها وروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم لما مرض أذن له أنزواجه أن يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة وروى عنها كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأين خرج سهمها خرج بها معه إلا صوبان مشروعية القرعة إذا تمقت أحوالهن فإذا كانت إحداهن أعرف بأحوال السفر والأخرى أفهم بمصالح البيت في الحضر روى ذلك بالقرعة قال عياض مشهوره لك واصحابه المنع من القرعة لأنهم من باب الخطر والفمارة وحكى عن الحنفية إجازتها اه وروى البخاري عن عبد الله بن زمعة رفعه لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ولعله يضاجعها أي لا يضربها ضربا ينقرها منه بخلاف الضرب الخفيف والنأديب المستحسن فإنه لا ينقر الطباع

(الخلع)

روى البخارى عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس قالت يا رسول الله ما أعتب على ثابت في خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر في الاسلام فقال ترددين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديث وطلعتها تطليقة ولا بى داود والترمذى عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عندها حبيضة وهل اطلع طلاق وهو قول الجمهور أو فسخ وأليه ذهب ابن عباس وآخرون وهو مشهور مذهب أحمد قال الخطابي وأمرها أن تعتد بحبيضة من أقوى أدلة هذا القول قال ابن عباس ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها واطلع في ما بين ذلك وليس بشئ وابن عباس امام اهل البأويل وعليه في هذه المضائق التعويل وحديث البخارى مروي عنه فلا يمكن أن يقال انه لم يبلغه ولا حمد من حديث سهل بن أبى حنيفة وكان ذلك أول خلع في الاسلام وقد حكى به عامر بن الظرب قبل الاسلام فهو من أحكام العرب التي وافقت فيها الشرع والله الموفق المعين

(الطلاق)

روى الشيخان عن ابن عمر في مطلقة في الحيض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإرجعتها وأمسأ كما احتق تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء الامر بالمراجعة للندب عند الجمهور وللأوجب عند مالك واختاره صاحب الهداية المرغيناني وانتظار الطهر الثاني للطلاق وجوباً عند مالك وصحة حجه الشافعية وقال الزحمان وأحمد هو مندوب ففى رواية لمسلم مره فإرجعتها ثم ليطلها طاهراً أو حاملاً فطلاق الحامل سنى عند الجمهور فالطلاق البدعى

منه عنده واذا وقع فهل يعتد به قال الجمهور نعم ففي رواية للخيارى وحسنت
تطليقة وقيل لا يعتد به ونصره ابن حزم ورجحه ابن القيم ففي رواية لمسلم وأبي
داود على شرط الصحيح فردها على ولم يرها شيئاً وقال اذا طهرت فليطلق
أو ليسك وقوله وحسبت تطليقة اتفق الرواة على عدم رفع هذه الجملة فهي
من رأى ابن عمر أم الحجة قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملاً ليس عليه
أمرنا فهو رد والله أعلم وأحكم وروى مسلم عن ابن عباس كان الطلاق
ثلاثاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر
واحداً فقال عمر ان الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه
عليهم فأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ وروى أبو داود عن ابن عباس طلاق أبو ركاة أم ركاة
فقال له صلى الله عليه وسلم راجع امرأتك فقال اني طلقته ثلاثاً قال قد علمت
راجعها ورواه أحمد بلفظ طلاق ركاة امرأتك في مجلس واحد ثلاثاً فزنى عليها
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها واحدة وفي سندهما ابن اسحق
وصحح القاضي أبو بكر بن العربي ان أحاديثه حجة لزوم الثلاث لمن أوفعها
مجتمعة هو قول الاربعة والجمهور استنادا منهم الى ما رآه عمر والاحاديث
لا تفيد ذلك كما سمعت وأصح قولى ابن عباس انها واحدة رجعية وحكامه
ابن مغيث في وثائقه عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وابن الزبير
وعن جماعة من مشايخ قرطبة وحكامه ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس
وهو الا صوب بل الحق الحقيقي بالقبول وما رآه عمر أمر سياسي وأشد الناس
اتباعه الا اذنية وقد عدوا عن قوله في هذه المسألة وكل أحد يؤخذ من قوله
ويترك الا النبي صلى الله عليه وسلم وحكى ابن العربي في خاتمة الفتوحات
انه رأى في النوم النبي صلى الله عليه وسلم وقد سأله رجل عن المطلق ثلاثاً
في لفظ واحد فقال هي طالق فقام رجل فقال من يقول هذا والله لا يرضى
هذا القول قال ابن العربي فقلت له أنت ابليس فصغر وتضائل حتى اضمحل

والمراد أن الطلاق يقع واحدة وقيل أنه لا يقع أصلاً وليس بشيء والله الموفق
المعين وروى أبو داود والترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه ثلاث
هز من جند النكاح والطلاق والرجعة فيقع الطلاق من الهازل ولا يحتاج
إلى النية في الصريح وهو قول الثلاثة وقال أحمد لا بد من النية لعدم حديث
أسماء الأعمال الخ وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه أن الله تجاوز
لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم فإيقع الطلاق بحديث النفس
وعليه الجمهور وقال أشهب إذا طلق في نفسه وقع الطلاق وساقه في ذلك
الزهري وابن سيرين ولا يلتفت إلى ذلك وروى ابن ماجه والحاكم عن
ابن عباس رفعه أن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
فإيقع طلاق الخطأ والنسيان والمكره عند الجمهور وروى البخاري
عن ابن عباس إذا حرم الرجل امرأته فليس بشيء وروى عنه مسلم فمضى
يعين يكفرها وشرح ذلك ما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم
أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم في بيت بعض نساءه
فقاتل يارسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها حراماً فقاتل يارسول الله
كيف تحرم الحلال فخلف بالله لا يصيبها فنزلت الآية وهو مرسل يؤيده
ما رواه النسائي بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له
أمة يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها فنزلت يا أيها النبي لم تحرم
فالتحريم لغو والكفارة لليهين أن خلف هذا معنى ما في الصحيحين وفيه
كفاية وروى البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بنة
الجنون الحقة بأهلك فهذه اللفظة كناية إذا أراد بها الطلاق وقعه وبه قال
الأئمة الأربعة وروى أبو يعلى عن جابر رفعه لا طلاق إلا بعد نكاح
ولا عتق إلا بعد ملك وصححه الحاكم وروى أبو داود والترمذي عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا نذر لا بن آدم في ما أهلك ولا عتق

له في المالا يملك ولا طلاق له في المالا يملك وهو قول الشافعية وأحمد وداود وشاذل
 البخاري عن اثنين وعشرين صحابيا قال أبو عيسى قال محمد هو أصح ما ورد
 فيه وروى أحمد وداود والنسائي عن عائشة مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة
 عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يفيق ورواه
 ابن حبان وصححه الحاكم والمجنون زائل العقل فيدخل فيه السكران فلا
 يقع طلاقه عند أحمد وبجساعة من السلف رأسهم عثمان بن عفان وبه قال
 أهل الظاهر وقال مالك والنعمان والشافعي يقع طلاقه والله الموفق المعين
 وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الرجعة)

روى أبو داود أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق ثم يرجع
 ولا يشهد فقال أشهد على طلاقها وعلى رجعتها وهو موقوف وسنده صحيح
 ودليله من كتاب الله وأشهد وأذوى عدل منكم بعد ذكر الطلاق والرجعة
 وظاهر الأمر الوجوب فتاركه آثم والجمهور أنها تصبح بالسهل ثم قال مالك
 مع النية وقال باقهم لا تشتط النية لانما ازوجة شرعا وأوترجحت قبل علمها
 بالرجعة فعند الجمهور هي للأول ونكاح الثاني باطل وشرط الله في الرجعة
 إرادة الإصلاح فلوراجعها الغرض فاسد فرجعته باطلة والله أعلم وأحكم

(الإيلاء والظهار والكفارة)

روى البخاري عن ابن عمر إذا مكث أربعة أشهر وقف المولى ولا يقع
 عليه طلاق حتى يطلق الجمهور ينعقد الإيلاء بكل يمين على صريح الاقتناع
 من الوطء أكثر من أربعة أشهر ولا يكون مضي الأربعة طلاق حتى يوقفه
 روى الشافعي عن سليمان بن يسار أدركت بضعة عشرة من الصحابة كلهم
 يوقفون المولى وإذا فاء وجبت الكفارة هذا كله للجمهور وإذا وقع الطلاق
 فهو رجعي عندهم أيضا وروى الأربعة وصحة الترمذي عن ابن

عباس ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع علمها فأبى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال انى وقعت علم اقبل ان اكفر قال فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله
 الظاهر تشبيه المسلم المكلف من تحمل أوجزها بظهور مؤبد تحررها ووجزها
 فلا يطاق قبل التكفير اجماعا فلو وطئ فكفارة واحدة عند الأئمة الاربعه
 وكفارة الظاهر مرتبة اجماعا كما في الآية والرقبة فيها مطلقة وكذا في
 حديث صخر فيجزئ اعتناق الذميمة وهو قول النعمان وهو الاصحوب
 سمعا وشرطت الآية في الصبيام أن يكون قبل المس فلو مس استأنف
 ان كان الجماع نهارا اجماعا ان تعمد فان كان ليلا فكذلك عند مالك
 والنعمان واونايسيا للآية وقال الشافعي وأبو يوسف لا يستأنف بوطء
 الليل أو ناسيا فان حصل له في أثناء صومعه عذر ثم زال بنى عند مالك وأحمد
 وهل يعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم ظاهر حديث سلمة انه عذر
 والا صوب ان الاطعام ستون مدا لكل مسكين مد وقال أكثر أهل العلم
 اذا لم يقر بها في الظاهر المقيد فلا شيء عليه وأحمد قولى الشافعي ان المؤقت
 ليس بظاهر والله الموفق المعين

(الامان)

روى مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رجل يا رسول الله أرأيت لو
 وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع فلم يجبه فقال ان الذى سألتك
 عنه قد ابتليت به فأنزل الله تعالى الآيات في سورة النور ففلاهن عليه
 ووعظه وذكره وقال ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا
 والذي بعثك بالحق ما كذبت عليهما ثم دعاها فوعظها كذلك قالت لا
 والذي بعثك بالحق انه لكاذب فشهد أربع شهادات بالله ثم نثى بالمرأة
 ثم فرق بينهما قال النعمان تصيح البداعة بالمرأة والواو في الآية لا يقتضى
 الترتيب وقال الجمهور فله صلى الله عليه وسلم قد عيرن وجوب البداعة بالرجل

وقالوا أيضا تقع الفرقة بنفس اللعان وقوله فرق بينهما معناه اظهار ذلك
و بيان حكم الشرع فيه ورواه البيهقي بلفظ ففرق رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبدا الا صوب انهما لا يحل له أوأ كذب
نفسه فلو فذفها بمعين حدله والتعن للزوجة ومعلوم انه لا ضرورة الى ذكر
المعين وهذه أحكام بالنسبة الى اعتدال الناس في أمور الدنيا أما اذا كثرت
الخبث والفجور وصار الامر بالمعروف من المنكرات والتهتك في الفسق
هو الشأن والامر فعاد الله ان يره من ظهر صلاحه عن ظهر طلاحه وقد
قال عادل بنى أمية تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور فعلى
من ابتلى بالفتوى في هذه الازمنة ان يتوقى جهده وفي المتفق عليه عن ابن
عمر قال الرجل يارسول الله ما لي قال ان كنت صادقا فهو بما استحالت
من فريجه وان كنت كاذبا فذلك أبعدا لك منه وروى عن أنس ابصر وهافان
جاءت به ايض سبيطافه ولز وجهها وان جاءت به أ كحل جعدافه ولذى
رماها به فيصبح لعان الحامل واليه ذهب الجمهور وفيه دليل على العمل
بالقيافة ومنع منه هنا وجود الايمان فانها جاءت به على الوجه المكروه
وقال صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لى ولها شأن وروى أوداود
والنزار برجال ثقات عن ابن عباس أن رجلا قال يارسول الله ان امرأتى لا
ترد يد لامس قال غربها قال أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها الا قرب
ان المراد انهما لا تتحاشان من محادثة الرجال وجاوسهم اليها وكان ذلك من عوائد
بعض الناس قال الله فيها ابو عبد الله الطنجي في رحلته انه لما وصل الى
السودان نزل ببيت بعض تجارهم قال فرأيت امرأة ورجلا يتجالسان في
ناحية من الدار يمرأى من ذلك التاجر فقامت له ما خطب هذه المرأة وهذا
الرجل فقال انها امرأتى وذلك الرجل صاحبها وتأنس به فقلت له ما تقول
فقال ان صحبة الرجال والنساء عندنا لا تؤول الا الى خير قال الفقيه ابو عبد

الله فحولات رحلى من داره ونزلت في مكان رضىته وانا اعجب من ضيق
 حوصلة هذا الفقيه مع انى اضيق منه حوصلة كما انه لا ينقض عجي من سعة
 بطان الولي ابن خلدون فانه ذكر عن شريفة من اشراف عرب زمانه انه ظهر
 بها حمل فاختبرت بكارتها فوجدت كما هي فقال الفقيه المؤرخ المذكور انه
 بحث عن ذلك فوجد انه اغتسلت في ماء ولغ فيه اسد قال الفقيه ابن خلدون
 فلعل الاسد كان اكل رجلا وبقي في فمه من منيه شيء وقع في الماء فالتقطه
 فرج هذه المرأة لسا اغتسلت لان الرحم نازل منزلة المغناطيس للمنى اقول
 وهذا غافل هائل من الفقيه ابن خلدون اوجبه دهاؤه فاني طالعت جمل
 تاريخه المسمى بالعبر فاوجده نال فيه من اعراض الناس ادنى مثال بل اذامر
 بالحكاية المتواترة عن بعض الملوك يقول سبحانه الله كيف يكون الامر
 كذلك ثم لا يزال يقتل في الذروة والغارب الى ان يضعفها ويفعل ذلك
 لامر ين اولاه عالم عامل منشرح والثاني وهو القصد الاعظم رومه ارتقاء
 تاريخه الى اعلى درجات القبول وقد وقع ذلك فان الله سبحانه وتعالى منح
 هذا التاريخ قبولا عجيبا حتى عند دول الاقرب نج هكذا هكذا والافلا
 لا والله الموفق وروى البيهقي عن عمر من اقر بواده طرفة عين فليس له ان
 ينفيه وروى الشيباني عن ابى هريرة حديث الذي عرض بنفى ولده
 لكونه اسود فقال صلى الله عليه وسلم له نزع عرق قياسا على ألوان الابل
 قال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض بأن الاجنبي يقصد
 الاذية والزوج يعدل بقصده صيانة نسبه وهذا ما لم تكن قرينة غير اللون فان
 انهما بارجل فجاءت بولد يشبهه جاز نفيه على الا صوب والله اعلم واحكم

(المدة والاحكام)

روى البخاري عن المسوران سبعة الاسلامية نفسها بعد وفاة زوجها
 ليال فاذن لها النبي صلى الله عليه وسلم فنكحت اولاه اخرجه عبد الله بن

أحمد في زوائد السند والضياء في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قالت
 يا رسول الله وأولات الاحمال اجلهن ان يرضعن حملهن اهي المطلقة او المتوفى
 عنها قال هي المطلقة والمتوفى عنها ورواه ايضا ابن جرير وابن أبي حاتم
 والدارقطني عن أبي من وجه آخر لقنا ان ما ذكره خصوص بسبعة والقول
 قول ابن عباس انها تعتد باخر الاجلين من الوضع والاشهر فانه اعمال
 اليتيمين لكن حديث أبي قد اوضح الاشكال فتكون آية البقرة منسوخة
 بآية الطلاق والاصوب انه لا بد أن يكون المنفوس فيه الصورة الائمة
 بينة او خفية تعرفها النساء لا مجرد مضغعة او علة وروى مسلم عن الشعبي
 عن فاطمة بنت قيس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا
 لا سكنى لها ولا نفقة وعليه ابن عباس والشعبي وأحمد وإسحق وأصحابه
 وكافة اهل الحديث فلم يبق لأحد كلام وروى الشيخان عن أم عطية
 رفته لا تحمد امرأه على ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا الا نبذة
 من قسط اذا ظهرت الجمه والصفيرة داخله في عموم المرأة فتحد والمطلقة
 بائنا الا احسد ادعيها وتمنع الحادة من الاكتحال وقال مالك والنعمان وأحمد
 يجوز بالانحد للتداوى وبعده هذا حديث أم سلمة منسوخ بحديث
 أسماء بنت عميس أخرجه أحمد وصححه ابن حبان قالت دخل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن
 أبي طالب فقال لا تحمدى بعد اليوم وقتل جعفر سنة ثمان يوم
 مؤنة عام الفتح واليه ذهب إسحق والشعبي وهو الاصوب لما عرفت
 وروى أحمد والاربعة عن فريسة بنت مالك ان زوجها خرج في طلب عبد
 له فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهلي فان
 زوجي لم يترك لي مسكنا فله ولا نفقة فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ

الكتاب أجله فقضى به بعد ذلك عثمان وصححه الذهلي وابو حبان وبه
قال قهواء الامصار ان المتوفى عنها تعند في بيتها الذي ماتت زوجها وهي فيه
وقال ابن عباس وعائشة وجابر وجعانة من الصحابة تعند حيث شئت
وروى مالك الامام عن عائشة بسند صحيح قالت الاقراء الاطهار قال
الشافعي اخبرنا مالك عن ابن شهاب ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو
يقول هذا اه وذهب الخلفاء الاربعة وابن مسعود وجمع من الصحابة
الى انها الحيض وبه قال أئمة الحديث وروى الدارقطني عن ابن عمر طلاق
الامة تطليقتان وعدتها حيضتان ورواه عنه مرفوعا وضعفه فليس في
كتاب الله والاخبار الصحيحة التفرقة بين كون الزوجة حرة أو أمة
فالا صوب ان الزوجة مطلقة طلاقها ثلاث تطليقات وعدتها ثلاث
حيض رواه ابو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سبأيا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل
حتى تحيض حيضة فلا استبراء بحيضة في الامة سبية أو مشترأة والا صوب
في المسألة قول مالك اذا علمت البراءة أو ظنت فلا استبراء وذهب داود
ان الاستبراء في السبأيا فلا استبراء في نحو مشترأة لان الشراء ونحوه
كانت زوج عنده وظاهر الحديث جواز وطء السبأيا وان لم يدخان
في الاسلام وجواز الاستمتاع قبل الاستبراء روى البخاري عن ابن
عمر وقعت في سهمي يوم جلولا عجارية كأن عنقه ابريق فضة فما لمسكت
نفسى ان جعلت أقبليها والاس ينظرون ويوم يجاولا هوانى يوم على
الفرس بعد الفادسية وكان اهل واطول وروى الدارقطني بالسناد
ضعيف عن المغيرة بن شعبه امرأة المنة ودامراته حتى بأنهم البيان وهو قول
الصاحبين ورواية عن النعمان وأحسن من الحديث المذكور حديث
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فيفسخ الحاكم الشكاح اذا تضررت بترك

النفقة أو خشيت العنت وفي الارشاد عن الشافعي بسنده الى أبي الزناد
 سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجدها ينفق على امرأته قال يفرق
 بينهما قالت سنة قال سنة قال الشافعي الاشبه أن يكون سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فهذا أقرب مما في الموطأ عن عمر وروى البخاري
 عن ابن عباس رفعه لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم والمحرم من حرم
 عليه نكاح المرأة تأييد الاوطع بشبهة لاهما أو بنتها أو ألعان وروى
 الشيخان عن أبي هريرة رفعه الولد للفراس وللأعاهر الحجر أبو عمر الحديث
 جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة الجمهور الفرار المرأة أي
 أصحابه الجمهور يثبت الفرار بالحجرة بما كان الوطع وهو صواب لأن
 المراد الامكان العادي وقال النعمان يثبت بالعقد وان علم انه لم يجتمع بها
 وهو صواب أيضا لان حصول الوالد في هذه الصورة نادر جدا وان وقع في
 مئين من السنين كان ذلك على وجه الكرامة من ذى الفرار فانه قد يكون
 من أهل الخطوة ومن لا تحجبه الجدران والابواب أو من أهل طي الزمن
 فلاحظ أي حنيفة رضى الله عنه حال جسدا وقد علمت ان الصورة لا تقع
 الا نادرا لان الغالب على طباع أو اسط الناس الحذر الشديد من الوقوع
 في العار والفضيحة و به تعلم ان ما هول به ابن تيمية والحافظ ابن القيم قصور
 عن ادراك العوائد وأحوال الناس وقال الجمهور يثبت الفرار الامة أيضا
 بالوطع اذا اعترف به السيد أو ثبت بوجه وأصل ورد الحديث في أمة زمعة
 وقوله احتجني منه بالسودة قال أصحابنا الملكية في الحديث دليل على
 مشروعية حكم بين حكيم وذلك اذا أخذ الفرع شيئا من أصاين فان
 الفرار أصل يبنى عليه ما تفرع عنه والشبه أصل في القيافة يبنى عليه
 ما تفرع عليه فهذا أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الولد حكما بين
 حكيم وهو أولى من الغاء أحد الاصاين وهو كلام سعيد وما أخذ واضح

من الحديث للمستفيد والحديث دال على ان لغیر الاب ان يستلحق
والاصوب ان اقراره اقرار شهادة فتعتبر فيه أهليتها لان القاسق لا يدري
ما يأتي وما يذر بخلاف الاب وقوله الولد للفراس حصص نسبي لان الحصر
الحقيقي عزيز لا يكاد يوجد فلا يدل الحديث على عدم اعتبار القيافة وقوله
وللعاهر الحجر أى الخيمة والحرم ان اللهم لا تحرمنا رضوانك الا كبرياؤا رحم
الراحمين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الرضاع)

روى مسلم عن عائشة رفعت له لا تحرم المصصة والمصتان مفهومه ان الثلاث
تحرم وهو قول داود واتباعه والجمهور ان قليل الرضاع وكثيره يحرم وهو
قول علي وابن عباس كان شر بالاو وجورا او سعوطا أو حقة وروى مسلم
عنها جاءت سهلة بنت سهيل فقالت يا رسول الله ان ساء ما مولى أبى
حذيفة معنا فى يتناو قد بلغ مبلغ الرجال فقال ارضعيه تحرم عليه زاد أبو
داود فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاغة والاصوب
ان رضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتياجها
عنه كما يفيد الحديث انما هو ارفع الحجاب فتهل وروى الشيخان عنها
ان أفلح أبا أبى القعيس جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت فأبيت ان آذن
له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته فأمرنى أن آذن له وقال
انه عمك وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون
الرضاع منهما وهو قول الجمهور والأئمة الاربعة وقال ابن عمر وابن الزبير
وعائشة ورافع بن خديج وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود واتباعه
اللبن للمرأة ولا حكم للرجل والاصوب ما للجمهور وروى مسلم كان فيما
أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسجن بخمس
معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى ما يقرأه من القرآن

قوله هو أى خمس رضعات معلومات يحرم من وقد فهم الشافعى من حديثها ان التحريم لا يكون الا بخمس رضعات وذلك رخصة والمحمد لله وحده ورضى الله عن هداة الامة وروى الشيخان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال لا تحل لى انها ابنة أخى من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وروى الترمذى وصححه عن أم سلمة رفعت له لا يحرم من الرضاع الا ما تقي الامعاء وكان قبل القطار وروى الدارقطنى عن ابن عباس لا رضاع الا فى الحولين وروى أبو داود عن ابن مسعود رفعه لا رضاع الا ما انشز العظم وأثبت اللحم ويفسره أثر ابن عباس قبله وروى البخارى عن عتبة بن الحرث انه تزوج بنت أبى اهاب فجاءت امرأة فقالت قد أرضعتكم كما فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد قيل فقارقتها عتبة فنكحت زوجها غيره مفاد الحديث ان شهادة المرضع وحدها تقبل واليه ذهب ابن عباس وأحمد بن حنبل والبخارى وجماعة من السلف ان شهادة المرأة الواحدة هنا عاملة ولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق ولا ذكر له فى روايات الحديث وروى أبو داود عن زياد السهمى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسترضع الحقة او ليست لزىاد صحبة فهو مرسل لكنه موافق للتجارب

(النفقات)

روى الشيخان عن عائشة ان هندا بنت عتبة قالت يا رسول الله ان أباسفيان رجلا شحيح لا يعطى من النفقة ما يكفيه وبنى الامأخذت من ماله بغير علمه فهل على من جناح فقال خذى من ماله بالمعروف ما يكفيك وبنيك قالوا جب الكفاية من غير تقدير وهو قول الجماهير وقال أبو يعلى الواجب رطلان من الخبز فى كل يوم على المؤسر والمعسر وانما يختلفا فى خمسة الخبز ووجوده وقوله خذى الخ يحتمل انه افتاء وانما حكمه عليه بوب البخارى

فقال باب القضاء على الغائب وروى النسائي عن طارق الحارثي وروى
 ابن حشر اش قال قدمنا المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر
 يخطب الناس ويقول يدا المعطى العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك
 وأخاك ثم أدناك فأدناك وصححه ابن حبان وروى مسلم عن أبي هريرة
 رفعه للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق ولا يجبان
 من عين ما يأكله السيد ويلبسه وروى مسلم عن جابر رفعه قال في ذكر
 النساء وهن عليكم كسوتين ورزقهن بالمعروف ثم الواجب طعام مصنوع
 لا القيمة الا برضى المنفق عليه وروى النسائي عن ابن عمر رفعه كفى
 بالمرء بما أن يضيع من يقوت ورواه مسلم بلفظ أن يحبس عن مالك قوته
 والذين يقوتهم أهلهم وأولاده وعبيده وروى البيهقي عن جابر رفعه انه قال
 في الحامل المتوفى عنها انها لا نفقة لها فان كانت حائلا فبطريق الاولى وتهدم
 ان المطلقة بائنا نفقة لها ولا سكنى فالمتوفى عنها من باب أولى لانها آلت الى
 ارث لها ولبناتها كان وروى الدارقطني باسناد حسن عن أبي هريرة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى ويبدأ أحدكم
 بمن يعول تقول المرأة أطعمني أو طافني تمامه عند الاسماعيلي ويقول
 الخادم أطعمني والابن ويقول الابن الى من تدعني اه وينفق على
 الابن اذا لم يكن له مال الى أن يبلغ الذكرو تزوج الانثى ثم لا نفقة على
 الاب الا اذا بلغ الولد زمانه هذا قول الجمهور وفي الحديث انه يجوز الفسخ
 بالاعسار اذا طلبته الزوجة وبه قال عمر وعلي وابو هريرة وجماعة من التابعين
 وهو قول مالك والشافعي وأحمد وهو الاصحوب لهذا الحديث وقول أبي
 هريرة هو من كسب بعد قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه هو من
 جرابي الذي أبته فيكم لانه ورد عنه كما في الصحيحين انه حفظ عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جرابين من العلم الخ وروى الشافعي والبيهقي باسناد

حسن ان عمر كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم ان يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا فلا تسقط النفقة بالمضي في حق الزوج والواجب على الزوج الاتفاق أو الطلاق
(الخصانة)

مصدر خصنه جعله في خصنه بكسر الخاء وهو ما دون الا بطل الى الكشح والصدور وجانب الشيء وشرا عا حفظ من لا يستقل بأمره ووقايتة عمائم اليكه أو يضره روى أحمد وأبو داود عن عبد الله بن عمر وان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وندي له سقاء وحجرى له حواء وان أياه طلقني وأراد أن يزعه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي أى فإذا نكحت وطلب من تنقل اليه الخصانة وانزع سسقط حقه قال ابن المنذر كل من أحفظ عيته من أهل العلم على هذا وروى أبو داود والنسائي ما يفيد ان الخصانة للام ولو كافرة إلا أنه حديث غير ناهض فلذا الشترط الجمهور ان لا نكون الام كافرة ولا يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ويشترط أيضا كون الخاضن عاقلا بالغاً اما العدة وعدم الفسق فالأولى ملاحظتها أيضا وقال مالك في ابن الامة من حران الام أحق به ما لم تتبع وروى البخاري عن البراء بن عازب قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه حرة فلما انما وقال الخالة بمنزلة الام ومقتضاها ان الخالة أولى من الاب لكن خصمه الاجماع وخالفها كانت تحت جعفر فقيسه ان التزويج لا ينقل الا الى الاب أو ان حق المنزوجة للزوج فإذا رضى بقيت خصمتها وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت لاهى أطعمها وسقته ولا تركتها تأكل من خشاش الارض وفي الحديث من لا يرحم لا يرحم اللهم أذقنا برد عذوبك وحلاوة رحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(اليووع)

يعتقد البيوع بما يدل على الرضى وان بها طاة ولا يتم دليل على اشتراط
 الايجاب والقبول وعلى هذا معاملات الناس قد يسجد بها روى الزرار
 وصححه الحاء. كم عن رفاعه بن رافع رفعه سئل اى الكسب اطيب قال عمل
 الرجل يسند وكل بيع هيرور وروى الشيخان عن جابر رفعه ان الله
 ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت
 شحوم الميتة فانها تطلى بها السفن وتبهرن بها الجلود ويستصبح بها الناس
 فقال لا هو حرام ثم قال قال الله اليهود ان الله اسحرم عليهم شحومها فملوه
 ثم باعوه فاكوائهم قوله هو حرام الضمير راجع الى البيع فيجوز الا نتفاع
 بها ويحرم بيعها وبه قال الشافعي ونقله عياض عن مالك واكثر اصحابه
 والنعمان واصحابه والليث ويؤيده ما رواه الطحاوى برجال ثقات انه
 صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان تجامدا فانه لها
 وما حولها وان كان مائعا فاستصحب حوايه وروى الشيخان عن ابي مسعود
 الانصارى رفعه عن عمن الكلب ومهر البغي وحواوان الكاهن وروى
 مسلم عن جابر انه كان له جمل اعيان قال فاحق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فضر به فسار سيرالم بمثله فقال بعني بوقية قلت لا ثم قال بعني ببعته بوقية
 واشترطت حملانه الى اهلى فلما بلغت اتيته بالجل فتقدنى فتمسسه ثم رجعت
 فارسل في اترى فقال اترانى ما كمتك لا اخذ جملك خذ ودراهمك فهو لك
 ومثله في البخارى وفيه انه يصح البيع مع كل شرط يصح افراده بالعقد كما
 روى عن عثمان انه باع دارا وستين سكناها شهرا وروى الشيخان
 عن جابر اعتق رجلا من اعداء الله عن دبر فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم
 فباعه زاد ابوداود والنسائي لم يكن له مال غيره زاد الاسما عيلي وعليه دين
 فباع مال الفلاس ويعطى للفرماة او لصاحبها ينقده على نفسه ولو مدبر

وروى الشيخان عن ميمونة رفعتة ان فارة وقعت في سمن فساتت فيه
فقال القوها وما حولها وكلوه زاد أحمد والنسائي في سمن جامد لانه
حينئذ يتبعين مباشر النجاسة بخلاف المائع وروى مسلم عن ابن
الزبير سألت جابرا عن غن السنور والكلب فقال زجر النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذلك والجمهو رعى تحريم بيع الكلب مطلقا وجواز بيع
السنور اذا كان فيه نفع وروى الشيخان عن عائشة قالت جاءني
بريرة وقالت اني كابت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني
فقلت ان أحب أهلك ان أعدها لهم ويككون ولاؤك لي فعاتت فذهبت
بريرة الى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله
صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا ان
يكون لهم الولاء فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذيها
واشتري لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام النبي صلى الله
عليه وسلم في الناس فقال ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله
ما كان من شرط الله أوفى وانما الولاء لمن أعتق فوله واشترطى لهم قال الشافعي
اللام يعني على الكتابة مشروعة ندبا وأجازها الجمهور ومالك وأحمد على
نجم واحد لقوله فكاتبوهم ولم يفصل وهو الا صوب وفيه جواز بيع المكاتيب
عند تعمير الادوية قال مالك وأحمد وهو الا صوب لقوله صلى الله عليه وسلم
المكاتيب رقي ما بقى عليه درهم رواه أبو داود وابن ماجه وروى النسائي
وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان عن جابر كنا نبيع سرارنا
أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا هذا أمثل
ما في المسألة من المرفوع واليه يرجع على بعد ان وافق عمر على منع البيع
رواه عبد الرزاق عن علي بأصح أسانيد له والا فرب ان كان الولد حيا

فلا تباع لانه فطيرة رحم كما قال عمروان كان ميتا فتباع والمسألة من صهاب
المسائل والجهور على منع البيع مطلقا وروى مسلم عن جابر بنى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن يبع فضل الما زاد فى رواية وضرب الجبل ظاهرا الحديث
سواء كان الماء فى أرض مباحة أو مملوكة وروى البخارى عن ابن عمر
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب النحل وأجاز جماعة من
من السلف استجاره للضراب مسدة معلومة أو ضربات معلومة لان
الحاجة تدعو اليه وحملوا النهى على التنزيه وروى الشيخان عن ابن
عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلية كان الرجل
يبتاع الجوز الى أن تنتج الناقة ثم تنتج النى فى بطنها لانه ان أجبل الثن
بذلك كان فيه غرر فى الاجل وان كان البيع لنتاج النتاج كان فيه غرر فى
المبيع وروى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء
وعن هبته وذهب جماعة من السلف الى جواز بيعه وجماعة منهم الى
جواز هبته للهوم حديث وأى رجل تولى قوما بغير اذن مولىه فعليه
لعنة الله الخ وهو فى الصحيحين أما حديث الولاء لحمه كل لحمه النسب
الخ فأنكره الحافظ الذهبى وشنع على من أثبته لكن الجمهور على المنع
مطلقا كما قرره مالك الامام فى الموطا وروى مسلم عن أبى هريرة رفعه نهى
عن بيع الخصاة وعن بيع الغرر بيع الخصاة بجميع تقاسيره من بيع الخطر
والقمار وانما أفردت للتصريح عليها فانه كان يبيعا متارفا عندهم ومن
الغرر بيع الاجنسة فى البطون والطير فى الهواء وكل ما لا يقدر على تسليمه
ولا يتم ملك البائع له وروى مسلم عنه رفعه من اشترى طعاما فلا بيعه
حتى يكتماله وروى أحمد عن حكيم بن حزام قلت يا رسول الله انى ابتاع
بيوعا فلا يحل لي منها وما يحرم قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه
وبالعوم فى كل بيع قال ابن عباس وهو قول الجمهور وأخرج الجماعة

عن ابن عمر كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نبيعه حتى ننقله قال ابن قدامة لا نعلم خلافا في جواز بيع الصبرة جزافا وروى أحمد والنسائي عن أبي هريرة رفعه منهى عن بيعتين في بيعة ولا بن داود من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الارباع قال الشافعي كبعثك بألفين نسيئة وبألف نقد على الزوم فهو بيع فاسد لما فيه من الجهالة وإذا قال فله أو كسهما أو الارباع يعني ان أمره جار بين ذلك وفيه غرر وخلافة وروى الخمسة عن عمرو بن شعيب الخ رفعه لا يحل ساف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مالم يس عندك وصححه الترمذي وابن خزيمة كبعثك هذا العبد بألف على أن تقرضني ألفا وكان يشترط على المشتري ان لا يبيع ولا يهب وكان يبيع السلعة قبل قبضها وأما الرابعة فروى أبو داود والنسائي عن حكيم بن حزام قالت يا رسول الله يا تينى الرجل يريد منى البيع ليس عندي فأتباع له من السوق قال لا تبع مالم يس عندك فلا يحل بيع الشيء قبل ان يملكه وروى مالك عن عمرو بن شعيب بلا غانمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربون والحديث له طرق قال مالك هو ان يشتري أو يشتري ويعطى دينارا أو درهمين أو يقول ان أخذت السلعة فهو من ثمنها والا فهو لك فأبطله مالك والشافعي لما فيه من الغرر والشرط الفاسد وروى عن عمر وابنه وأحمد جوازه كأنهم رأوه من المعاملة بالسماح والاول أصوب وروى الخمسة عن ابن عمر قالت يا رسول الله انى أبيع الابل بالبيع فأخذ الدينار عن الدرهم والدرهم عن الدينار فقال لا بأس ان تأخذها بسعر يومها مالم تفترقا ويتكلم شيء ولغة بسعر يومها في رواية أبي داود فقط وروى الشيخان عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التجش هو لغة استئارة الصبيد ليصمد وسرعا الزيادة في السلعة ليغر وهو أيضا استئارة للرغبة فيها قال ابن بطال التجش عاص

بالجساع وعندنا كالحنفية البيع صحيح ويثبت الخيار للمشتري ومشهور
 أحمد ورواية عن مالك أنه فاسد وروى أحمد والثلاثة عن ابن عمر رفعه
 نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وعن الثنبا الأ أن تعلم فالأولى بيع الزرع
 بالخطبة كما قاله جابر راوى الحديث والثانية بيع الرطب بالباس كتجر
 رطبوز بسب بعنب وبذلك فسرهما ابن عمر كما رواه مالك والثالثة كراء
 الأرض بيمض ما تنبت وتأتي في المزارعة الرابعة أن يبيع شيئا ويستثنى
 بعضها أن كان معاوما صحيح والأفلا وروى البخاري عن أنس نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمخابرة والملازمة والمزابنة
 والمخاضرة بيع الثمر أو الزرع قبل أن يبدو صلاحه والملازمة قال أبو هريرة
 أن يلمس الثوب من غير نظر إليه ولا نشر له والملازمة إيجاب بيع السلعة
 بمجرد تبذرها إليه أما الغائب فقال الحنفية يصح وله الخيار برؤيته وقال
 الشافعي لا يصح وفلا يصح أن وصف والأفلا وروى الشيخان عن
 طاوس عن ابن عباس رفعه لا تلتوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد قال ابن
 عباس لا يكون له سمسارا وابتداء التلقي من خارج سوق السلعة الذي
 تباع فيه وروى أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة عن أبي هريرة
 رفعه فإن تلقى إنسان فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق وهو في مسلم أيضا
 والسمسار متولى البيع والشراء لغديره بأجرة والشراء كالبيع روى أبو
 داود عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد هي كلمة جامة لا يبيع له ولا
 يتباع له شيئا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يبيع الرجل على
 بيع أخيه ولا يحطّب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها التكفأ ما في
 ألتاء والمسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم وذلك أن يكون قد وقع البيع
 بالخيار فيقول رجل للمشتري أفسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص
 من غنمه وكذا الشراء على الشراء أن يقال ذلك للبائع والسوم على السوم
 أن يقول لرب السلعة بعد الاتفاق على البيع بدون عقد أنا أشتريها منك

بأكثر بعد الاتفاق على الثمن وأما بيع المزايذة فروى أصحاب السنن
 أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حافى من يز يد قال أبو عمر وهو جائز
 اتفاقا والخطبة على الخطبة أجمع العلماء على تحريمها إذا حصلت الإجابة
 ولم يترك وإذا وقعت فقال داود يسخن النكاح وهي رواية عن مالك وقال
 الجمهور يصح ويكون عاصيا وروى أحمد عن أبي أيوب الأنصاري
 رفعه من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وصححه
 الترمذي والحاكم وروى الدارقطني عن عباد بن الصامت لا يفرق
 بين الأم وولدها حتى يبلغ العلام أو تحيض الجارية وهذا في التفريق
 الاختياري أما الجبري كالتفريق بالقسمة في الموارث فهذا أمر قهري
 على المالك والتفريق بين البهائم يصح على الأصوب قياسا على الذبح
 وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس غلا السعر فقالوا يا رسول الله
 سعر لنا فقال إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق أنى لا رجوان ألقى
 الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال فالسعر مظلمة والظلم
 حرام واليه ذهب الأكثر وروى مسلم عن معمر بن عبد الله رفعه لا يحتكر
 الاخطأ الجمهور لا احتكار الا في القوت وقال أبو يوسف كل ما أضر
 بالناس حسبه فهو احتكار وان ذهب أوثيا بما أضر به الى الصواب وانما
 خصه الجمهور بالقوتين الطعام والعلف تقييدا له بمنهجه الراوى فمن مسلم
 عن سعيد بن المسيب انه كان يحتكر الزيت فقيل له فقال لان ممعرا كان
 يحتكر قال أبو عمر كانا يحتكران الزيت وروى الشيخان عن أبي
 هريرة رفعه لا تصروا الابل والغنم فن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن
 يحلبها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر واسلم فهو باختيار
 ثلاثة أيام والرديسة التصرية للجمهور من الصحابة والتابعين على
 ما اقتضاه الحديث وهو الأصوب وروى مسلم عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بلالا
 فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال أصابعه السماء يا رسول الله قال فهنا
 جعلته فوق كي يراه الناس من غش فليس مني فيه تحريم الغش وهو اجماع قال
 سفيان بن عيينة مثل هذا الكلام لا يؤول ليكون أبلغ في الزجر المراد أقول
 بل لا يصح تأويله لأن من قصد المسلمين بالمكايده فهو خال من الايمان رأسا
 وروى الطبراني في الاوسط اسناد حسن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 رفعه من حبس الغنم أيام القطاف حتى يبيعه ممن يتخذ خمر افقد تقوى النار
 على بصيرة فيجزم بيع الغنم لمن يتخذ خمر اجماعا وروى الخمسة عن
 عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان وصححه
 ابن خزيمة وابن حبان وابن القطان وضعفه البخاري بسم بن خالد الزنجي
 فإنه ذاهب الحديث فاذا رد البيع بالعيب وكان قد حصل له دخل عند
 المشتري فهو له مطلقا سواء القوائد الاصلية والفرعية لأنه لو تلف بين مدة
 الفسخ والعقد لكان ضمما نه من المشتري وكذا الامة توطأ لا بمنع ردها بمجرد
 الوطء وقال أهل النظر والثوري واسحق ان الوطء جنابة فلا ترد ويرجع
 على البائع بأرش العيب والاصوب الاول وروى أحمد وأبو داود
 والترمذي عن عروة البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري
 به أضعحية أو شاة فاشتري به شاتين فباع احدهما بدينار وأتاه بشاة ودينار
 فدعاه بالركة فكان لو اشتري ثرا بالربح فيه قال المنذري والنووي
 اسناده حسن صحيح وحديثه فالحق الموقوف ينتهز بالاجازة كان شراء أو
 بيعا وذهب الى ذلك جماعة من السلف لهذا الحديث وقال الشافعي لا يصح
 مطلقا وقال مالك يصح الشراء لا البيع جمعا بين هذا الحديث وحديث لا نبيع
 ما ليس عندك فإن ملك الغير ليس له وروى ابن ماجه والبرار والدارقطني
 عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطون الانعام

وعن يبيع ما في ضروعها وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغنم حتى تقدم
وعن ضرورة الغائص فيه شهر بن حوشب قال البخاري هو حسن الحديث
وقوي أمره وقال أحمد ما أحسن حديثه وضرورة الغائص ان أقول أغوص
في البحر غوصة بكذا وذلك غير كالذي قبله وأما الصوف على الظهر فأجازه
مالك وجماعة لا نه مشاهد يمكن تسليمه فيصيح كما يصيح من الذبوح وما فيه
من غرر فهو خفيف وهو الا صوب وروى أبو داود عن أبي هريرة رفعه
من أقوال مسلماته أنه قال الله عشرته وصديقه ابن حبان وروى الزرار من
أقال ناد ما لا سلام ليس بشرط وما ذكره إمامنا بقية الشروط فلا دليل
عليه والله الموفق المعين وصلي الله وسلم على محمد وآله

(الخيار)

روى مالك في الموطأ عن ابن عمر رفعه البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا لا يبيع
الخيار قال مالك ليس لهذا عندنا حكم معروف ولا أمر معمول به فيه اه وذلك
لسار واه أحمد واهل المحاسن الثلاثة من زيادة ولا يحل له ان يفارقه خشية ان
يستقبله فآخر الحديث عاد على اوله بالا بطلان حيث اثبت له الاستمالة قبل
المفارقة والحاصل ان الحديث غير محكم بل هو من حيز المتشابه فلا يثبت به
سخيار المجلس وهو قول مالك وأهل المدينة والثوري وأهل النظر بل قال
عياض هو قول معظم السلف اه فكثرة التمثل لتصحیح المذهب ليس
من الانصاف والله الموفق الهادي وروى الشيخان عن ابن عمر قال ذكر
رجل للنبي صلى الله عليه وسلم انه يخذع في البيوع فقال له اذا باعتم فقل
لا خلافة فيثبت الخيار بالغبن ان لا دابة له في البيع والشراء وهو قول مالك
واحمد وهو الا صوب

(باب الربا)

ويقال الربا والرزية كرتية ويطلق على كل بيع محرم واصله الزيادة في
 القدر أو الاجل روى البخاري عن ابن أبي جهميفة ومسلم عن جابر عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال
 هم سواء وروى مسلم عن عباد بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
 بالتمر والمالح بالمالح مثلاً بمثل وسواء بسواء يدايد فإذا اختلفت هذه
 الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد قالت الظاهرية لاربا الا
 في هذه الستة ولعله هو الاصوب من قول الجمهور بثبوته في ماعدائها ما
 يشاركها في العلة لانه لم يقر لهم قرار على ان هذه العلة ما هي واضطراب
 المقالة دليل الجاهل وروى الشيخان حديث أبي هريرة وأبي سعيد
 يارسول الله اننا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين فقال لا تفعل بيع الجميع
 بالدرهم ثم اتبع بالدرهم جنيناً وقال في الميزان مثل ذلك قال أبو عمر أجمعوا
 على أن ما أصله الوزن لا يجوز بيعه كيلاً وما أصله الكيل أجاز منه بعضهم
 الوزن فبيع الجنس بالجنس يجب فيه التساوى وان اختلفا جودة ورداءة
 وروى مسلم عن فضالة بن عبيد اشترى يوم خيبر قلادة فيها خرز وذهب
 باثني عشر ديناراً ففصلها فوجدت ذهباً أكثر من اثني عشر فذكرت
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل وذهب لذلك الحديث
 كثير من الساف والمالك والشافعي وأحمد لان الشك في التماثل كتحقق
 التفاضل وقال الحنفية وآخرون تجوز بأكثر مما فيها من الذهب وما هو
 ببيعهم من القول الاول وأجاز مالك في السيف المحلى أن يباع بجنس حليته
 اذا كانت قيمتها ثلث قيمته فدون قال ابن حزم وهو قول ريك قلت
 لا أرك من عقلي من يزعم ان الله قادر على أن يعدم ذاته وهو ابن حزم

المذکور وروی الخمسة وصححه الترمذی عن سمرة بن جندب ان
 النبی صلی الله علیه وسلم نهي عن بیع الحيوان بالحيوان نسيئة وبه قال مالك
 والنعمان وأحمد قال مالك الا اذا اختلفت المنفعة كمنعيب بأربعة أبعرة
 ليست مثله وروی أبو داود وأحمدان البيوع بالعيئة مفارقة للدين وصحح
 ابن القطان حديث أحمد والی تحريمه ذهب مالك وأحمد وبعض الشافعية
 وهي ان يشتري السلعة بثلاثة ويبيعه للبائع بسنة الى أجل وذلك با
 بلا مرية فانه لا فرق بينه وبين ان يقرضه ثلاثة بسنة وروی أبو داود
 والترمذی وصححه عن ابن عمر عن رسول الله صلی الله علیه وسلم الراشي
 والمرثي والراشي باذل المال توصلا الى الباطل فيأذله توصلا الى حقه
 ليس براش وفي حديث ثوبان زيادة الراش وهو الماشي بينهما وروی
 البيهقي قيل لابن عمرو بن العاص انا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة
 أفبيع البقرة بالبقرتين والشاة بالشاتين فقال أمرني رسول الله صلی الله
 عليه وسلم أن أجهز جيشا فنفدت الابل فأمره النبي صلی الله علیه وسلم
 أن يتاع ظهرا الى خروج المصدق فكنت آخذ البعير بالبعيرين الى أجل
 الصدقة حملة مالك على ما اذا اختلفت المنفعة كما علمت فجمع بين
 الحديثين وهو الا صوب وروی الشيخان عن ابن عمرو بن العاص نهي
 رسول الله صلی الله علیه وسلم عن المزابنة ان يبيع تمر خائطه بتمر كيلا
 أوز ييب كيلا أو زرعه بطعام كيلا وروی الخمسة عن سمرة بن أبي وقاص
 سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم يسأل عن اشتراء الرطب بالتمر فقال
 أينقص الرطب اذا بيس قالوا نعم فنهي عن ذلك وصححه ابن المسيبي وان
 كان مالك فدعا له عن داود بن الحصين لان مالك لم يلق شيئا به بعد ذلك
 فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحدث به عن شيوخه وخالد
 أبو عياش قال المذوري روى عنه ثقات وقد اعتمدوه مالك مع شدة نقده

قال الحاكم لا أعلم أحدا طعن فيه وروى اسحق بن راهويه عن ابن عمر
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ بمعنى الدين بالدين.
قال أحمد وعليه أجمع الناس اه فلذا رواه مالك في الموطأ دليلا مسلما

(الرايا وبيع الاصول والثمار)

روى الشيخان عن زيد بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الرايا ان يتابع بحرصها كيلا العربية في النخل كالمنجعة في الشاء والا بل
وعلى جواز هذه الرخصة الجمهور بشرط التقابض فيما دون خمسة أوسق
ارواية الشيخين عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص
في بيع الرايا بحرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق او في خمسة أوسق
وقيل لا يشترط التقابض ومحل الرخصة الرطب نفسه كان على رؤس
النخل أو قد قطع كما بوب لذلك البخاري أقول المجني تناوله الرخصة
من باب أولى بل النص شامل له بدون قياس وروى الشيخان عن ابن
عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدوا صلاحها
نهي البائع والمبتاع وكان اذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهتها
وروى أبو داود عن أبي هريرة رفعه اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة
عن أهل كل بلد فاذا رفعت العاهة جاز البيع والاتباع على التبعة الى
ان تتم مدة القطف وهي معاومة أيضا وروى الشيخان عن أنس رفعه
لاتباع الثمار حتى ترهى قيل وما زهوها قال حتى تحمار أو تصفر وروى
أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد وصححه ابن حبان
فيجوز بيع السنبل المشتد وهو قول الجمهور فاذا بيع الزرع أو الثمر قبل
بدو الصلاح تبعه الارض أو الشجر صح وروى مسلم عن جابر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوائح وقال بهم تأخذ مال أخيك بغير حق

الجوح الاستيصال فإذا اجتمعت الثمرة وضع منها عن المشتري كما يفيد
الحديث ولا عطر بعد عروس وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه
من ابتاع نخلا قد ابرت فثمرتها للبائع الا ان يشترط المبتاع ومثلهما
قبل الابار للمشتري وهو مذهب الجمهور والله الموفق وصلى الله وسلم
على محمد وآله

(السلم والقرض والرهن)

روى الشيخان عن ابن عباس رفعه من اسلف في شيء فليسلف في كيل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم المراد في قدر معلوم من كيل او وزن
او عدد او ذرع وشرطه الاجل كالا بن عباس وجعاعة من اسلف وهو
الا صوب وتقدر رأس المال في المجلس واجاز مالك تأخير اليوم واليومين
وروى البخارى عن عبد الله بن ابي اوفى وعبد الرحمن بن ابي
انصيب المغام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأيتنا انباط من الشام
فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب الى اجل مسمى قيل اكان لهم زرع
فالاما كننا نسألهم عن ذلك فالشرط ان كان الوجود عند حلول الاجل وقال
النعمان لا بد ان يكون المسلم فيه موجودا من العقد الى الحل والاول قول
مالك والشافعى وروى البخارى عن ابي هريرة رفعه من أخذ اموال الناس
يريد ادائها ادى الله عنه ومن اخذها يريد اتلافها اتلفه الله وروى البيهقى
برجال ثقات عن عائشة قات يا رسول الله ان فلانا قدم له بز من الشام
فلو بعثت اليه فأخذت منه ثوبين نسيت الى ميسرة فبعثت اليه فامتنع فقيه
يجوز بيع النسيتة والتأجيل الى ميسرة وروى البخارى عن ابي هريرة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يركب بنقته اذا كان مرهونا والدر
يشرب بنقته على الذى يركب ويشرب النقة الى ظاهره ذهب احمد
واسحق وان الانتفاع انما يكون بالركوب والدر فقط وفولهما اصوب

من قول الجهور لا ينتفع المرتهن بشئ من الرهن وروى الدارقطني والحاكم
عن أبي هريرة رفعه لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه
والحديث جوده ابن وهب وبين أن قوله غنمه الخ من قول ابن المسيب
يعني أن الرهن لا يذهب في يد المرتهن بما فيه إذا كانت قيمته ألفا والدين
خمسمائة وعجز الراهن عن فككه بل يباع ويعطى للمرتهن قدر دينه فقط
والله اعلم وأحكم وروى مسلم عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل المصدقة فأمر أبا رافع أن
يقضى الرجل بكرا فقال لا أبجد الاختيارا رباعيا فقال اعطه اياه فإن خيار
الناس أحسنهم قضاء ظاهره في الصفة والعدد وقال مالك لا تحل الزيادة
في العدد وروى الحرث بن أبي أسامة عن علي رفعه كل قرض جبر منفعة
فهو ربا ورواه البيهقي موقوفا على ابن مسعود وأبي وابن سلام وابن عباس
والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(التفليس والحجر)

روى الشيخان عن أبي هريرة سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره وروى
أبو داود وابن ماجه عن عمر بن خليفة أنهما أبا هريرة في صاحب لنافذ أفلس
فقال لا قضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفلس أو مات
فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به وصححه الحاكم وروى مالك عن
أبي بكر بن عبد الرحمن من أسلاف زيادة على ما في الصحيحين وإن مات
المشتري فصاحب المتاع أسوة العرماء ولا اختلاف للسديد في الميت
اختلفت الأقوال حتى عند أصحابنا المالكية وروى ابن خزيمة وابن
حبان الحديث بلغة إذا ابتاع الرجل سبعة ثم أفلس الخ ومعلوم أن الخصاص
الموافق للعام لا يخصص العام فن وجد متاعه عند مفلس الخ فهو أحق

يه كان من بيع اومن فرض وروى ابو داود والنسائي عن عمرو بن الشريد
عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لى الواجد يحل عرضه وعقوبته
فأجاز الجهور الحجر عليه وبيع الحماكم ماله وقالوا انه يفسق وترد شهادته
بطل عشرة دراهم وروى الدارقطني عن ابن كعب بن مالك عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه
وصححه الحماكم أما الحجر على البالغ اسمه وسوء تصرفه فلا صوب قول
اللعمان انه لا يحجر على حر بالغ واذا بلغ الصغير خمسة وعشرين سنة يجب
تسليم ماله اليه وان كان غير ضابط وروى الشيخان عن ابن عمر عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني
وعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فأجازني زاد البيهقي
فلم يجزني ولم يرني باغت وصححها ابن خزيمة فان خمس عشرة مكاف
بالغ له احكام الرجال وهذا امر واضح يجده كل احد من نفسه مع اعتدال
المزاج وعدم طر والافات وروى الاربعة عن عطية القرظي انهم عرضوا
يوم قريضة فقبل من اثبت ومن لم يثبت خلى سبيله وهو على شرط
الصحيحين وروى احمد وابو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب الخ
رفعه لا يجوز للمرأة امر في ماله اذا ملك الزوج عصمتها حله الجهور على
حسن العشرة واستطابة النفس استدل لا بمفهومات الكتاب والسنة
ولم يذهب الى ظاهر الحديث الا طائفة والاعدل قول مالك ان تصرفها
في الثالث والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الصلح)

المراد هنا الصلح لقطع الخصومة الواقعة في الاملاك والحقوق وروى ابن
حبان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين
المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا والمسلمون على شروطهم

الاشترط احل حراما او حرم حلالا وروى الشيخان عن ابي هريرة
رفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبة في جداره وروى ابن حبان والحاكم
عن ابي حميد الساعدي رفعه لا يحل لامرئ ان يأخذ عصا أخيه بغير
طيب نفس منه فوضع الخشبة لا يحل الا بطيب نفس ويندب لصاحب
الجدار ان لا يمنع هذا قول مالك والشافعي وهو الاصح وقضاء عمر المذكور
في الموطا باجراء الخليل في أرض محمد بن مسلمة ولو على بطنه فيه ان اجراء
الماء في الارض فيه منفعة لصاحب الارض بخلاف مثل الخشب في
الجدار والله أعلم وأحكم

(الحوالة والضمان)

ويشترط في الحوالة لفظها ورضا المحيل بلا خلاف وهل هي بيع أو استيفاء
قولان روى الشيخان عن ابي هريرة رفعه مطل النفي ظلم وإذا أحيل
أحدكم على ملي فليتبّع جملة الجمه ورعى الاستيجاب فإذا تعذر على المحال
عليه التسليم افقر حدث رجوع على صاحبه على الاصحوب وبه قال النعمان
أما اذا جهل الافلاس حال الحوالة فله الرجوع قطعا وروى أحمد وأبو
داود والنسائي عن جابر انه صلى الله عليه وسلم امتنع عن الصلاة على ميت
عليه ديناران فقال أبو قتادة الديناران على فقال صلى الله عليه وسلم حتى
الغريم ويرى منهما الميت قال نعم فصلى عليه لكن نسخه حديث الشيخين
عن ابي هريرة لما فتوح الله عليه الفتوح قال أنا أولى المؤمنين من أنفسهم
فن توفي وعليه دين فعلى قضاءه أي ان لم يترك وفاء كما في رواية البخاري
وروى في آخر الحديث وعلى كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى من
بيت مال المسلمين قال ابن بطال فان لم يفعل الامام ذلك فالانتم عليه وروى
ابن مهي عن ^٥ بن شبيب الخ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كفالة سسناده ضعيف وأبطل ابن حزم ضمان الوجه مطلقا

كان في مال أوحده وعن عمر بن عبد العزيز في جوازها آثار وهي حجة من
قال به وقول ابن حزم في احتجاجة أن كلفتموه بطلبه إذا غاب فهو تكليف
الحرج يقال عليه حرج دون حرج والآنسان لا يتكلف ولا يكلف إلا ما هو
في طاقته والآن بطل الضمان والآنزام من أجله والله أعلم وأحكم

(الشركة والوكالة)

روى أبو داود عن أبي هريرة رفعه قال قال الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن
أحدهما صاحبه وروى أحمد وأبو داود عن السائب بن أبي السائب
الخرزومي أنه كان شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فبعثاه
يوم الفتح فقال مرحبا بأخي وشريكي فالشركة حكم جاهلي وأقره الشرع
وروى النسائي عن ابن مسعود اشتركت أنا وعمار وسعد في ما نصيب
يوم بدر فباع سعد بأسيرين ولم ينحى بشيء هذه شركة الأبدان وقد ذهب
إلى بطلانها الشافعي وأبو ثور لبناها على الغرر وهو واضح والأثر من رواية
أبي عبيدة عن أبيه وهو لم يذكر فيه شيئا وروى أبو داود وصححه عن
جابر بن عبد الله أردت الخروج إلى خيبر فأتيته النبي صلى الله عليه وسلم
فقال إذا أتيت وكيلي بخيبر فخذ منه خمسة عشر سقا فان ابتغى منك آية فضع
يدك على ترقوته وروى الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعث عمر على الصدقة فيه دليل على التوكيل وإن بعث العمال لقبض
الزكاة سنة نبوية والله الموفق

(الأفراد)

روى ابن حبان وصححه عن أبي ذر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
قل الحق ولو كان مرا في الحسد ودو القصاص أحاديث من هذا الباب

(العارية)

بشد يد الماء وتخفيها ويقال عاره وهي اباحة المنفعة روى أحمد والاربعة
عن سمرة بن جندب رفعه على اليد ما أخذت حتى تؤديه فهي مضمونة مطلقا
واليسه ذهب ابن عباس والشافعي وأحمد واسحق وروى أبو داود
والترمذي رفعه أمانة الى من أئتمك ولا تخن من خانك المعنى الاخير
حملة الجمهور على الاستحباب وهو المسمى بتمله الظفر والاصوب فيها قول
المالكية من قدر على شيئه فله أخذه ان يكن غير عقوبة وأمن فتنة ورديلة
وجميع الفتن بين المسلمين انما تنور من هذه المسألة ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن يعلى بن أمية قال لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتتك رسل فاعطهم ثلاثين درعا قلت
يا رسول الله أعارية مضمونة أوعارية مؤداة قال بل عارية مؤداة ان تؤدى
ان بقيت عنينا ولا تضمن ان تلفت ففيه دليل على ان العارية لا تضمن
الا بالتضمن ويؤيده ما رواه أبو داود والنسائي والحاكم عن صفوان بن
أمية ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه درعا يوم حنين فقال اغضب
يا محمد قال بل عارية مضمونة والله الموفق المعين

(الوديعة)

روى ابن ماجه عن عمرو بن شعيب الخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أودع وديعة فليس عليه ضمان وفي اسناده البني بن الصباح وهو متروك
الا ان الاجماع وقع على انه لا ضمان على الوديع والله الموفق

(الفصم)

روى الشيخان عن سعيد بن زيد رفعه من اقتطع شبرا من أرض ظالما
طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين فيه ان الارضين السبع متراكمة

لا فتق بينهما والا كفى ان يطوق التي غصبها لا تفصلها وان من ملك أرضاً ملك أسفلها الى تخوم الارض والجهور انما انضم بالانصب اذا تلت لان ثبوت اليد استيلاء وان لم يكن نقل وروى البخارى والترمذى عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند عائشة فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بقصعة فيها طعام فضربتها عائشة بيدها فكسرتها فغصبها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ثم وضع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة فقيهه ان من استهلك شيئاً ضمن مثله مطلقاً وهو للشافعى والكوفية وقلنا كالحنفية يضمن مثل المثل وقيمة المقوم قال ابن حزم انه ليس فى تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال للظالم خذ الاقشة وفصلها ثياباً ولا تازمك الا القيمة وهكذا فنقول له لا يقول هذا الا أنت واما الامة فقد أجمعت على ما نفيده آية ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون نجارة عن تراض منكم وروى أبو داود وأحمد والترمذى عن رافع بن خديج رفعه من زرع فى أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته وحسنه الترمذى ونقله عن البخارى وهو قول مالك وأحمد وإسحق وأكثر علماء المدينة وذهب الجمهور ان الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجره الارض والا صوب هو الاول كما ترى وروى أبو داود عن رجل من الصحابة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وروى الشيخان عن أبى بكره رفعه ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا وهو اجماع وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الشفعة)

روى الشيخان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولمسلم الشفعة فى كل

شرك في أرض أوربع أو حائط لا يصلح ان يبيع حتى يعرض على شريكه
وللطحاوي برجال ثقات قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء
ان كان عقار اوربعاً او منتهولاً وهو قول النعمان وثبت حديث التميم عن
ابن عباس مرسلًا ومرفوعًا والجهور لا تثبت في المنقول وهــل للشريك
الشفعة بعد ان يعرض عليه شريكه كما هو الواجب فيرد الاكثر له ذلك وقال
الثوري وطائفة من اهل الحديث بل تسميط شفعة من اختاره ابن ذى
الشرفين ويشمل الحديث الشفعة في الابجارة وروى النسائي وصححه
ابن حبان جارا الدار أحق بالدار والبخاري عن أبي رافع رفعه الجار أحق
بصفة الصقب محرقة القرب ففي الحديثين اثبات الشفعة بالحوار وهو
الاصوب وروى الاربعة وأحمد عن جابر ينتظر بها وان كان غائبا
وحديث الشفعة كل عقار أنكرته الأئمة في جملة أحاديث الشفعة

(القراض)

أصله الاجماع روى مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب
عن أبيه عن جده انه عمل في مال لعثمان على ان يرجع بينهما وهو موقوف
صحيح وروى الدارقطني برجال ثقات عن حكيم بن حزام انه كان اذا
أعطى رجلا مقارضة كان يشترط عليه ان لا يجهل ما لى في كبد رطبة ولا
تحملة في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل ان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمننت
ما لى القراض حكم جاهلى أقره الاسلام لموضع الحاجة اليه والرفق بالناس
ويكون بعقد بين جائزى التصرف على مال نقد الادينا في ذمة العامل عند
الجهور فان خالف العامل شرطاً ما له الحفظ ضمن ان تلف المال والافال عقد
باق أما ان خالف شرطاً ما له المتجارة فهو فضولي ويتوقف البيع على اجازة
المالك والله أعلم وأحكم

(المساقاة والاجارة)

روى الشيخان عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل
 خيبر بشرط ما يخرج منها من تمر أو زرع وقال لهم تتركهم على ذلك ماشئنا
 ولمسلم دفع اليهم نخل خيبر وأرضها على أن يستملوها من أموالهم ولهم بشرط
 تمرها فيه صحة المساقاة والمزارعة وهو قول العمرين وعلى وسائر فقهاء أهل
 الحديث وانهم ما يجوزان مجتمعتين وفي قوله تتركهم ماشئنا دليل على الصحة
 وان كانت المدة مجهولة وهذا الحديث ناسخ لاحاديث النهى عن المزارعة
 قال الخطابي قد عقل المعنى ابن عباس وانه ليس المراد بأحاديث النهى تحريم
 المزارعة بشرط ما تخرج من الارض وانما أريد بذلك ان يتناحوا وان يرفق
 بعضهم ببعض اهـ وروى البخارى عن ابن عباس احتجهم النبي صلى الله
 عليه وسلم وأعطى الذى حجه أجره ولو كان حراما لم يعطه واليه ذهب
 الجمهور وفيه جواز التداوى باخراج الدم وهو اجماع وروى مسلم
 عن أبى هريرة رفعه قال قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى
 بى ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا ولم يعطه أجره
 وروى البخارى عن ابن عباس رفعه ان أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب
 الله كانت الاجرة على الرقية به أو تعليمه أو تلاوته أو هداؤه إلى الميت
 وخلاف هذا قصور عن مدارك الشريعة وروى البيهقى من طريق أبى
 حنيفة موصولا عن أبى هريرة رفعه من استأجر أجيرا فليسم له أجرته
 والله الموفق

(احياء الموات)

روى البخارى عن عروة عن عائشة رفعته من عمر أرضا ليست لاحد
 فهو أحق بها قال عروة وقضى به عمر فى خلافه ولا يشترط فى ذلك اذن

الامام عند الجمع ورائع الشرطان لا يكون فيما حقه للغير واو بكونها مري
 أو محتطبا لاهل قرية وروى البخارى عن ابن عباس ان الصمعي بن
 جثامة أخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حى الا لله وارسله وفى
 البخارى عن الزهرى تعليقا ان عمر حى الشرف والر بنده زاد ابن أبى شبيب
 عن نافع عن ابن عمر لا يل الصدقة ولا يحى الامام لنفسه بل لساها وللمسلمين
 وروى أحمد وابن ماجه عن ابن عباس رفعه لا ضرر ولا ضرار زاد البيهقى
 عن أبى سعيد رفعه من ضار ضاره الله ومن شاق شق الله عليه وروى أحمد
 عن ابن عباس رفعه الطريق المنياء سبعة أذرع ويرفع الضرر عن الآثار
 والعيون والانهار بما تعطيه العادة فى رفعه وروى أبوداود والترمذى
 عن علقمة بن وائل عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أقطع له أرضا
 بحضرموت والاقطاع من النىء لا من حق مسلم أو معاهد وروى أحمد
 وأبوداود برجال ثقات عن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فسمعتة يقول الناس شركاء فى ثلاثة فى الكلا والماء والنار
 والله أعلم وأحكم

(الوقف)

أجازهم جل العلماء وقال الاقل لا يجوز أى لا تملك تعرف له حقيقة ولا ثبت
 له طريقة ولذا أجاز النعمان بيعه وقول الاقل هو المتعين اليوم لا مور منها
 ان أهل المذاهب فرغوا فيه تفاريع خارجة عن حدود الشريعة ومنها انه
 اليوم سمع لان كل أحد يعرف ان الاوقاف اليوم عرضة للظلمة والنظر
 عليها وانما لا تجرى مجراها ولا تملك بشئ من قصد الواقف أصلا ومنها انهم
 يقصدون بها حرمة ان الورثة فلذا يوفقون على البنين دون البنات ومع هذه
 الاحوال والقصود فلا أظن مسلما يقول بجوازه اليوم ومن أراد أن يجوز
 فضيلة الصدقة الجارية المذكورة فيمارواه مسلم عن أبى هريرة رفعه اذا مات

ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له فليتصدق ببيت من بيوته أو حائط من حوائطه ما دون الثلث صدقة مثلاً على فقير أو طالب علم أو رجل صالح تحصل له هذه التفضيلة على أكل وجهه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الهبة)

روى الشيخان عن النعمان بن بشير ان أباه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى نخلت ابني هذا غلاما كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلته مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه اتقوا الله واعلموا بين أولادكم وفى رواية لمسلم فأشهد على هذا غيى وفى رواية لا أشهد على جور التسوية ان تكون عطية الذكروا لاثنى سوا علمار واه البهقى باسناد حسن عن ابن عباس رفعه سوا بين أولادكم فى العطية فلو كنت مفضلاً أحداً انفضت النساء فلا حديث دالة على وجوب المساواة بين الأولاد فى الهبة وصرح به البخارى وهو قول الثورى وأحمد واسحق وقالوا انها باطلة مع عدم المساواة وارتضاها السيد المحدث المحقق المعروف بابن ذى الشرفين اليمنى وهو الحق وروى أحمد والأربعة عن ابن عمر وابن عباس رفعاه لا يحل لرجل مسلم ان يعطى العطية ثم يرجع فمما لا الوالد فيما يعطى واده وهو مذهب الجماهير وقال النعمان يحصل الرجوع فى الهبة دون الصدقة والهبة الذى رحم وحكم الام حكم الاب عند الاكثر أما الزوجان فقال الزهرى رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت ازوجها ولا يقيسون الزوج فيما وهبت لها وهو قولنا والى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور وهو الاصحوب اليوم لان خداع النساء غلب خداع الرجال فى هذه الأزمنة وروى البخارى عن عائشة رفعت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهدية ويثيب عليها وقال

الشافعي ان الهبة للشواب باطلة لا تنعقد لانه بيع بمن مجهول وروى الشيخان عن جابر رفعه العمري لمن وهبت له ولا بني داود والنسائي لا ترقبوا ولا تعمروا فن أرقب شيئا او اعمر شيئا فلورثته اه ارقب واعمر بالبناء للمجهول والعمري ان يقول اعمر ترك هذا الحائط اى ابخته لك مدة عمرك وبمعناها الرقبي لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه وهى من أحكام الجاهلية الا ان الشرع امضاها ما كانتا ماصحيجان أعطيت له لا رجوع فيه بعد الموت كما تفيد الاحاديث ويتوجه الملك الى الرقبة كما قاله الجمهور وهو الاصح وروى البخارى فى الادب وأبو يعلى باسناد حسن عن أبي هريرة رفعه تهادوا تحابوا اى لان الهدية نافعة فى اصلاح ذات البين وجلب المودات واتصال الاخوة فى الله تعالى وروى الشيخان عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة جاريتها ولا وفرن سناة والله الموفق المعين

(اللقطة)

روى الشيخان عن أنس مرسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فى الطريق فقال لولا خوفا انهما من الصدقة لا كانتا فيجوز أخذ الشيء الخفير الذى يتسامح فيه ولا يحجب التعريف به وفيه بحث على الورع أيضا وروى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصها او كءها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافشأ بك بها قال فضالة الغنم قال هي لك أولاخيك اول الذئب قال فضالة الابل قال مالك وطعامها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربا قوله والافشأ بك بها نفسه يرميها فى رواية لمسلم ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها فان جاء طالبها يوما من الدهر فأدها اليه وهو قول فقهاء الامصار مالك والشافعي والثوري والاوزاعي وأما فضالة الغنم فقال

مالك هو والذئب فيها سواء وقال الجهور يضمن قيمتها لصاحبها اذا اكأها
 وروى الترمذي عن ابن عمر رفعه اذا مر أحدكم بحائط فليأكل كل ولا يتخذ
 خبئة واستغربه أبو عيسى وهو بالاستغراب تحقيق فانه لا يحل مال امرئ
 مسلم الا بطيب نفس منه قال القاضي أبو بكر وأهل المغرب لا تطيب أنفسهم
 بذلك لما جيلوا عليه من الشح بخلاف أهل المشرق فانهم يأمررون القومة
 على الحوائط والاموال باطعام من مر قلت ذلك في زمانه وأما اليوم فقد
 انعكست القضية بل اصطلحت على الشح جميع البرية الا ما شاء الله
 ولا حول ولا قوة الا بالله وصلى الله وسلم على محمد وآله

(القضية)

روى الاربعة عن بريدة رفعه القضية ثلاثة رجل عرف الحق فقضى به
 فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار
 ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار ففي الحديث
 النهي عن تولية الجاهل القضاء فلا يولى الا عالم بالاحكام وأنا أرجو والله
 تعالى ان من كان على بالله من السنة النبوية مقدار ما تضمنه هذا المؤلف
 وكان عالما باللسان نحو او بلاغة فهو عالم حقا بشرط ان يضم الى ذلك حفظا
 من التقوى التي هي سبب نزل الروح الالهي على القلب بالعلوم الوهية
 والانوار البانية والافهات هيئات وحكيلى عن بعض من تقلد الفتوى
 ان فاما لا قال له معتذرا والله لم افعل هذا الفعل فقال له انا عاتبك على الماسى
 وانت تخبرني عن المستقبل فهذا الرجل عرف ان المضارع مستقبل
 ولم يعرف انه اذا دخلت عليه لم صرفته الى المضى ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وروى احمد والاربعة عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين وروى البخارى عنه رفعه
 انكم لتحرصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعلم المرصعة

وبُعثت الفاطمة وروى مسلم عن أبي ذر قلت يا رسول الله ألا تستعصمني
قال انك ضعيف وانها امانة ويوم القيامة خزي وندامة الا من اخذها
بحقها وأدى الذي عليه فيها وروى الشيخان عن أبي بكره رفعه لا يحكم
احد بين اثنين وهو غضبان وروى احمد وابوداود والترمذي عن علي
رفعاه اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض الاول حتى تسمع كلام الآخر
فسوف تدري كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زلت قاضيا بعد فان
سكت الخصم او قال لا أقرو ولا انكر حكم عليه لا نهتمرد والخصم انما شرع
لقمع المتمردين فان كان المدعى عليه غائبا حكم عليه عند مالك والشافعي
وغيرهما لما تقدم من حديث هناد وقال النعمان لا يحكم عليه وروى
الشيخان عن ام سامة رفعته انكم تختصمون الي واعر بعضكم ان يكون
ألحق بحجبه من بعض فأفضى له على نحو ما اسمع منه فن قطعت له من حق
اخيه شيئا فأتاها فاقطع له قطعة من النار فينفذ حكم الحاكم ظاهرا وباطنا وهو قول
الجمهور وقال النعمان انه ينفذ ظاهرا وباطنا وهذا معدود من زلله رضي الله عنه
فلا يتبع عليه والا صرح انه صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه الخطأ في الاجتهاد
في الاحكام وقيل يجوز ولا يقر عليه بل ينهيه الله على ذلك ومثل النعمان
اذا أخطأ نهمه على ذلك اخوانه والله الموفق الهادي وروى ابن خزيمة
وابن حبان عن جابر رفعه كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديدهم لضعفهم
وروى ابن حبان والبيهقي عن عائشة رفعته يدعى بالقاضى العادل يوم
القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمي انهم يقض بين اثنين في مرة وأضر
الناس على القاضى العدل خلاء السوء من الوكلاء والا عوان قال القاضى
أبو بكر بن العربي رفع الى في ولا يبقى الفضاء قوم بخاربون خرجوا الى رقعة
فأخذوا منها امرأة فسألت من كان ابتلاي الله بهم من المفتسين فقالوا ليسوا
بمخاربين لان الخرابية في الاموال لا الفروج فقلت لهم انها في الفروج

أصبح فان الحر يرضى بنهب ماله دون الزنا بزوجه وأبنته ولو كانت عتوبة
فوق ما ذكره الله تعالى لكأن في من يسلب الفروج وحسبكم من بسلاء
صحبة الجهلاء معهما في الفتيا والقضاء اهـ والخاصل ان الولايات
الشرعية قد صلي عليها صلاة الجنابة من قبل زمان القاضي الحافظ وسألت
بعض القضاة عندنا بالمدينة المنورة وكان من أهل الصرامة والميل الى
الاستقامة فقالت له كيف حالك في أحكامك فقال يا فلان والله مع صرامتي
هذه اني قد عجزت عن الحكم الا بالوجاهات ولا حول ولا قوة الا بالله
وروى البخاري عن أبي بكره رفعه ان يفلح قوم ولو أمرهم امرأة وقالت
الحنفية يجوز توليها الاحكام الحدود وذهب ابن جرير الى جواز توليها
باطلاق والحديث رد عليهم فان الناس يحيل بهم الى العلاج غيرهم فورد
في التأخر عن أسسها به والسعي في جلبه واكتسابه وروى أبو داود
والترمذي عن أبي مريم الجهني عمرو بن مرة رفعه من ولاه الله شيئا من
أموار المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته
زاد الطبراني برجال ثقات ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى
فاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتهما وروى أحمد والاربعة عن
أبي هريرة رفعه لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم قال الشاذلي في العزية
قال ابن مسعود السمحت الوشوة في كل شيء وقال أيضا هو أن يقضي الرجل
لاخيه حاجة فيهدى اليه هدية قلنا له يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك
الا الاخذ على الحكم فقال الاخذ على الحكم كفر قال تعالى ومن لم يحكم بما
أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقال النعمان رضي الله عنه اذا ارتشى الحاكم
انزل في الوقت وان لم ينزل بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك قال القرطبي
وهذا أي ما ذكره النعمان لا يجوز ان يختلف فيه ان شاء الله تعالى اهـ
كلام الشاذلي والامر يكاد كره القرطبي اتفاقا لكن هذا كله في المرتزق من

بيت المال أما غيره فتجوز له أجرة مثله فقط ولم يكن حاكما والله الموفق
 الهادي وروى أبو داود عن عبد الله بن الزبير قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن الخصمين يبعدان بين يدي الحاكم

(الشهادات)

روى مسلم عن زيد بن خالد الجهني رفعه ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي
 بشهادته قبل أن يسأله وهذا في شهادة لا يعلم بها صاحب الدعوى فيأتي
 اليه ويخبر بها كما قاله يحيى بن سعيد الأنصاري وما رواه الشيخان عن
 عمران رفعه خيركم قريء ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم ثم يكون قوم
 يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤمنون وينسذون ولا يفون
 ويظهر فيهم السمن فعنه شهادة الزور حكاه أبو عيسى عن بعض أهل
 العلم أو الشهادة على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة كما
 يقوله بعض أهل الأهواء قال المجد القرن مائة على الأصح لقوله صلى الله
 عليه وسلم لغلाम عش ثرنا فعاش مائة سنة اه قال الجمهور والفضل
 بالنظر إلى كل فرد فرد وقال أبو عمر بل بالنسبة إلى الجموع وإلّا لأصوب
 قول الجمهور بالنظر إلى الصحابة وقول أبي عمر بالنظر إلى القرنين بعدهم
 أو الثلاثة وهذا المترجي هو مفاد الأحاديث وروى أحمد وأبو داود عن
 ابن عمر رفعه لا تجوز شهادة سحان ولا خائبة ولا ذي غمر على أخيه ولا
 شهادة القانع لأهل البيت العمر الحقدوز ناومعني والقانع هو خادم أهل
 البيت والحديث ضعفه عبد الحق وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء اه
 يعني فالمشترط العمد الله كما في الآية الكريمة قال الجمهور هي ملكة تمنع
 اقتراف الكبائر وصغائر الحسنة كسرقة لقمة والردائل المباحة كبول بطريق
 والأصوب ما قاله شدت عصره الإمام ابن ذى الشرفين أن العمدل هو من
 غلب خيره على شره ولم يجرب عليه اعتياد المكذب اه وروى أبو داود

عن أبي هريرة رفعه لا تجوز شهادة يدوي على صاحب قرية قال مالك
لما فيه من الجفاء في الدين وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم لقبوله صلى
الله عليه وسلم شهادة الاعرابي على هلال رمضان وروى مسلم وأبو
داود والنسائي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بين
قال أبو عمر لا مطعن في اسناده وروى مثله أبو داود والترمذي عن أبي
هريرة وصححه ابن حبان وبه قال مالك واللقهاء السبعة والجاهل من
الصحابة والتابعين وذلك في الاموال كما قاله عمرو بن دينار راويه عن ابن
عباس وقيل لا يخرج عنه الا الحد والنصاص لانهما لا يثبتان بذلك اجماعا
وقال النعمان وأصحابه لا يقضى الا بالشهود فقط ولعل الاصوب ان
ذلك موكل الى أحوال الشاهدين والخالفين فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
من شهد له خزيمة كفاه نظرا الى حاله وبعده عن التهم والامر صعب فلا تغتر

(الدعوى والبيّنات)

روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عباس رفعه لو أعطى الناس بدعواهم
لادعى قوم دماء رجال وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر
وأصله في الصحيحين واليه ذهب سلف الامة وخالفها وروى البخاري
عن أبي هريرة رفعه انه عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم
أبهم يخلف وروى الشيخان عن الاشعث رفعه من خالف على عين هو
فما فاجر لقي الله وهو عليه غضبان وروى أحمد وأبو داود عن أبي موسى
ان رجلا من اخيصم في دابة ولا بينة لهما فقضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم انهما بينهما نصفين وبه قال الثوري وأهل الرأي في ما اذا كانت بيد
أحدهما أيضا وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن جابر رفعه من خالف
على منبري هذان يمين آتية تبوأ مقعده من النار وهو قول الجمهور انه يجب
التغليط بالمكان والزمان وقال الحنفية والحنابلة لا يجب على الخالف

الاجابة الى ذلك وروى المدارقطنى عن جابر ان رجلاين اختصما فى نافة قال كل واحد منهما نتجت عندى وأقام بينة فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن هب فيه ربه قال مالك والشافعى وهو الاصبوب وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طائب الحق اى المدعى اذا نكل المدعى عليه وروى الشيخان عن عائشة قول عيمز المدلى فى زيد واسامة وقد غطيا رؤسهما بقطيفة وبدت اقدامهما ان هذه الاقدام بعضها من بعض واستبشار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتمتير التقيافة فى ثبوت النسب وهو قول مالك والشافعى والبخاري والاصح الا كنفاء بواحد كما فى الحديث ونسب اسامة ثابت على كل حال بالفراس وان كان اسود لسواد أمه ام أبى بركة الحبشية وفى المواطن عمر كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم فى الاسلام بالقيافة اى حيث لافراس وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الجنائيات والحدود)

روى الشيخان عن ابن مسعود رفعه لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث الذيب الزانى والنفس بالنفس والمفارق لدينه التارك للجماعة ويكناول هذا الخوارج اذا قاتلوا وأفسدوا وروى أبو داود والنسائى عن عائشة رفعته بالقطر رجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصاب أو ينفي من الارض وظاهر الحديث والآية ان الامام مخير فى المحارب بين هذه العقوبات وروى الشيخان عن ابن مسعود رفعه أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء وروى أحمد والاربعة عن سمرة رفعه من قتل عبده قتلناه ومن جدد جددناه وبه قال الشيخى انه يقتل الحر بالعبد مطلقا وقال النعمان الا اذا كان سبيده والاصوب قول الثلاثة انه لا يقتل الحر بالعبد مطلقا لقوله تعالى الحر بالحر

فيما كتب علينا وأما قوله النفس بالنفس فهو مما كتب في التورية على أهلها وشريعتنا جاءت بالتخفيف ووضع الاتقال وروى أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود عن عمر رفعه لا يقاد الوالد بالولد قال أبو عيسى فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم اه وروى البخاري عن أبي جحيفة رضي الله عنه قلت أعل هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال لا والذي فاق الحبة ورأى النسيمة إلا فهم يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما بها قال العقل وفكالك الاسير وان لا يقتل مسلم بكافر قال تزعمه الشيعة من ان عليا عنده جانب من الوحي غير القرآن والسنة من تكذب بانهم التي ربما جرتهم الى المروق من الدين وكون المسلم لا يقتل بالكافر قودا هو مذهب الجاهل وروى الشيخان عن أنس بن مالك ان جارية وجدت قدر ض رأسها بين حجرين فسألوها من صنع بك هذا أفلان أفلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فأخذها يهودي فأقر فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرض رأسه بين حجرين فيجب القصاص بالمثل وبه قال مالك والشافعي ومحمد وهو الاصول ويقتل الرجل بالمرأة واليه ذهب الاكثر ويكون القود بمثل ماقتل به وهو مذهب الجمهور وحديث لا قود الا بالسيف قال ابن عدى طريقه كلها ضعيفة ولا شبهة عند مالك والليث والحديث الوارد بذلك قال ابن كثير في اسناده اختلاف كثير اه والاصل عدم اعتبار الاكلة فكل ما أزهق الروح أو جيب القصاص والقتال بالواط او السحر يخلق حتى يموت بل في الحديث حد الساحر ضربة بالسيف كما يأتي وروى أحمد والدارقطني عن عمرو بن شعيب اطلع ان رجلا طعن رجلا في ركبته فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقدني فقال حتى ترأسم جاء اليه فقال اقدني فأقاده ثم جاءه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نهيتك فعضمتني ثم نهى ان يقتص من

جرح حتى يبرأ صاحبه أى خوفا من السراية إلى النفس أو عثل في الجسم
وروى مالك في الموطأ بسنده إلى أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت
أحدهما الأخرى فطرحته جثثهما فقتل فيهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم بغيره أو وليده روى أن الرمي كان بحجر وروى بممود فسطاط
وروى بسطاح أى بمود يرقق به الخشب فترك مالك كل ذلك لا يضطربه
وزاد الشيخان ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغيرة توفيت فقتل رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن ميراثها بينها وزوجها وأن العقل على عصبتها من
رواته الليث عن ابن شهاب قال أبو عمر لم يذكرك مالك قتل المرأة فيه من
الاختلاف والاضطراب بين أهل النقل والفقهاء من الصحابة والتابعين
فمن بعدهم أى رواية فقتلها وجثثها فحدث شبهة العمد فيه اختلاف كثير كما
تقدم وحديث المرأتين فيه اختلاف كثير في المتن فاقصر مالك عنه على ما عليه
الفتوى وعمل أهل المدينة وهو أنه لا شبهة عمد وقد تقرر في الأصول أن عمل
أهل المدينة من المرجحات عند الاختلاف والاضطراب والله أعلم وأحكم
فقول مالك والليث أن القتل عمد أو خطأ فقط هو الأصوب لأن الضرب
بالسوط والقضيب الرقيق كثير ما يقتل أما بحسب قوة المضارب وأما
بحسب ضعف بنية المضروب ومن الأول أن بعض الأمراء الانجاد قتل
أسدا بسوط فقال فيه المنهي القصيدة المشهورة ومنها

أجحدل الأسد الهز بوسوطه * لمن اتخذت حسامك المصرة ولا

يل ذكر الاخبار يرون أن المعتصم ضرب أسدا بتهرة فادخل رأسه في جوفه
ويتضح في الطرف الثاني أن يقال أن ضعف البنية تقتله هذه الأشياء بمساركة
ضعف بنيتها والحامل التي قد تم خناق جثثها في غاية الضعف من البنية فلذا
قضى فيها بالعقل فدل حديث الصريحين وينظر إليه من قول سليل وهل
يقص من شريك سبع أو جرح نفسه أو حربي أو مرض بعد الجرح أو عليه

نصف الديبة قولان ثاني الشقين وباعوا اعتراض ابن مرقوق على خليل
 يلامين والله الموفق الهادي وروى الشيخان حديث الربيع بنت النضر
 انها كسرت ثنية بحارية فطالب أهلها القصاص فأبى أنس بن النضر فقال
 صلى الله عليه وسلم يا أنس كتاب الله القصاص ثم إن القوم رضوا فذبحوا وقال
 أبو داود قلت لأحمد كيف القصاص في كسر السن قال تبرأ وروى أبو داود
 والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رفعه من قتل في غميلة أو رميا فعليه عقل
 الخطا ومن قتل عمدا فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة الله الطرف الاول
 فيه اجمال فلذا قال مالك انه هدر والطرف الثاني يفيد ان الواجب في العمد
 هو القود وهو قول النعمان وهو الاصحوب اى الا أن يرضى الجاني بدفع الديبة
 وروى الدارقطني بإسناد على شرط مسلم عن ابن عمر رفعه اذا أمسك
 رجلا رجلا وقتله الآخر قتل القاتل وحبس المسك هذا اذا عرف
 ذامن ذا أماما رواه البخاري عن ابن عمر انه قال فقتل غلام غيلة فقال عمر
 لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم به فهو عند عدم معرفة المسك من القاتل
 والمسألة مزلة قدم وحديث انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بعهده وقال
 أنا أولى من وفي بدمته رواه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن اليلمانى مرسل
 وابن اليلمانى ضعفه جماعة وحديثه مرسل ومخالف وفي سننه ابراهيم
 ابن محمد بن أبي ليلى ضعيف ووصله الدارقطني عن ابن عمر بسند واه
 ومع هذا فقد قال به النعمان رضى الله عنه والا صوب أن يحمل على ان هذا
 المسلم كان من الدعار الذين لا يبقون على أحد مسلما كان أو كافرا والله
 الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الديات)

روى أحمد وأبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة عن أبي بكر بن
 محمد بن حزم عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل

البن من اعتبط مؤمنا قتلا على بينة فانه قودالا أن يرضى أو لياء المقتول وان
 في النفس الدية مائة من الابل وفي الانف اذا أوعب جددسه الدية
 وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي الذكر الدية وفي
 البيضتين الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة
 نصف الدية وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس
 عشرة من الابل وفي الموضحة خمس وعلى أهل الذهب ألف دينار قال
 العقيلي حديث ثابت محفوظ وقال أبو عمر شهرة هذا الكتاب ونلقى
 الناس له بالقبول تغنيه عن الاسناد ومثله لابن كثير فالابل أصل على أهلها
 وفي حديث أبي داود والنسائي انه صلى الله عليه وسلم كان يقوم دية الخطأ
 على أهل القرى على أثمان الابل تارة أربع مائة دينار وتارة ثمانمائة
 وروى ابو داود عن عطاء أرسله قضى على أهل الابل مائة وعلى أهل البقر
 مائتين وعلى أهل الشاة ألفى شاة وعلى أهل الخيل مائتى حذلة وعلى أهل
 القمح قدر امنه لم يحفظه ابن اسحق وهذا يدل على تسهيل الامر والمساهلة
 في الدية هي التي جرى بها العرف اليوم وأصله ان المقتول قد يكون هو الظالم
 ولتنامى الاحكام الشرعية وفقدان القومة بامضاءها فأولياء المقتول خوفا
 من حقوق المعرفة لا يقبلون عذرا فيجعل ذلك كالتيطيب لا نفسهم عن مئة توأهم
 المظالم في الحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وايعاب الانف
 جددسه من القصبه العظم المقدر من الطاجيبين فان قطع من الماسن وهو
 ما لان منه فدية أيضا كما رواه الشافعي عن طاوس عن كتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عندهم واذا قطع من اللسان ما يبطل بعض الحروف
 فقصته بعدد الحروف المبطله وفي الشفة الدية عند مالك والاكثران في ذكر
 العينين والخصى حكومة والصلب من الكاهل الى عجب الذنب فان ذهب
 المني أيضا فدينان وفي عين الاور عند مالك وأحمد وجساعة من الصحنابة

الدية وروى البيهقي عن زيد بن ثابت ان في الهاشمية عشرة من الابل وروى عبد الله بن أحمد ان عمر قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بأربع ديات وروى الدارقطني عن ابن مسعود رفعه دية الخطأ الخمس عشرة وحقه وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بني لبون وعند الاربعة وعشرون بني مخاض واسناد الاول أقوى وعليه قول خليل ورعيت في العمدة بخذف ابن الليون وروى ابن حبان عن ابن عمر رفعه ان أعتى الناس على الله ثلاثة من قتل في حرم أو غير قاتله أول دخل الجاهلية بفتح الذال الثار وروى البخاري عن ابن عباس رفعه هذه وهذه سواء يعني المختصر والابهام ولا يداود والترمذي من حديثه الضرس والثنية سواء وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب الخ رفعه من تطيب غير معروف بالطب فأصاب نفسه فسادونها فهو ضامن ومثله لابي داود والنسائي قال الخطابي لا أعلم خلافا ان المعالج اذا تصدى فشوهه من فعله التلف ضمن الدية ويسقط عنه القود لانه لا يعالج الا باذن المريض وجناية الطبيب على عاقلته في قول عامتهم اه وروى أحمد والاربعة عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين ولكنسائي وعقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثالث من ديتها وصححه ابن خزيمة قال الخطابي ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا وهو قول مالك وأحمد وابن شبرمة والى ان المرأة تعاقل الرجل الى الثالث من ديتها ذهب الجمهور منهم فقهاء المدينة السبعة والحديث معهم وروى الاربعة عن ابن عباس جعل النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألماى درهما وصله عكرمة مرة وأرسله مرارا والى هذا ذهب أكثر العلماء وقال أهل العراق انها عشرة آلاف وروى أبو داود والنسائي عن أبي رمثة رفاعة بن يثرب أئيت النبي صلى الله عليه وسلم ومضى ابني فقال من هذا فقلت ابني واستشهد به قال أما انه لا ينبغي عليك ولا تجني

عليه وهذا اجماع وحمل العاقلة الدية في الخطأ من باب التعاون حيث ان
الجانى كلا جانى من جهة عدم العتصم

(القسامة)

قال في ضياع العلوم هي الايمان تقسم على خمسين رجلا من أهل بلدة ويحد
فيها قتيل لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياؤه على معين فيها حديث التيمن أنحالفون
وتستحذون دم صاحبكم قالوا الا قال فتخلف لكم يهود قالوا ليسوا مسلمين
فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقصة
وروى مسلم عن رجل من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر
القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار في
قتيل ادعوه على اليهود والحاصل ان القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية
يخلف من قام بهم اللوث خمسين عينا فان نكلوا لزمتهم الدية فان التبس فن
بيت المسال وحقيقة اللوث شبهة يغلب على الظن الحكم بها والله الموفق المعين

(البغى)

روى مسلم عن أم سلمة رفعت يده يقتل عمارا الفئة الباغية قال ابن عبد البر هو
متواتر ومن أصبح الحديث وروى البزار والحاكم عن ابن عمر رفعه
هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله في من بغى من هذه الامة لا يجوز على
جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطالبها ربا ولا يقسم فيثما والمصحيح انه
موقوف على علي وفي رواية انه قال اكم المعسكر وما حوى والاكثر والا قوى
طريقا عن علي ما تقدم مسألة انفصلت بغاة عن قتيل من غيرهم فدنته على
الفريقين وروى مسلم عن عرفة بن شريح رفعه من أناكم وأمركم جميع
يريدان يفرق جماعتكم فاقتلوه والامر لله من قبل ومن بعد

(قتل الصائل والمرند)

روى البخارى وأصحاب السنن مرفوعاً عن قتل دون ماله فهو شهيد زائد
 الثلاثة ومن قتل دون أهله فهو شهيد قال ابن المنذر فلا رجل عند أهل العلم
 أن يدفع عما ذكر بدون تفصيل إلا السلطان في أخذ المال لا آثار الواردة
 في الصبر على جورهِ وروى الشيخان عن عمران بن حصين أن رجلين
 عض أحدهما يداً إلا تخرفزع المعضوض يده فأندرتية العاض فأهدرها
 النبي صلى الله عليه وسلم فالجناية الحاصلة لدفع الضرر تهدر وعليه الجمهور
 بل لو جرحه المعضوض في محل آخر من يده فلا شيء وروى عن أبي هريرة
 رفعه أن رجلاً أطلع عليك بغير إذن سجدته ففقت عينه لم يكن عليك جناح
 ومثله ما إذا نظرت من سطح بيتك أو المؤذن من المأذنة فهدم الصوامع المعورة
 والغرف المعالة إذا كانت محدثة وروى أحمد وأبو داود والنسائي وصححه
 ابن حبان عن البراء بن عازب رفعه حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وعلى
 أهل المساشية ما أصابت بالليل واليه ذهب مالك والشافعي للحديث والآية
 وهو الصواب الذي لا محيص عنه وروى الشيخان عن معاذ في رجل
 أسلم ثم تهود أنه يقتل قضاء الله ورسوله فأمر به فقتل ولأبي داود كان قد
 استنبط قبل ذلك وإلى وجوب الاستنابة ذهب الجمهور لهذه الرواية وله في
 رواية أخرى فدعاها أبو موسى عشرين ليلة وجاءها فدعاها فأبى فضرب عنهقه
 فلا بد من الاستنابة بقدر إزالة الشبهة وروى البخارى عن ابن عباس رفعه
 من بدل دينه فاقطعوه هو عام للمرة أو إليه ذهب الجمهور وعليه يدل حديث
 معاذ الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما بعته إلى اليمن أيما امرأة
 ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنهقه وإلا صوب
 أن المراد بتدليل الإسلام بالكفر لا النصرانية باليهودية أيضاً كما زعم
 الشافعية وروى أبو داود عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدر

دم ام ولدقتها سببها اسم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان نهاها فيقتل
 سباب النبي صلى الله عليه وسلم كان مسلما او من اهل العهد الا ان يسلم هذا
 هو الا صوب والله الموفق المعين

(الزنا)

روى مسلم عن عباد بن الصامت رفعه خذوا عني خذوا عني قد جعل الله
 لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم
 وفيهما حديث العسيف واغدا يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
 وقال مالك والا زاعى ان المرأة لا تعرب وقال مالك في الرقيق كذلك واما
 الجمع بين الجلد والرجم للثيب كما يفيد حديث عباد فهو الا صوب وبقيّة
 الاحاديث لا تنافيها وأخرج البخاري عن علي بن جلدتها بكتاب الله ورجمها
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واضح واعترف ما عر أربع مرات
 كافي حديثه لا يدل على شرطية ذلك بل يكفي الاعتراف مرة واحدة كما لا مالك
 والشافعي وهو الا صوب نعم يجب استئفسار الامام عن الامور التي لا توجب
 حدا كقوله صلى الله عليه وسلم لما عرأشربت بخر العلك قبلت أو غمزت وقول
 علي للهرة لعلك مكرهة أو أتيت نائمة وروى الشيخان عن عمر انه خطب
 فقال ان الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية
 الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا
 بعده وان الرجم حق في كتاب الله على الزاني المحصن اذا قامت البينة او كان
 الحبل او الاعتراف قوله او كان الحبل به قال مالك وأصحها به وقال النعمان
 والشافعي لا يثبت الحد بمجرد الحبل ولعله الا صوب ان شاء الله تعالى
 ولا حظ لمالك وعمر رضي الله عنه ان المصوبة والنائمة لا يسكتان عن الواقعة
 غالبا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه اذا زنت أهة أحدكم فبين زناها
 فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فكذلك ثم ان زنت الثالثة فبين

زناها فليبعها ولو يحبل من شعر وتدين زناها بالشهادة وتقام لدى الحاكم عند الأكثر وظاهر الامر وجوب البيع وهو قول داود والجمهور على الاستحباب وانما تجد أحصنت ام لا وذهب جمع الى انه لا يحسد الا من أحصن وهو قول ابن عباس وصريح الآية ثم ظاهر الحديث ان للسيد اقامة حد السرقة والشرب ويؤيده ما رواه أبو داود عن علي رفعه أقيموا الحدود على ما ملكتم أيما نكح وهو في مسلم موقوف على اقامة الحدود مطلقا الى السيد وبه قال اثنا عشر من الصحابة بقول الطحاوي كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والنفي والجمعة الى السلطان ولا نعلم له مخالفا من الصحابة مردود بعلمت والحكم مستحب عند الجمهور حتى على الامة المزوجة فغدا الى سيدها وروى مسلم عن عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا نبي الله أصبئت حسدا فأقمه علي فدعا ولم اقل احسن اليها فاذا وضعت فائتني بها ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشدت ثيابها عليها ثم أمر بها فرجعت ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه يا رسول الله وقد زنت فقال قد تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لو سمعتم وهل توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى وفي رواية لانهما رجعت بعد ان قطعت ولدها فظاهره انه يصلي على العصاة وهو قول الجمهور وان التوبة لا تسقط الحدود وهو قولهم أيضا الا المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه عندهم أيضا وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية زنيا وهو مذهب الجمهور ان الحد يقام على الكافر وقولنا كعظم الحنفية باشتراط الاسلام وانه المراد بالاحصان وروى أحمد والنسائي عن سعيد بن سعد بن عباد كان بين أياننا روي مجمل ضعيف فخبثت بأمة من اماتهم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

أضر بوه حنيفة فقالوا يا رسول الله انه أضعف من ذلك فقال خذوا عسكالا
فيه مائة شمر أخ ثم أضر بوه بضريرة واحدة ففعلوا واليه ذهب الجمهور
وروى أحمد والأربعة عن ابن عباس رفعه من وجدتموه يعمل عمل قوم
لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ومن وجدتموه على بهيمة فاقتلوه والبهيمة
ورجلاله موتون وفيه اختلاف وقول مالك في الأولى ما أفاده الحديث
وفي الثانية انه يعزر واطع البهيمة فقط ولا تقتل وبه قال أحمد وروى
البخاري عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختبئين من
الرجال والمختبرات من النساء وقال أخرجوهم من بيوتكم والمراد من
تحقيق بذلك لا ما كان له ذلك جبهة وروى البيهقي عن علي أدرى الحدود
بالشبهات ورفعته ابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ ادفعوا الحدود ما وجدتم
إها مدفعا وأخرج به الحافظ في التلخيص بسند روايات موقوفة صحيح
بعضها فبعضه سد المرفوع بها وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها
فمن ألم بشيء منها فليست بستر الله وليتب إلى الله فإنه من يسدي لنا صفحته
نقيم عليه كتاب الله عز وجل ومراسيل الموطأ حكم إها أبو عيسى في جامعه
بالصحة والحديث رواه أيضا الحاكم عن ابن عمر رفعه والله الموفق

(القتف)

هو الرمي بوطء بوجب الحد على المتذوق روى أحمد والأربعة عن عائشة
قالت لما نزل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وذكر ذلك
وتلى القرآن فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضر بوا الحد وروى مالك
والثوري في جامعه عن عبد الله بن عامر قارئ الشام قال لقد أدركت أبا بكر
وعمر وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضر بون المملوك في القذف إلا أراعين
وهو قول الجمهور وقال الأوزاعي وداود لا يمتصف حد العبد على القذف

العموم الآتية والصحابة أدرى بمطامير التنزيل ومطازن التأويل وروى
 الشيخان عن أبي هريرة رفعه من قذف مملوكه أقيم عليه الحد يوم القيامة
 الآن يكون كما قال فلا يحد قاذف مملوكه اجتماعا فان قذفه غير ماله
 فكذلك وقال مالك وداود الأمام الوالد فانه يحد قاذفها الاجنبي وصح ذلك
 عن ابن عمر والله الموفق المعين

(السرقه)

روى الشيخان عن عائشة رفعته لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار
 فصاعدا وفي رواية لا يحد عنهم الا قطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو اذنى
 من ذلك وقال الثوري وذووه لا قطع الا في عشرة دراهم فأكثر والاول
 أصح دليل وعليه فهل الاعتبار بربع الدينار أو الثلاثة دراهم قال بالاول
 الشافعي والثاني مالك وأحمد ويؤيده ما بعده وروى الشيخان عن ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وذلك اذا كان
 صرف ربع الدينار درهمين مثلا وروى الشيخان عن عائشة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا سامة أتشفع في حد من حدوا لله انما أهلك
 من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف
 أقاموا عليه الحد ولمسلم أيضا عنها كانت امرأة تستعير المتاع وتحججه فأمر
 النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فلا يشفع في الحد اذا باغ الامام أخرج
 أبو داود عن عمرو بن شعيب الخ رفعه تعافوا الحدود فيما بينكم فما
 يلغني من حد فقد وجب وهو اجماع وأما جاحد العارفة فالحد يث مصرح
 بقطعه وهو مذهب أحمد واسحق وداود وقال الجمهور الجاحد خائن وقد
 روى أحمد والاربعة وصححه الترمذي عن جابر رفعه ليس على خائن
 ولا منتهب ولا مختلس قطع وذهب أحمد واسحق الى عدم اشتراط الحرز
 وقال الجمهور باشتراطه قال ابن بطال الحرز مأخوذ من مفهوم السرقه لغة

وروى أحمد والأربعة عن رافع بن سُدَج رفعه لا قطع في ثمر ولا كثير
 الثمر الرطب والعنب وغيرهما وبأسها والكثير الجسار واليه ذهب النعمان
 فقال لا قطع في طعام ولا في ما أصله مباح كالصيد والخطب والحشيش وقال
 الجمهور يقطع في كل محرر باقيا على أصله أو جذوا أو أوالا الحديث بان عادة
 أهل المدينة عدم احراز حواشيها قاله الشافعي والاولى في التأويل انه لا قطع
 فيما جرت العادة بأخذه مما لا تبلغ قيمته ثلاثة دراهم والا ضاعت أموال
 الناس وفي الحديث الصحيح لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه
 فقول الجمهور هو الا صوب وروى أحمد وابوداود والنسائي برجال
 ثقات عن أبي أمية المخزومي أني رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخص قد
 اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما أخالك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وأخرج به
 الحاكم عن أبي هريرة وقال فيه اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه الحسم الكي
 بالنار لتنسأ أفواه العروق وأجرة الفاطم والحاسم من بيت المال وروى
 أبوداود والنسائي عن عبد الله بن عمرو رفعه سئل عن الثمر المعاق فقال
 من أصاب بفيه من ذى حاجة غير ميت خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء
 منه فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجرين فبلغ
 ثمن المجن فعليه القسط وأخرج البيهقي تفسير الغرامة والعقوبة بانها غرامة
 مثله وجلدات نكاح والقطع لقوائمه الاربع من خلاف اليمين في السرقة
 الاولى وهكذا قالت الحنفية بحسب في الثلاثة بخلافه والنص مع القول الاول
 وهو مالك والشافعي رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي اسناده
 الواقدي وهو ثقة على الا صوب وما الحنفية هو قول علي وهو ظاهر القرآن
 وروى أبوداود والنسائي واسناده عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال افتلوه قيل يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه ثم جئ

به الثانية والثالثة والرابعة كذلك ثم جرى عليه الخامسة فقال اقبلوه قال جناب
 فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأ راه فألقيناه في بئر ورميناه عليه الحجارة وفقه الحديث
 ان المعروف بالدعارة والشر المأبوس من رجوعه الى الخير يقتل من أول مرة
 وذلك موافق للقواعد الشرعية والاخبار المرسلة المرضية وان قال
 الترمذي ان هذا الحديث لم يعمل به أحد وقال الشافعي انه منسوخ فن
 عيانى الفقه المسلمة ان الضرر يزال والسارق اليوم محاربون وذلك معروف
 لدى كل أحد في هذه الأزمنة وقطع السارق من مفصل الكف والقدم
 وروى الترمذي عن عائشة رفعتة من دعا على من ظلمه فقد انتصر واختلف
 في التحليل من الظلامة فكان ابن المسيب لا يحلل أحدا من عرض ولا مال
 وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحللان منهما ورأى مالك التحليل
 من العرض دون المال وخير الامور أوساطها واهل الخلاف لفظي فقط
 والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(حد الشرب وبيان المسكر)

روى الشيخان عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب
 الخمر فيجلده بجر يدين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار
 الناس فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحد ونمناون فأمر به عمر الخمر
 عصير العنب اذا غلا وقذف بالزبد وتطلق على ما هو أعم من ذلك من كل
 مائع مسكر وهل هذا الاطلاق حقيقة وهو الصواب لانها حُرمت
 وما بالمدينة الا الفضيخ والنيذ قال الخطابي زعم قوم ان العرب لا تعرف
 الخمر الا من العنب مع ان الصمغابة الذين سمو اغصير المتخذ من العنب خمر
 عرب فصحاء اولم يكن هذا الاسم صحيحا ما أطلقوه وهذا هو الحق
 فلا يشوش عليك كلام المتفقهة وأجمعوا على الاكتفاء في الجلد بالجر يد
 والنعال وأطراف الثياب والا صبح جوازه بالسوط والاثمان قال الثلاثة

والشافعي في أحد أقواله ومشهوره بجلد أربعين وهو حكمة صلى الله عليه وسلم
 ومال عمر وابن عوف تابع للسياسة وروى مسلم أن رجلاً شهد على الوليد
 أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رأى يتفأفأها فقال عثمان أنه لم يتفأفأها حتى
 شربها وبه قال مالك وموافقه وهو الأصوب أن من تفأفأ الخمر حسد
 وقال الشافعي لا يحسد لاحتمال أنه شربها مكرها أو غير ذلك من الاعتذار
 وروى أحمد والأربعة عن معاوية رفعه أنه جيء بشارب في الرابعة فقال
 اضربوا عنقه وإليه ذهب الظاهرية وذكر الترمذي أنه لم يعمل به أحمد
 وروى أبو داود عن قبيصة بن ذؤيب رفعه ثم أنى بالتخريف الرابعة فيجلده
 ورفع القتل عن الناس فكانت رخصة إلا أن قوله فكانت
 رخصة يدل على أن الأول عزيمة فلا يجل ذلك في محله وما جراً للناس
 على المعاصي التي هي يريد الكفر الإهمال مثل هذه الأساطير في الدعار
 والعتاة المتمردة وفي الموطأ نحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور
 وما هنالك بأحداث كما تراه بل هو حديث صحيح وروى الشيخان
 عن أبي هريرة رفعه إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه وعن علي موقوفاً والمراق
 والمذاكير روى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أراد أن يجلد رجلاً فأتى بسوط خلقي فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد
 فقال دون هذا وروى الترمذي والحاكم عن ابن عباس رفعه لا تقام
 الحدود في المساجد وبه قال أحمد واستحق والكوفة وذهب ابن أبي ليلى
 إلى جوازها بن بطال قول من نزه المسجد أولى وروى الشيخان عن عمر
 نزل تخريم الخمر وهي من خمسة من العنب والخمر والعسل والخنطة والشهير
 والخمر ما خامر العقل وروى مسلم عن ابن عمر رفعه كل مسكر خمر وكل
 مسكر حرام وروى أحمد والأربعة عن جابر رفعه ما أسكر كثيره فقليله
 حرام وصححه ابن حبان وبه قال الجمهور وذهب أهل الكوفة وأكثر

علماء البصرة الى انه يحل دون المسكر من غير عصير العنب والرطب وما
قالوا بحله الطلاء وهو العصير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه وهو الباذق
وفي البخاري عن ابن عباس سبق محمد الباذق ما أسكر فهو حرام وأخرج
البيهقي ان أبا مسلم الخولاني سأل عائشة رضي الله عنها عن الطلاء فقالت
صديق الله وبلغ حبي سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ليشربن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رؤوسهم
المعازف يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنزير قال الحافظ
أبو الفضل من قال ان الحشيشة لا تسكر وانما تخدر فقد كابر لانها تحدث
ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة واذنا سلم عدم الاستسكار فهي مفترية
وقد أخرج أبو داود نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر
ومفتر قال الخطابي المفتر كل شراب يورث الفتور والخدر في الاعضاء اه
وروى مسلم عن ابن عباس كان ينبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في
السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فاذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه
فان فضل شربه اراقه وروى البيهقي وصححه ابن حبان عن أم ساهة
رفعت ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى مسلم وأبو داود
عن وائل بن حجر ان طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر
يضيفها للدواء فقال انها ليست بدواء ولكنها داء ولذا قال النقي السبكي
بعد نزول آية المسائدة سلب الله الخمر كل منفعة لها ذكرها الاطباء او
ذكرت في القرآن وهو قول واضح والله الموفق المعين وصلى الله وسلم
على محمد وآله

(التعزير)

هو لغة من العزر وهو الرد والمنع وشرع التأديب على ذنب لا حد فيه
والاصوب ان التألف به لا يضمن وهو قول مالك والنعمان روى الشيخان

عن أبي بردة رفعه لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حدم من حدود الله وأجاز مالك والشافعي الزيادة في التعزير على ذلك قال الداودي المسالك لم يبلغ مالك هذا الحديث فرأى العقوبة بقدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه به وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة رفته أقبلا وذوى الهيثات عثرتهم الا في الحدود وروى الاربعة عن سعيد ابن زيد رفعه من قتل دون ماله فهو شهيد فقيه جواز دفع المائيل وهو قول الجمهور وشذ من أوجب به وزاد أبو داود دون دينه ودمه وأهله وتقدم الكلام عليه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على محمد وآله

(العتق)

هو الخلو من الخلال والاعراق الدنيئة وشرع اسقاط الملك عن الادمى تقر بالى الله تعالى روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه أيسا امرئ مسلم أعتق امرءا مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضو وامنه من النار فهذا أفضل في عتق المسلم المسلم وروى عن أبي ذر سأله صلى الله عليه وسلم أى العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب أفضل قال أغلاها ثمنوا أنفسها عند أهلها وروى ابن عمر رفعه من أعتق شركا له في عهد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافتق عتق منه ما عتق قوله والالتح رواه مالك وعبيد الله العمري عن نافع من قوله صلى الله عليه وسلم بلا شك فلذا قال مالك والظاهرية والشافعية في قول لا يعتق نصيب الشريك الا بدفع القيمة ولا شيخين أيضا عن أبي هريرة والاقوم العبد واستسعى غير مشقوق عليه والى عتق العبد جميعه واستسماؤه في حصصه الشريك ذهب الامام البخارى وجميع وكانه رجع رواية أبي هريرة على رواية ابن عمر لتأخر اسلامه فيكون سماعه متأخرا وأما القول بانها مدرجة من فتيما فتادة فليس بشئ لذكرا في الصحيحين على

انها من قوله صلى الله عليه وسلم وتأخر اسلام الراوى من المرجحات كما هو
مقرر فى الاصول وروى مسلم عن أبى هريرة رفعه لا يجزى ولد والده
الا ان يجده مملوكا فيعتقه لان العتق افضل ما من به احد على احد الجمهور
يعتق بنفس الشراء ويدل له ما بعده وهو ما رواه احمد والاربعة عن سمرة بن
جندب رفعه من ملك ذارحم محرم فهو حر صحيحه عبد الحق وابن
القطان فظاهره ان مجرد الملك سبب للعتق فيعتق الاتباء والبناء والاخوة
واولادهم والاعمام والاخوان هذا قول النعمان وهو اسعد بهذا الحديث
وقال داود لا يعتق احد عن احد بهذا السبب اى الملك وروى مسلم
عن عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة ممالك له عند موته لم يكن له
مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثا فأعتق
اثنين واراق اربعة وقال له قولا شديدا شككم التبرع فى المرض
حكم الوصية بنفس من الثالث وروى احمد وابوداود والنسائي
ان سفينة اعتقته ام سلامة قال واشترطت على ان اخدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم باعشت فلا يتم عتق المشتري عليه خدمة سنين الا لخدمته قال
الحفيد ابن رشد بالاختلاف اه والكلام على الولاة تقدم فى البيوع
(التدبير والكتابة والاستيلاء)

روى الشيخان عن جابر ان رجلا من الانصار اعتق غلاما له عن دبر لم يكن
له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه منى فاشتراه
نعم بن عبد الله بثمانمائة درهم وفى رواية النسائي كان عليه دين فباعه
وأعطاه منه وقال اقض به دينك التدبير متفق على مشروعيته واختلافوا هل
ينفذ من الثالث وهو قول الجمهور ويؤيده أن ابن عمر المدبر من الثالث ورواه
البيهقي عن أبى قلابة مرسلا فيجعله النبي صلى الله عليه وسلم من الثالث
والحديث دل على انه انما يباع للحاجة وقال الشافعي وأحمد يباع مطلقا وروى

في الحكم فأجاز الوارث الوصية بأكثر من الثلث نفذت عند الجمهور وقال
المنزني والظاهرية لا تنفذ لان الورثة لا يحل حراما والوصية بالاكثر ممنوعة
وهو الا صوب فقول الحنفية تجوز الوصية بالمساك كمن له وارث في غاية
السقوط ولا يلتفت اليه وروى الشيخان عن عائشة ان رجلا قال للنبي
صلى الله عليه وسلم ان أمي افلست نفسها ولم توص وأظنها لو تكلمت
تصدقت ألهما أجز ان تصدقت عنها قال نعم وذلك ان الولد من كسب أبيه
وسعيه فالصدقة منه تلهق الميت وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن
أبي امامة الباهلي رفعه ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
وحسنه أحمد والترمذي ونقل الشافعي في الام ان هذا المعنى متواتر وأنه
نقل كافة عن كافة هذا في الوصية اما لأقر المريض لوارث فلا حسن ما قاله
بعض المالكية واختاره الرويان ان المدار على النعمة وعدمها فان فقدت
جازو والا فلا ثم انهم يختلف العلماء ان الدين مقدم على الوصية أم لا معنى
أو في الآية فانها لا أحد الدائر ولا تنفذ ترتيبا والله أعلم وصلى الله وسلم
على محمد وآله

(الفرائض)

روى الشيخان عن ابن عباس رفعه ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلا ولي
رجل ذكر المراد به الاقرب من الرجال العصبية فان لم توجد عصبية أعطى
بقية التركة من لا فرض له من النساء كإيأى في بنت وبنت ابن وأخت
وروا عن اسامة رفعه لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر واليه ذهب
الجمهور وروى خلافه عن معاذ أخرجه مسند دانه اختصم الى معاذ اخوان
مسلم ويهودى مات أبوهما يهوديا فورث معاذ المسلم وأخرج أبو داود
وصححه الحاكم ان معاذ احتج بأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
الاسلام يزيد ولا ينقص وقال به اسحق وابن المسيب والنخعي وقضى به

معاوية وأسد حسنه عبد الله بن مغفل المزني الصحيحاني أيضا وقوله يزيد ولا
 ينقص فهم معاذان هما فعالان متعديان والاصل يزيد صاحبه ولا ينقصه
 وفهمه هو الأولى فانه أعلم الأمة بالحلال والحرام ويحيى يوم القيامة أمام
 العلماء بغلوة كما في الحديث وروى البخاري عن ابن مسعود في بنت
 و بنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وسلم للأبنة النصف ولا بنة
 الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فلا أخذت فلا أخوات مع البنات عصبة
 بإجماع وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر رفعه لا يتوارث
 أهل ملتين الجمهور المراد الكفر والاسلام وقال الأوزاعي المراد المال كلها
 وروى أحمد والأربعة عن عمران بن حصين جاء رجل إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ان ابني مات فسألي من ميراثه قال لك السدس فلما أوى
 دعاه فقال لك سدس آخر فلما أوى دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة قال
 قتادة لأدري مع من ورثه وقال البخاري باب ميراث الجسد مع الأب
 والاختة إشارة إلى هذا الحديث وأنه أعطي الجسد السدس أولا بناء على أنه
 معه أب والله أعلم وروى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة عن يزيد
 ابن الحبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجسد السدس اذا لم يكن
 دونها وكذا الأب يسقط من كان منهن من جهة وروى أحمد وأبو داود
 والنسائي وصححه ابن حبان عن المقدم بن معدى كرب رفعه الخال وارث
 من لا وارث له ويتوارث ذوى الارحام استقرت فتوى المالكية الآن
 وقد حقت العلامة الامير في مجموعه وكذا الرد على ذوى السهام غير
 الزوجين وروى أبو داود وصححه ابن حبان عن جابر رفعه اذا استمل
 الماود ورث الاستملال كناية عن ولادته حيا وان لم يعطس أو يبك
 ويقاس بالارث سائر الاحكام من الغسل والنكاح الخ وروى النسائي
 والدارقطني عن عمرو بن شعيب الخ رفعه ليس للقاتل من الميراث شيء

قال لا كثر كان التمسك عمداً أو خطأ وقال مالك يربط المخطئ من المسالك
 لا بدية إذ الصواب في الحديث أنه هو قوف على عمر وكما قاله الحافظ أبو
 الفضل فلم يبق الأمر إلا مراعاة القواعد ومنها المعاملة بتقيض المقصود والماسد أو
 الموافق لهوى النفس أصلها قوله صلى الله عليه وسلم للشيخ الأكبر رفع
 صمك قليلاً ولعمر أخفض قليلاً في صلاة الليل وروى أبو داود والنسائي
 وصححه ابن عبد البر عن عمر بن الخطاب رفعه ما أحرز الوالد أو والدته أو
 ابنته من كان والحديث استدل به عمر في متخاضهم في الولاء فعمناه
 الولاء لا يورث وإنما تتبعه العصبية وفي ذلك خلاف وروى أحمد
 ومضى والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي قلابة عن أنس
 بن مالك أمي بأمي أبو بكر وأشد هم في دين الله عمر وأشد هم حياء عثمان
 في أنهم لكتاب الله أبي بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام عاذ بن جبيل
 وأنسهم زيد بن ثابت وإن لكل أمة أميناً وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن
 الجراح رضي الله عنهم وقد تشرف بمجموعى هذا بان اتفق خمنه بذكر هؤلاء
 الأئمة ثم نقل من خطه مؤلفه رحمه الله ونفع به ضحى الخميس الثالث عشر

من شعبان المعظم سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة والف هجرية

بمصر القاهرة بجوار سيدنا الحسين رضي الله عنه ونفعنا به

على يد أفقر الورى الى ربه وأحقهم على فالح ابن

المؤلف المغفور له سبحانه ربك رب العزة عما

يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله

رب العالمين وصلى الله على سيدنا

ومولانا محمد النبي الامى وعلى

آله وصحبه وسلم

(الفهرس)

صوتية

أبواب العبادات والمعاملات	٦
باب المياه	٦
باب الاتية	٦
باب الوضوء	٧
كتاب الصلاة	١٤
باب الاذان	١٦
باب صفة الصلاة	٢٣
أبواب الجمعة	٣٩
باب اللباس	٤٨
كتاب الزكاة	٥٧
باب قسم الصدقات	٦٢
كتاب الصيام	٦٣
كتاب الحج	٦٨
كتاب النكاح	٨٧
باب المداق	٩٣
البیوع	١١٠
الافضية	١٣٣
الجنايات والحدود	١٣٨
العق	١٥٤
الوصايا	١٥٦
المراض	١٥٧

١٠

مشاهی

3110

DUE DATE

29/5/1

11/1

